



منه

حصول <sup>منه</sup> والافيشترط الكل وقيل ان النزاع فيها هو معنى الخ وبت كالتقريب  
 والكل لما كان بمعنى النبوة كالمؤمن والكافر وقيل ان النزاع فيما لم يثبت  
 عليه الحكم الشرعي وانما ما ثبت عليه الحكم الشرعي كالسائر لا العسائر <sup>منه</sup>  
 والثانية فلا نزاع فيه ولا لا صانع الاستدلال عليه وقيل ان النزاع فيما لم يثبت  
 عليه وصف وجودي وانما ما لم يثبت عليه وصف وجودي كقول الاسلام على من

اجماعه (٧٢)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
 الحمد لله رب العالمين وصلى الله على خير خلقه اجمعين محمد وآله الطاهرين  
 اما بعد فيقول العبد المسكين اجد في دين الله الاحسان ابي كذا آية كثيرة  
 الاختلاف بين علماء في اكثر طرق الاستدلال وكيفية استنباط الاحكام والحلال  
 وكثرة القيل والقال بين المخالفين والاصوليين وكثرة وقوع كل في الامر حتى انتهى  
 بهم الحال الى اشنع الحال من تسمية بعضهم الى بعض الكفر والفساد واصل الامثلة  
 اختلاف القبايع والاطوار وتباين المقامات والانظار فظهر التكليف  
 فيها استنباطا واضحا والاداء الحق لم يخلص ولو غلب لم يخف على ذي حجة  
 ولكن لعل من هذا صنف ومن هذا صنف فمن جال الخنا في التكليف فضلا  
 عنه سبحانه بالترغيب والترهيب في التعريف ليهلك من هلك عن بينة ويحيى  
 من حي عن بينة والاصل في ذلك ان الكتاب الذي في طبع الكتاب  
 التلويحي فكما ان الكتاب الذي في قلبه الحكم والظاهر والمتنابه والجلل  
 والعالم والتاسخ والمنسوخ ومعرف ما في معرف والتأخر الى غير ذلك  
 كل هذه في الكتاب التلويحي ففي الناس الحكم وهذا الاستدلال فؤاده الا  
 على الحكم وفيهم الظاهر وهذا يسكن قلبه على الظاهر من الكتاب وبان كان  
 يمكنه ادراك الحكم وتحصيله وفيهم المتنابه وهذا لا يسكن نفسه

والفكر بموج



الآ بالمشابه من الحج والظلام إلا أنه لله الحج البالغة فلا ينزل أهل إلا  
ويعرفه الحق في نفسه قبل ولم ينزل وبالجملة جرى للفتلاف الذي على  
الافتلاف الكبير وكان مما وقع فيه الاختلاف باعتبار اختلافه وكثر  
الافتلاف فيه فسهلته الإجماع حتى ملأ الاسماع وطبق الانصاع وأكثر فتكروه  
المحقق والاباح حتى دخلت كثرة على كثير من الأئمة لئلا يكثر إيرادهم  
للإجماعات المتعددة في الخارج المتكاثرة من كلام العلماء حتى يخرج به واستقل  
القول بكونه بغير ما يرد عليهم وما حذى الزمان بالناس ففسدوا الناس  
ووقع عليهم الالباس حتى وجدنا من يخرج به لا يعرف كثير منهم المأخوذ  
ولما أراد العلماء به ولا يرد عليه وكما طال الزمان غطت الشبهات  
عد خلقه لأن من تأخر لا يعرف من التمسك به إلا ما قد يستفيد من كلام  
الحنابلة فلم ينهوا معاملة الأصول ولم يقضوا بزيادة الحصول إلى زماننا هذا  
وهو السنة الخامسة عشرة بعد المائتين والالف حتى بلغ باهل زماننا حال  
الإنهم في ذلك إذا كانوا ينظرون إلى من قال لا الهما قال وقد سري هذا  
اللاء الفضل في كثير من الفرقين ولقد كتب اسمع بعض أهل الأخبار يتأصق  
خفيه لا بما يتقبله بل بما يتفكره وكنت بعض أهل الأصول يحكيونهم بما ليس  
فيه وصول إلى الحصول وإنما خاطب بعض الفرقين فوجدت به لا يفهم ما  
يقول فلهذا ما أقول فأجيب أن الكتب كلامها في الإجماع وفي أصنافها وحجتها  
جواب ما لا يؤلفه الله بين علميها ووقوعها مكان العلم به كونه دليل لا ولي الاستسناد وعجود من  
تسطر المصنف في انكسار وطريق فصل طالع ليس عليه عباد وضياء وقد يراعى  
برقة بصائر الأعيان بكا دستار في يد هذا البابا فقلت هذه الرسالة  
على تشييد باليمن حل دار محال وتسمم فكر لا يسع فيه القائل في ذلك المنوال

يدفع ما يح

واعرف قولاً فاجبت ان الكتب كلامها  
جواب ما لا يؤلفه الله بين علميها ووقوعها مكان العلم به كونه دليل لا ولي الاستسناد وعجود من  
تسطر المصنف في انكسار وطريق فصل طالع ليس عليه عباد وضياء وقد يراعى  
برقة بصائر الأعيان بكا دستار في يد هذا البابا فقلت هذه الرسالة  
على تشييد باليمن حل دار محال وتسمم فكر لا يسع فيه القائل في ذلك المنوال

واودعها في الاستدلال على ذلك بالادلة العقلية والنقلية مقتصر  
 على البعض فوق الكمال والملاذ وانما كلفتها لما كان الجدل بالمثل لا يكا  
 يقطع العذر لانه الخطاب لا يشبه معناه عند الخطاب اذا كانت الشبهة قد سبق  
 اليه لمكتها ولا يدرك اشارته مثل ما يكون من الكتاب لانه لا يمكن له  
 والى ما في خواصه فيستقر المعنى الذي يستفاده فذهب الشبهة بخلق الخطاب  
 لانه يلزم قبل ان يدرك معناه ويقتضى قبل ان يفهم مراده ومؤداه وقد  
 يقبل من الكلام مع غلبة صاحبه ما لا يقبل مع حضوره ولا اورد في اذلاله  
 تلك الشبهة في اكل الحار حارها اوردته العلماء لانهم تعلم ان الله يرضونهم  
 وان كانوا اخرقوا الاساس لانهم كانوا في زمان ليس فيه على ما اصابوا  
 فاحدروا في كتبهم تلك الاصول لم يقرروا فخذوا العدم كما جرت في ذلك  
 اتقان الى ذلك ولانهم سلكوا في الاستدلال طريقا الى حله بالتي هي احسن  
 بيانهم على الظاهر لا على الباطن والوضوح وهي لا تقطع العذر الا اذا كانت  
 مشتملة على المقدمات الضرورية والمسئلة وهي في هذه المسئلة ليس هي  
 في جميع انحاءها فلا تلزم ان تقطع العذر بخلاف ما ذكره الموعظة الحسنة  
 لانه طرق الاستدلال ثلاثة قال نعم ادع الى سبيل ربك بالحكمة وهو الدليل  
 العقلي الذي في الموعظة الحسنة وهو الانذار بما فيه السلافة كما قال تعالى  
 فان بك كاذبا فعليه كذبه وان بك صادقا فنبهه الذي بعدكم وما دله  
 بالتي هي احسن وهو معروف وهذه الثلاثة الطرق هي المتعارضة اليها في قوله نعم  
 ايضا ومن الناس من يجادل في الله بغير علم ولا هدى ولا كتاب مبين فالعلم  
 هي الحجة بالتي هي احسن اذا كانت بالضرورة وبالمسئلة وبالهدي  
 هي الحكمة والكتاب المبين هي الموعظة الحسنة والعلم الذي في قوله نعم  
 لا موضوع لانه لا يحتاج الى حزم كالموعظة الحسنة ولا الى عقل مستنير كالحكمة فاني

بعضه

قد ذكرناه



من أجلهم ولم يقر بما أخذهم فعارض بعض من عارض غير عارض بما أخذ  
واجاب عن المعارف الجواب لان الجواب المستوفى لم يذكره الاصحاب كله في كتاب  
وان ذكره البعض لم يكن كافيا لكل اعتراض وهذا الجيب قد لا يعرف الحكمة ولهذا  
قلع لا اورد في الخواص ما اورد ما اورد ه العلم اعني من الاقتدار على طريق  
المجادلة التي شتمت بكلامهم جاري في البيان على سبيل التتميم وهو احب بعض  
التيهم وجعلتها مشتملة على مقدمة وسبعة فصول وخاتمة فيها تذييل للمقدمة  
في تعريف الاجماع وبيان المراد منه والفصل الاول في القسم الاول وهو الاجماع  
الشرعي من المسلمين والفصل الثاني في القسم الثاني وهو الاجماع من الفرق  
الحقة والفصل الثالث في القسم الثالث وهو الاجماع المشهودي والفصل الرابع  
في القسم الرابع وهو الاجماع للركب والفصل الخامس في القسم الخامس وهو الاجماع  
للمنقول والفصل السادس في القسم السادس وهو الاجماع المحصل والفصل  
السابع في القسم السابع وهو الاجماع السكوتي والكتابة في امكان وقوعه  
وامكان العلم به وحقيقته والتذييل في نقل ما ذكره الشيخ محمد الباقر في حجة  
التأني في حجية الاجماع وجواب له وكلامنا عليها بما يناسبه فيكون فيه تفهيم  
حجية الاجماع فاقول وبالله المستعان المقدمة في تعريف الاجماع وبيان  
المراد منه اعلم ان الاجماع لغة يطلق على الغرض كما قال الله نعم فاجمعوا امركم لمؤخذ  
اما من قولهم اجمع اجمع اجمع اي مستور ومعلوم او من جمع اخلاف لثاقه اي صرنا  
فكأنهم صرنا ارايهم بعضها البعض واسترنا في جمع ارايهم عن يلقضها  
او من الجمع وهو تاليف المتفرق اي ايقوا ارايكم وعلى الاتفاق وهو ما يؤخذ منه  
ايضا ومن قولهم اجمعوا اي صاروا في جميع كما يقال بين الرجل وامر اي صار  
ذا لبي وذا نمر واصطلاحنا اتفاق جماعة اهل العلم المتصور عن قطع غير معلوم بعينه  
على امر من الامور وقولنا غير معلوم بعينه ليجري حال بعينه لانه اذا علم بعينه

القرودى

كاد قولنا خبرنا انما هو خبرنا بالاعتقاد ما لم يكن احد المتقين  
 واما في كل متقدم فهو غير ثابت شاك في المسائل كلها او في بعض المتقين العلى  
 عليه ما لم يتفكر والا كان يجب عليه بشرط منتهى الاختلاف الكتاب المجمع على ان لا يبر  
 ولا السنة التي لا اختلاف فيها والا يعارضه غير اقوى منه او عساو له  
 عند الترجيح والا يوافق القوم والاشهاد العقل المذهب برده هو الا في الفقه  
 اجماع او اصل الحق لا يصلح ذلك المعنى في الاستدراج عنه الى غير ذلك من التراجيح  
 وانما حكمنا باننا اذا كان في جملة قائلين قطعا غير معلوم لشخصه كان ذلك مجتمعا  
 بقوله مع اقولهم اذ لم يتقن لوجود الفقه في الحقيقة وهو قول المعصوم عدا نقا  
 المانع وهو احتمال التيقن على نفسه او شيعته واحتمال ادا احد السبعين المخرج  
 كما رواه القيد في الاختصاص والفتا في البصائر وغيرها من قولهم اني اكلم  
 بالكلية واديد بها احد السبعين وجهاتي في كل منها المخرج وقوله انتم انتم انتم  
 الناس ما عرفتم معارض كل منا اننا لنكلم بالكلية لها سبعون وجهات ان شئت  
 اخذت هذا والنسبة اخذت هذا وقوله ع واللّه اننا لانعل الرجل من  
 فقيها حتى نحكي له ويعرف الحق وفي آخره في يكون محكما هي واما لها دالة  
 على ان المراد من كلامهم ع ليس مشقة الكل فانما هي خاصة لا شاملة مخصوصة  
 كما هو معلوم لكثرة الاحتمالات منه فاذا كان هذا سبيلهم لا يكاد يقطع  
 بمرادهم ع اذا انفرد قولهم ع ولهذا اختلفت الروايات عنهم ظاهرا بل وقع  
 منهم ذلك في المسألة الواحدة في المكان الواحد واجتمع في فهمه الى التراجيح  
 والتوسل اليه بكل وسيلة ولو علم مرادهم من قولهم بدون دليل لا يكفي كل  
 اهل بكل رواية حصل اليقين واليقين الذي لم يحصل اقوى منه في حجة ورودها  
 عنهم ع اختلفت والفقيه والواقع ان مرادهم اذا انفرد قولهم لا يعرف الا  
 بما دلوا عليه واشاروا اليه وتلك الدلالة والاشارة معلومة عند اهل العلم



بجلاؤها اذا كان كلام المعصوم في جملة كلام غيره فانه يكون بحكم كلامه  
 فلا يرد غير ما يرد الجماعة التي هو من جماعتهم لعدم المانع الموجب لخالفه  
 الظاهر كما قلنا ووجود المقتضى وهو في الحكي وحفظه على اهل البيت لا يرفع  
 عنهم والا كان مغزيا بالباطل والخطا لو اراد غير ما ارادوا لما ادخل قوله  
 في جملة اقوالهم لما قلنا وقولنا انه لو علم قوله بعينه لم يكن حجة الا بملك الشرط  
 رد على من توهم ذلك من اهل الاصول من لم يكن فيه دلالة على صحة قوله على غير  
 من اهل الاجتهاد على قول العلماء بان قالوا اذا علم انه فيهم كان قوله بحجة  
 لا الاجماع ولو لم يكن ما قلنا من انه قوله اذ علم بعينه كان خبر لا يرد على ما الذي  
 هو عندنا وقد اتفقنا على انه لا ينبغي العمل به الا بملك الشرط بخلافه اذا  
 كان في جملة كلامهم غير مقتضى لا يرد اننا اذا كان قوله مطابقا لقول مقتضى كان قوله  
 هو الحجة وان علم بعينه لا يحتمل الاحتمالات المذكورة لموافقا وتلك المقتضى  
 فلا معنى لا بشرط عدم التخصيص لانا نقول انما يرد بها ذكرتم اذ لم يوجد خلاف  
 او وجد مخالفا وقد نفى صريحا على بطلان نقول ذلك الخالف ذلك في امور شرعية  
 لا يترك احد اياها صريحا لم يظهر نص على نفسه فانه قول صلا يكون حجة  
 قاطعة للاحتتمالات الا بشرط التوافق وقيل واذا كان الامر كما قلتم من  
 عدم النعي فلا يخالف انما لا ينص على نفي الخلاف او لان نقول فالحجة في نص وقول  
 وان لم ينص لم يكن حجة فلا تلبس للاجماع حجة قلنا انما قلنا اذ لم يظهر نص على  
 نفي قول الخالف لا يكون حجة الا بشرط التوافق اذ كان قوله ظاهرا متعينا  
 للاحتتمالات السابقة اما اذ لم يكن ظاهرا متعينا فانه يكون في نفي اقواله  
 حافقهم حجة لعدم الاحتمالات والموافقة المذكورة الموجبة لتوافق المقام  
 للباطل والموجبة لنفي الاحتمالات فتفهم ما ذكرناه وما تذكره فهذا معنى  
 ما نريد من الاجماع حيث يطلق سلك كل طريق اذ في المسئلة المسئلة لا يرد  
 عليها اليقين احم القوياني بيان ما يحتاج اليه فيما يرد منه ذلك على ما ذكرنا قل

قوله في توهم ذلك اي توهم  
 حجة قوله اذ علم  
 بعينه حجة مطلقة وان  
 لم يردن تلك الشرط  
 قوله

لانه

اذ لم يكن ظاهرا  
 حجة عليه  
 في حق اهل  
 من وافقهم في  
 اذ كان ظاهرا  
 لا يكون في الا  
 انما هو في  
 الشرايق هذا  
 دخلوا في  
 اذ لم يكن  
 عاقله

١٠  
 واما في قوله تعالى  
 لا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل  
 فانه لا يمتنع  
 ان يكون المراد  
 من الأموال  
 ما لا يملكه  
 المرء من غير  
 حق بل ما  
 يملكه من غير  
 حق كالمال  
 الذي يملكه  
 المرء من غير  
 حق كالمال  
 الذي يملكه  
 المرء من غير  
 حق

مقبولہ





من ينفق ما هو الاستنباط وحده لا يستلزم ان لم يكن الكل في البعض في الاستنباط  
وسمع من اهل الاستنباط والاستنباط في حصول ذلك الدليل المعنى له قول  
قول المصنوع في جملة قول من الاقوال والمعنى في وجهه بالبيان الذي لا يحتمل  
التقصير عنه وفي ذلك الوقت لا مطلقا ولا في نفس الامر بخلاف ظهور ذلك  
الدليل المعنى له وانه في غير ذلك الوقت في غير ذلك الدليل المعنى له  
صحة دعوى الاجماع بقول مطلق وهذا هو الفرق بين قولنا بحجية الاجماع  
المشهور وبين قولنا بقوله لا يثبت الشهرة الاجماع من حيث ورودها  
بالاخذ بالشهرة لما قلنا ووردت مشهور بالاصل له وان لم يثبت  
على ذلك الدليل فسيبيل في الحكم على حسب ما يقتضيه من الظن فيكون أقوى ظنونه  
ان تعددت وان اختلفت في الاول والاخير الظن فهو المنزلة الذي لا يثبت  
مع عدم الحاجة الى العمل هو اقله وحكما مع الحاجة كذلك ويلتزم ان  
المستدحما قلنا يقتضي ذلك عليه لا الالة الفاهر والقر من حيث هي اسماء  
على بل العلم هو ما يخرج من التقصير ولو مطلقا ولا يكون الحكم الا على العمل  
على الاصح الذي لا ينبغي العمل عنه كما انفردت اليه الآثار وشهد له صحة  
الاعتبار الذي ليس عليه غبار ثم اذا جاز له دعوى الاجماع لتعيين الدليل  
على دخول قوله في افروجه فنهيه بيان وهو ان كان ذلك بين مشهور  
ونا در علم يثبت في الدليل على دخول قوله في ان در افروجه  
عن المشهور بل كان الدليل على ذلك مع عدم ما كان بينا هان المشهور هو  
المجمع عليه الكشف عن دخول قول المصنوع لانه ثم انما قال في بيان الشهرة بين  
ايديك لا يقول قوله في جملة اقوالهم بل بان الحق هو قوله في ولان ان  
ثم يخل في ذلك المشهور الذي جرت عادة القلوب في الجملة على تقوية  
ولم يزل اهل العلم يمارف أقوى من ذلك بل ان اكثر في العالم اجمع عن

ي لايك يني: الاحكام الوسيطة الوهمية

في المثال

قوله ولو كانت ايامنا من النعم  
عند العالم لم ينجف الحمار

فوقه ولو قطع اي واحد من المانع  
من التقيض عند العالم وبعبارة  
عند الذي كلف قطع او قطع هو  
لو ان كان في المانع عن التقيض  
عند الذي كلف قطع او في نفى  
الامر



الخ لا من الاقل ذا على الحق الامارة بل رقا وجيد في بعض النصوص الامارة  
 الى ذلك فلم يبعث في ذلك المشهور المذكور دخولهم وجب عليهم نصيب القاطع  
 عن المشهور والالك ان امر آخر قوله لانه قال خذ بما اشتهر الخ وهو في الواقع  
 خارج عما اشتهر فيكون مغربا بالباطل ووقع ذلك منه لان الله سبحانه  
 اخبر عنهم الرئوس وطهرهم تظهيرا وانما يكون الدين ناقضا اذ كمال الدين  
 بنصب العزيمه الصارفة اذ لم يكن داخل في المشهور ولا سيما بعد امره بالانف  
 به اذ امرهم بالترجيح بكونه يقيد هذا هو الامام المشهور ولا يكون منه  
 اجماعان في وقت واحد ومكان واحد نعم قد يتعاقب ويتعكس مع اختلاف  
 الزمان والمكان والسر فيه ما يثبتك عليه من ان الدليل القاطع الدال على  
 قوله في المشهور راتما هو باعتبار رتبة المستوفى للشيء لا باعتبار نفس الامر السو  
 في هذا السر ان التكليف في الغالب جارية بالاقتضاء وقد يقتضي وصف  
 المكلفين في كافة دونه انما في زمانه دون آخره كما يقتضي الوصف  
 في ذلك الزمان وذلك المكان وما حكم الله الواحد الذي لا يختلف ابدان قد  
 يطابق حكم الله في المعتد المتكسر وقد خالف والامام عنده الحكم اما  
 الاول الواقي الذي لا يختلف فانه في نفسه لا يلزم فيه العمل به في كل حال  
 حاصه دولة القتل الا اذا اتفق الامة على خلاف الحكم الذي لا يختلف  
 يتعاقب عليه العمل به ان لم يتفق الحكم عليه بخلافه والاعمال بالحكم المختلف  
 اذا اتفق الوقت ذلك لانه ان يكون عاملا بالواقعي من الفرق الممتدة  
 لظلاله الحق عن اهله لان تكليفه معيارا له في كثير الاحوال وذلك  
 منه على حسب ما يقتضي الرعية كما قال الصادق ع والله ان لا تدخلهم الا فيما  
 يصلح واما الثاني المتكسر فالجواب الذي هم ابواب الحق ع ووسائله بينه  
 وبين غفلة الدين امر غفلة من عتبه بالاعتداع عنهم والاعتداع عنهم كما اشار

التي يقولونهم وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها قرى ظاهرة والقوى  
التي بارك الله فيها آل محمد عليه وعليهم السلا والقرى التي بارك الله فيها هم القاهرون  
المشار اليهم وقد رنا فيها السير بآياتهم في كل موضع من الارض والسموات  
الاما ما عمنهم ما يجلبون اليهم الاحكام فانه اشغلوا لان الاختلاف في  
الاما ما عمنهم ايضا لهم قهرا مكفون به وهو كما قلنا قد يطأون الاول وقد  
يخالفون في ما يصلح من العمل بالحق الاول والآخر لا يختلف في وقت او مكان  
وجيب عليهم العمل به وجيب عليهم هذه الاوساط اليه بوقوع الاتفاق والامام  
وذلك بحسب الامكان وجيب في الحكم اصابة بعض العلماء من اوابي الامام  
وسايطهم ولو من عالم غير عالم لئلا يخرج الحق عن الفرة النخلة الذي لا يلوذ  
على الحق في قوم الساعة وان حصل مانع من العمل بذلك الحق الواضي سبحانه  
منه استيفال الفرق المنة التي لا يلوذ بها حتى كان تكليفهم فيما فيه النجاة  
وكان على الامام ان يجرى في ذلك في القاهر ان كان ظاهر افع شيعته يابون  
في جملة القائلين بذلك الحكم ويلزم العمل بذلك الحق الواضي لنفسه بالانفاذ  
مستلحقا لوجوه النوع الموقوف على وقوع الحق فيه في جملة ولا بد في شيعته  
من هذا قوله في ذلك الحكم الواضي ويكون بذلك مستلحقا ما مسم او مترك  
القول بالنسبة الى المشهور لو جوب انما في التابع شيئا مما القف في النوع ولو  
من اهل من ذلك النوع المتيقن ويكون عينا هو العمل الذي لا يمنع  
ظهور مانع مع المشهور من شيعته جعله نص الامارات والارشادات  
الى ذلك المشهور فيجعل لاهل الاستباط تحقق دخول قوله القاهري  
في جملة اقوال المشهور بحسب ما يجرى دعوى الامام من المشهور لكشفه عن  
دخول قوله ان ليس ما في ان يجرى قول المشهور من قوله والالف في المارق  
عنه ولكن عليه في سلوكه على الحكم القاهري ما دام المانع العمل باثر الجاهل

مكفون في قوله  
قوله ثم مكفون به خبر قوله  
فاجعلنا الذين لا يحق والقول  
فهم فانه احدا لم يثبت  
حيث طال الكلام  
بله وخبر ما القاسم  
اذا طال الكلام  
المبطل او الجواب  
بلفظ او بغيره  
في يود الى الثاني  
اذا كان

قوله بذلك مشهور اي يكون في ذلك  
بذلك الحكم الواضي  
فستكون



وَقَدْ كُنَّا نَعْلَمُ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ  
 مَعَهُ قَدْ رَأَيْنَاهُ فِي الْمَدِينَةِ  
 وَنَحْنُ نَعْلَمُ أَنَّهَا لَمْ تَكُنْ  
 مَعَهُ قَدْ رَأَيْنَاهُ فِي الْمَدِينَةِ

الى حقيقة اي باقر بالحكام التي الحكم الواقعي الاول فيقول ما دام المانع ظاهرياً  
 القول مع اهل القول الظاهر مستحسن العمل بالحكم الواقعي الذي لا يتخلف مع بعض  
 شيعته مستحسن ومثروك القول ورتبنا المانع اوصل مانع آخر مغاير  
 لذلك المانع في وقت آخر فينتصر الوضع والى هذا المعنى اشارنا سابقاً بقولنا  
 في المشهور رأيي الذي يمكن في كل منها دعوى الاجماع فانها لا يكونان في  
 وقت واحد في مكان واحد كما نرى على انقضاءها فانها لا تكونان في  
 وقت واحد في مكان واحد ولا يرد علينا منع التعاكس المذكور  
 في الاجماع المركب بل يبيانه وعلى المأجهم ان ارشاد العلماء من فرقته وشيعته  
 على كماله في على المصلحة التي يحلها الى سلوك طريقه وامامية بعض منهم فلو اختلف  
 لقوله على الفرضية بنصب دليل يدل على مراده منهم في الاختلاف والامامية  
 كما قاله بعض من محمد بن عبيد بن خنيس على ما رواه الكشي قال لم والذي خالف  
 بينكم هو داعيكم الذي استرعاه الله امر غفيرة فان شاع فرق بيننا للتسليم  
 مجمع بيننا للتسليم وفي الكافي عنه قال ان الارض لا تخفى الا فيها امامكم كي زاد  
 المؤمنون رذهم وان نفسوا انهم لهم وها فاستمع لما اختلفتكم بكون به  
 ضنيناً فانه من اسرار الحق والكبرى من الامر واحد بما ذكرناه بطول فيها  
 الكلام الا انها مذكورة فلنطلب من مطالبها فاعرفنا ما اشارنا اليه ظهر  
 لذلك فلا يخفى الاجماع المشهور في المسألة حتى ويخلص في المناظر بل  
 في مكان لا يتصلاد فاحاراً بذلك في كتب العلماء فلا سارع الى التخليط  
 احد ثم ينسب الى الغفلة والسهو وعدم القسط والى الحارفة وكما في باطل  
 في كلامي هذا بهزيمه وبفكك منه وان اقول كما قال الشاعر علي بن ابي  
 من مواضعها بها علي اخذ لم يفهم البشر والوجه في ذلك واقول  
 كما قال الشاعر فذهب ابي اقول القدر قبل العبي للناظر دنة عن القضاة هذا

والصانع هو الله تعالى  
 والظاهر انهم انهم انهم  
 والظاهر انهم انهم انهم  
 والظاهر انهم انهم انهم

الحمد لله

أخا

اذا كان في قولين مشهورين هذا شرطا لم يكن كذا بل كان بين قولين مشهورين  
 وان لم يشاؤا واصل المستوفى الدليل القاطع على دخول قول المعصوم في  
 احدهما حتى انه ان يدعى الاجماع لكشفه عن دخول المعصوم في وهذا هو الاجماع  
 المحض كما ياتيه وجه الاستوفى فاطمة بتعني العمل عليه الا انه لا يكون حجة  
 على من لا يعثر على ذلك الدليل وهذا الاجماع كشرعي الاجماع حتى ان منهم من  
 يدعي الاجماع في كتاب يدعي الاجماع على العكس في كتاب آخر فيقطع عليه من لا يعلم  
 ذلك جهلا بمنه بالامر واستبح الا وقولا بما لا يعلم وتلك بما يعلم خطا يعلم  
 ثانيا انه لا بد له وقد يكون اجما على العالم المتخالفات ليسا محضين بل قد يكون  
 محضلا لآخر متوقفا او مشهورا ثانيا على ما حققناه وكما في ايضا تحقيق ذلك  
 وتحمل بعض الفضلاء لشدة دليلا لاجماع المتخالفين بان قال ما معناه حمل  
 انما نقلوا الاجماع المتخالفين قبلهم فيما اذا كان الحكم مستندا خيرا لساوا  
 فيها جميع التراجيح كانه الحكم عندكم لاخذ بالتيها شدة تسمى باب التسليم  
 فاذا اخذ قوم بغيره باب التسليم كل واحد لانها لها حاكم التساوي من جميع  
 الوجوه هو وجودها وهم حاكم لغيره باب التسليم كل واحد على وجهه كل فيها وكل  
 القوم الاخرين والآخرين لا يفرق وجوده على وجهه ما اخذ بالاولون  
 فاذا نقل المتأخر عنهما قول احدها وادعى الاجماع على ذلك فهو حق واذا  
 ادعى الاجماع على قول الآخر كان حقا لان كل قول يجمع على حجة ولا يخفى  
 ما فيه لان الخبر في المشار اليها المتساويين من جميع الوجوه في جميع التراجيح  
 لا يكاد يوجد فضلا عن ان يعلف في الكثرة الى هذا الحد كجبهه كثير نقل العلماء  
 الاجماع عن اقوال المتقدمين فيها من باب التسليم ما عتدوا لهم الشهيد في الذكرى  
 باحتمال التسميتهم المشهور ما جاء او وجد في الفقهاء دعوى الاجماع بالحاكف  
 او بناء على خلافه على وجه يمكن مما معناه لدعوى الاجماع وان بعد اولادهم

قوله

ط  
الاجماع  
مختلفة

مجموع

قوله لا بد من  
 الاجماع المتأخر  
 تسميتهم



الاجماع على رواية معينة قد ينتمون في كتبهم فنسبوا الى الائمة عواما لا  
وهو اعتذاروا ببعض الخصوم على معارضة الاجماع وابطاله كما لا يخفى على  
من يتلح كلامهم فانهم كثيرا ما يتسكبون بعنل هذه العبارات فان لا يسموا  
اذا اقبل انهم يستعملون الشهرة اجماعا كان دعما لهم في اجماعهم على محرم  
الشهرة لا غير مع ان الحروف من مذهبهم انهم لا يتكلمون على اهل الكلام  
حينئذ يشترطوا دخول معصوم في الاجماع وانما يقولون ان لا يتحقق بانفاق  
المجتهدين عنهم على هذه المسن طريق من الفرة الحققة لانهم انما يدعون الاجماع  
مع دعوى الاتفاق لامتعة الشهرة واهلنا انما يريدون بالاجماع ما يتحقق  
باتفاق جماعته يعلم دخول قول المعصوم في قولهم قطعا ويكون غير معلوم  
بعينه ونسبه ولا يدعون ان يكون في جملة المنقول مجهول النسب يجوز  
ان يكون هو الامام هم فلا تكون الشهرة عندهم اجماعا الاعلى الذي هو الامام  
قوله او بعد من الظن بالجماع في فائتي في فلال كلامنا جوابا به وبما ان  
قد يكون ذلك كما شفا لدخول قوله الحق في بعض الاصول فيحقق الاجماع  
مع نقول ذلك في امكانه في بعض الافراد النادرة لكنه لا يعم عليه ما هو  
كثير الوقوع بل الاولى كما مر في ان ياحمل ذلك على كون احد الاجماعين محتملا  
فلا والآخر منقول ولم يثبت عندنا المحتمل بلسان الامة المحتمل في الاجماع  
ولعل المنقول ايضا محتمل في نفسه كما ياتي اول يثبت المنقول عندنا  
فلا عيب على دعوى الاجماع بعد تحقق الاجماع به مع وجود الخالف فمع  
ما دام الاحتمال المتناهي عندنا في بل قد يثبت عليه خلافا المشهور في الحوا  
كما يقع من ائمة الهدى واعلام النقي صلوات الله عليهم اجمعين كما هو معروف  
من كثير من انارهم من دعوى الاجماع والاجماع به مع وجود الخلاف اذا  
قام الدليل القاطع على المسمى ولا كان من احد الاقلام الثلاثة المشار اليها

بينا ههنا

دعوى الاجماع

المتمسك

المجتهد به

الاجماع على رواية معينة قد ينتمون في كتبهم فنسبوا الى الائمة عواما لا وهو اعتذاروا ببعض الخصوم على معارضة الاجماع وابطاله كما لا يخفى على من يتلح كلامهم فانهم كثيرا ما يتسكبون بعنل هذه العبارات فان لا يسموا اذا اقبل انهم يستعملون الشهرة اجماعا كان دعما لهم في اجماعهم على محرم الشهرة لا غير مع ان الحروف من مذهبهم انهم لا يتكلمون على اهل الكلام حينئذ يشترطوا دخول معصوم في الاجماع وانما يقولون ان لا يتحقق بانفاق المجتهدين عنهم على هذه المسن طريق من الفرة الحققة لانهم انما يدعون الاجماع مع دعوى الاتفاق لامتعة الشهرة واهلنا انما يريدون بالاجماع ما يتحقق باتفاق جماعته يعلم دخول قول المعصوم في قولهم قطعا ويكون غير معلوم بعينه ونسبه ولا يدعون ان يكون في جملة المنقول مجهول النسب يجوز ان يكون هو الامام هم فلا تكون الشهرة عندهم اجماعا الاعلى الذي هو الامام قوله او بعد من الظن بالجماع في فائتي في فلال كلامنا جوابا به وبما ان قد يكون ذلك كما شفا لدخول قوله الحق في بعض الاصول فيحقق الاجماع مع نقول ذلك في امكانه في بعض الافراد النادرة لكنه لا يعم عليه ما هو كثير الوقوع بل الاولى كما مر في ان ياحمل ذلك على كون احد الاجماعين محتملا فلا والآخر منقول ولم يثبت عندنا المحتمل بلسان الامة المحتمل في الاجماع ولعل المنقول ايضا محتمل في نفسه كما ياتي اول يثبت المنقول عندنا فلا عيب على دعوى الاجماع بعد تحقق الاجماع به مع وجود الخالف فمع ما دام الاحتمال المتناهي عندنا في بل قد يثبت عليه خلافا المشهور في الحوا كما يقع من ائمة الهدى واعلام النقي صلوات الله عليهم اجمعين كما هو معروف من كثير من انارهم من دعوى الاجماع والاجماع به مع وجود الخلاف اذا قام الدليل القاطع على المسمى ولا كان من احد الاقلام الثلاثة المشار اليها

والجواب

سابقاً ومن ذلك ما أشار إليه الهادي في رسالته إلى الماهور  
بالاجماع كما يظهر من تتبع كلامه هناك فإنه قبل أن يذكر ذلك هناك  
لأنه قصد به بيان الرد على العامة الذين يعتمدون الاجماع فلا يكون الاجماع  
دليلاً على حجيته قلنا إنما أرادنا سبباً أصل وقاعدة لشيعته الذين  
طلبوا من الدلائل قبلي لهم ولأننا لا نريد أن يسببوا فيما لا يتعلق له مع العامة  
بوجه كما في رعاية الاجماع الآتية فإن قلنا وذكره الاجماع الآتية لبيان  
ما قلنا لأن المراد منه حقيقة الاجماع غاية ما في الينا لا أنهم يعتمدون اجماع  
الامة ونحن نعمل الاجماع الكاشف عن قول المصوحم ولما ولهذا  
لو فصلنا ما ذكره من معقومات ليس فيهم مجهول يجوز ان يكون الامام  
لا يكون ذلك محجة عندنا فنقرر الاستدلال بالاجماع المعبر وهو دليل  
على حجية الاجماع المعبر وبطلان ما قاله من تدني كلامه عن عرفها  
قلنا وكذا كلام الحق محمد بن عبد بن جعفر الخيري على ما رواه ابو طاهر  
الطبرسي في اجماعه حيث كتب إليه يستدل عن دعاء التوبة الى ان قال في  
المؤكدة التي هي كاجماع الذي لا خلاف فيه وجهته وجهي الذي فطر السموات  
والارض الخ ومنها وهدى امر المؤمنين في كفرها واما من المسلمين الذين  
اجعلوا من المسلمين ولم يوجد في غير هذه الرقابة هذه الفاظ ابي هاشم  
امحاً بنا انما هو ومنها على بن ابي طالب ورواه ائمة المسلمين وليس بعد  
كما ذكره نافع انه قال التي هي كاجماع الذي لا خلاف فيه فعمل الاجماع  
محجة يستدل بها كما في حديثه فاما لم يكن معروفاً بالاجماع لظهور قوله بعينه  
ونحن نشترط عدم معلومية قوله بعينه لما ذكرنا سابقاً فلما كان الشرط الذي  
اشرنا اليه سابقاً فاصلاً بالانحواج والاشارة واللائحة شبه ذلك بالاجماع

قوله بالاجماع محقق بنسبه  
لا يعرفه فانه خارج عن  
الاجماع



لأننا قلنا ان ظهور كلمة حقيقة للتقوى <sup>عظ</sup> واحتمال هذا السعي في الوجه كما ذكرنا  
فاذا كان قوله في جملة المقاييل لم يزد المراد منه على واحد من كلامهم  
فلا حظ فالمشهور في حجة على ما قرأناه واجماع حقيقة على ما اصلنا وقلنا  
من ان الاجماع انما نخلبه اذا الشك في دعوى قول المصنوع هو ان الفلاس  
منه بنوا قولهم في ثمانية المشهور في ليس اجماع حقيقة بل اجازة كما  
بالجموع عليه فان امر اجماع في الشهيد في الذكر في الحق بعضهم المشهور في الاجماع فمنوع وان ارادوا  
في الحجة تقرب واقعة على الحجة بقوة الظن في جانب الشهرة رواية وقوى  
وغيره من اصحابنا مبني على ملاحظة الشهية وما ناله مع الحقائق في ذلك  
الدعوى والافان لا نخلبه ولا نطلق الاعلى قوله كما ان المصنوع في جملة  
بلا فرق بين حصول ذلك في جميع المسلمين وفي خمسة رجال لاننا لا نخلبه الاعلى  
قوله الداخل في جملة الغير المتشكي كما ذكرناه مكررا في هذا الباب في ذلك  
فهو محجة واجماع كما جعله في ذلك فلا حظا فلاحق معاني في معنى الاجماع  
اطلاق الاجماع عليه والاصل في الاستعمال الحقيقة الا انه يكون المراد من الاجماع  
ما ذهب اليه الحقون ولا خلاف في الوضع القوي على ارادة من لم يعتبر اياه  
والا لما تحقق في اهل الكل والعقل لقلتهم في سائر الحق والما قول  
الشهيد به في اجتماع على الحجة بقوة الظن في جانب الشهرة فغير محجة لاننا  
اذا جئنا الشهرة بدونه اعتبار قول المصنوع فيهم ففي غير المنع اذ رتب  
مشهور لا اصل له على ان ظاهر كلامه ان الحق الى اصل من الادلة اذ اطلق  
الشهرة قوي وهذا ليس في الحجة في شيء بل ليس كما وافق الابل الشهرة  
قوي وارب مصليات القوة لم تستقل في تقوية الضعيف ولا ترجيح احد المتساويين  
دائما لا غير لاننا في بعض الاحوال بما يراى منه كونه اصلا وان اراد بالجمعة  
مع اعتبار قول المصنوع فلا يفيد الظن شيئا بل لا يلائم القطع على نحو ما في  
مكررا

حقيقة

وجبة

القول الثاني

مكرها وما يعبر من القلق في الإجماع المنقول فانما هو في ثبوته في نفسه لا في حجته  
وأيضا في بطلان هذا انشاء الله ثم ولا ينافي في كلامنا هذا سابقا مع اننا لا نكسر احد من الحكماء  
من الاول لانه قولنا هذا ليس لبلد اجماع على حجة الله كنهنا فاذ عرفت  
ما ذكرنا فاعلم ان الذي بقي ينبغي ان يتبين عليه وهو انه قد اختلف العلماء في المراد من  
قوله من قوي من فوجته دراسة قد عايننا شهر بن ابي صالح هل المراد به ما اشتهر  
في الفتوى والحل او في الرواية او فيها في نظر المعاصرين الروايات وقطع النظر  
عن المراد منها قال لا بد مما اشتهر في الرواية وعليه يصح رأي الاعتباريين ومن  
قصر النظر الى المراد منها العمل قال لا قاله كسائر الاموال وغيره من ان المراد  
به المشهور قوي فهاذا مما لا قال وهو حجة من ذهب من الاموليين والفقهاء  
الى ان الشهرة هي حجة عندنا من الرواية واسند لا يبعث العلماء على حجة الإجماع  
ثم يتبين فيه وذكرها ما صلح ان الخبر يدل على ان الإجماع مرجح لاحد الخبرين على الآخر  
لا ان حجة برأسه اشهى والذي اعطاني النظر بعد ان اعطيت حقه فاطما للثقات  
القولاني هو ارادة الجيدين اما ان المراد به ما اشتهر في الرواية فقولهم  
الاعتبار شاهدا به والمراد به ان شهرة الخبر بين الاصحاب وتكرره في الاموال  
من الحجج التي يتعاضد بها الخبر المعتبر به مرجح قوي منه ولم يحصل  
التيقن الاعلى الذي ذكرناه سابقا فلما ان المراد به ما اشتهر في الفتوى  
قلنا لا يخفى ذلك المشتهر من ان يكون قوي او رواية فان كانه قوي وكان  
غير المشتهر لم يحصل له في مستنده ما يثبت ذلك المشهور من صحة الاعتبار مع علم  
مقابل الإجماع مشهورا وحصل ولو حصل لاعتبار المساويا بعد ما لم يتبين  
قال ذلك المشهور من الفتوى حجة اذا لم يكن مع معلومات النسب وليس ذلك  
محجة مجرد الشهرة كما ذكره بعضهم فان مجرد الشهرة ليس حجة بل اذا  
كانت الامارات والقرابة حاكمه بعد مخرج من ذهب الحجة عن غيرها كما طعن  
فحصل من قوله من عايننا اشتهر هي اصحابك فاطمنا فاذ ذلك صادق عليه

مختص



ذلك

هذا هو العمل  
الذي هو العمل  
الذي هو العمل

هذا هو العمل  
الذي هو العمل  
الذي هو العمل

استشهد به الأصحاب من أهل الامام في الدليل القاطع عنه على الحاجة إلى العمل  
الذي هو العمل به مع امره بالاعتدال في المشهور ولو لم يعلم فأنما له هذا  
قوله في حجة ذلك المشهور لوضع الدليل القاطع وما امر به ولا العمل  
مغنياً بالباطل وإن كان المشهور رواية فلا يخفى أن يكون قد استشهد العمل  
بها أو بخلافها أو بالحل العمل عقفاً ومداً ولها ولا تركها وإنما استشهد  
تكررها في الأصول فإن كان الأدل فمقتضى الشهرة وانحل الدليل وقد  
مؤثران فيها العمل بان محل الرواية بخلافها فلا ريب في مردّها لانه عمل  
الراوي بخلاف روايته اشارة على عدم محتمل أو عدم صحة العمل بها عند  
المفروض انه لا دليل على صحة ذلك الاستشهاد فلا يعمل على استشهادهما عند  
اذا تركوا العمل بها ولا يلتفت الى قولهم قال من اهل الاختيار من ان تركهم العمل  
بما رويته مشهور ان علم سبيل التمسك كان منصوصاً في ذلك منهم وان لم يعلم  
او علم ولم يكن منصوصاً فلا يلتفت الى علمهم بل يترك عملهم وتؤخذ روايتهم  
لأنهم ان لم يشهدوا بما يثبت في العمل بها وتركوا العمل بها كانوا قاصداً في  
التثبت عند خبرهم فتركوا روايتهم ولا يرد عليها ما رواه جابر بن يزيد  
الحصفي قال سمعت ابا جعفر يقول ان لنا اوعية غلاماً عالماً وحكيماً وليس  
لها يا اهل وماغلامها الا لتقل الى شعثنا فانقلوا اليها في الوعية فخذوها ثم  
صفوها من اللدرة تاخذ حذتها بيفاء نفقة صافية وايها الوعية فانها وعاء  
سوء فتبكتوها في لاة اولئك اكثرهم ثقاة وإن كان فاسدي المذهب حدثت  
الفتاوى على صحة روايتهم وإن كان على بعض الوجوه من انما الخصم في التمسك  
وغيرها من اجل هذا ولا يتابع عدم الامارات في الفرائض كما هو المعروف  
واذا ثبت عدم المنافع من العمل بتركها قلنا على ان لا يلزم من عدم اطلاعنا على  
المنافع عدم وجودها ولا يحتاج الى استنباط ذلك بعد قيام الدليل على القول

في ذلك

هذا هو العمل  
الذي هو العمل  
الذي هو العمل

من ذلك والمرد وحوان لم يعلم لهم بها ولا علم له من ارادة الاستنها  
 في الرواية ورح فان خالفها عمل غيره من اهل عصرهم تركه ورجح العمل بما  
 في مخالفتها لعل روايتها وكذا من غير اهل عصرهم لانه شهرتها مع مخالفتهم  
 لها تدل على عدم مخالفتها بما ذكرنا لان المفروض انهم اهل الاستيفاح واهل  
 الاستيفاح لا يخفى عليهم الدليل ولا يفترون عليهم لان سببته انهم وان خالفوا  
 عمل بعض وخالفها عمل بعض فسيبها كغيرها في رجوع حكمها الى التراجيح وان كان  
 مقتضاها كما فسكوتنا عنه نظر فان لم يجر منها ما هو اقوى منها من كتاب  
 سنة وادعاء او دليل عقل على مخالفة البراءة لعل الله سبحانه وجب العمل  
 بمقتضاها حاله الا لا قوى منها او منها اقوى وجميع ما قلنا دخل في عمل  
 قولنا قبل ذلك ان المشهور مطلقا اذا عدت التراجيح وجب الاخذ بالماضي  
 بالاخذ به ولا يامر به على سبيل التقاضي الا لدخول قوله في ذلك لانه يعلم قوله  
 وان لم يدخل نصيب له ما رد فلا حظ ما توفى شيئا آخر هو انه قد يفتن  
 المشهور بوجه واحد او لا يكون ذلك الامع يتفق دخول قوله المصوم من الشهرة  
 وقلم ان ذلك لا يحيل اذا لم يكن محجج في التماثل لا الشهرة وقلم ان الشهرة  
 لا يكون دليلا ولا حجة وادعاء على التقاضي الامام على اللعن بها ولا يتفق على الاخذ  
 بكل شهرة لان ذلك معلوم البطلان بل على شهرة معينة ولا تعرفها الا  
 بان لا ينصب على فعلها بدليلا صار فاعنيها فاذا وجد المقتضي وهو امره وعلما  
 المانع وهو المانع عنها وجب الاخذ بها وكان ادعاء الكشفا على دخول  
 قوله فكيف يتحقق هذا حتى نجد في كثير من احوال الشهرة المقتضي المانع  
 اما المقتضي فليجوز قوله فادعاء الشهرة بغير الحال له وهو صادق على افرادها  
 كلها ومعنا قل دها ما يوجد فيه المانع وهو انه فلا يكون الشهرة التي يتناولها  
 الامر بالاخذ بها لم يرد في فعلها المانع عنها ويجوز ان قلنا هذا





فانه وبهذا ليس منه يعني ان ما نحن فيه  
 فيه الذي هو استوار مذهب  
 اصل العصر على ان يكون في احد  
 دليل قاطع وجوبه ليس  
 مما ثبت فيه الخير لعدم وجوده  
 فمنه لا يثبت ان لم يكن الخير  
 لعدم حاقه اعتبر الخير لا يجوز  
 الخير في الزواج ولو جاز  
 دليل قاطع وجوبه ليس  
 ولما حكم من اليه عن الخير  
 يعني ان ما نحن فيه ربح  
 اختلفت الاثر على قولين ومن  
 احدهما انما هو في حلقه النذر  
 ولم يجمع احد من اهل القانع  
 ان قال الخير في العمل بالخير  
 بانما حلقه اوجه في العمل بالخير  
 بان فرض اوجه في العمل بالخير  
 فقالت الدليل القاطع على ان  
 قال انما هو في حلقه النذر  
 الاما في حلقه النذر على ان  
 فانه في حلقه النذر على ان



بما عثر من يد على ذلك القائل فليس عجباً لأن قولهم وعتل هذا البطل ما ذكره بعض  
 الشيخ لأن الامامية إذا اختلفت على قولين فكل طائفة توجب العمل بقولها  
 وتنتج العمل بالقول الآخر فلو تخيرنا لا يتناها حفظه المعصوم ثم غلبت ثم إذا  
 لا يترجم من الخبير ذلك لعدم تعين قول المعصوم ثم تختار أحدهما تخير القول  
 المعصوم ثم لا تتركه كما قيل في استحياء النبي صلى الله عليه وآله في الشرف في القبلة على يد الشيخ  
 له دليل في رواية أبي الوليد على ما يدعيه كما متى ولا دليل للحق وقول صاحب العالم  
 بأن كلام المحقق جيد ليس بجيداً لكنه منع قول الشيخ لو جوب حصول التبريح  
 في كل حال لا لا في قوله مع التقاد من جميع الوجوه فظهر والضرورة  
 إلى الحكم والعمل بذلك كله إذا تعين اتباع أحدهما بانه دليل القطعي  
 على انحصار الحق في أحدهما فلو لم يكن مع أحدهما دليل فاطع لم يتعين على مستوفى  
 المحقق اتباع أحدهما بل لو أده الدليل إلى قول ثالث تعين العمل عليه بظنه  
 لأنه لم يكن إجماع مركب ولا يجهل القطع بأحد القولين أو في القولين ولا  
 يبعد حمل قول القائلين باطل في القولين والتباس دليل من غيرهما على ذلك  
 إذ يبعد من له أدنى مسكة من العلم أن يلحق له دليل فاطع على دخول  
 قول المعصوم في التبريح يعني في أحدهما الأعلى المتعين لعدم الدليل القطعي  
 المعين ثم لا مر باطل أحدهما والتباس دليل من غيرهما الأعلى نحو ما ذكرنا سابقاً  
 أو على نحو ما ذكرنا لاحقاً من عدم تحقق انحصار الحق فيهما فتدبر من الأدلة  
 على جواز القول بغير القولين إذا لم يقم الدليل القاطع على أحدهما أو فيهما  
 احتمال كثير من الأصحاب في هذا المقام في كثير من الأحكام بغير القولين فأنك  
 ترى أحدهما يقول ولو قيل بكذا كان مستأنفاً لفتال هذه العبارة التي تدل  
 بصريحها على عدم سبق قائل به ثم يقطع به ويكذب قولاً له بل وآخره كما نقله  
 ابن ادريس في السرائر عن السيد المرتضى في قوله بالحق بين ورع والفاء

الماء على الخائسة فلا يفعل <sup>عظ</sup> ~~فرد~~ الخائسة على الماء فيفعل قال السيد في المسألة  
 الناصرة قال الماء يعرف فقال لا يصح أن يقولوا لا يصح في القفا فيعرف به  
 ورود الماء على الخائسة ووردها عليه فيعتبر القفا في ورود الخائسة على  
 الماء ولا يعتبر في ورود الماء على الخائسة وخالفه سائر الفقهاء في هذه المسألة  
 ويقولون في نفس عاجلة إلى دفع الماء إلى الماء صفة ما ذهب إليه الشافعي وأبو  
 فيه أنا لو حكمنا بالخائسة الماء القليل الوارد على الخائسة لادى ذلك إلى أن لا يثبت  
 لا يظهر من الخائسة إلا ما يرد من الماء عليه وذلك يسوق قد على أن الماء  
 إذا ورد على الخائسة لا يعتبر فيه القلة والثرة كما يعتبر فيما رده على الخائسة عليه  
 انتهى ثم حكم به وكان قولنا له مع أنه أقرب إلى ما يعرف فلا يصح أن يقال في ذلك نقلاً  
 ولا قولاً لا يصح بل هو من هذا الشافعي لما أحياه الدليل إليه فقلنا ذلك  
 هذا مع أن المعروف من هذه الفرقة اشتراط الكثرة عند الملافة من غير استقصاء  
 وعدم الاشتراط في الزمان كذا وقد قال شيخنا الشهيد الثاني في شرح  
 الشارح في كتاب الوصايا بقوله الحق قد بينا أنه ولو أدى له بأنه قبل  
 الوصية انفق عليه إجماعاً عاماً معناه الإجماع التام بل هو مع الحق دخول  
 قولنا المعصوم في جملة أقال الجمهور ودخول قوله عم في إجماعهم في هذه  
 المسألة ومنها من المسائل التفريعية غير مطوخ ثم نقل قولنا الحق في أول  
 المعبر مستشهداً به مستحسنه ثم قال فيها يظهر من مخالفة الفقيه  
 الماء غير الأخير من المتقدمين في المسائل التي ادعوا عليها الإجماع إذا خالفه  
 الدليل على خلافهم وقد نقض ذلك لهم أكثر الأئمة نال المتقدم  
 مسامحة بين الناس انتهى كلامه وأما ذلك كثر في كلامه وكلام غيره  
 وإن كان أكثر أقوالهم مضطربة حيث لم يجدوا على العامة التي لا يملها هاتكة  
 الخائفة أو امتنعوا عما يقول بخلاف قول غيره إذا قضا الدليل القاطع على



لقد وقع الرجوع الى احد القولين وقام الدليل على استحسنة ولهذا قد تكون من بعضهم  
عن هذا المأخذ فليس سر الى الرد على ذلك القائل بان ما ذهب اليه لا لا دليل عليه  
بل ذلك انه هذا القائل قد نفرد بالقول وخالف ما عليه الفرقة الحقة وليس كمن  
الا اذا افرج بعد ظهور الدليل القاطع على انه الحق في احد القولين وان غير خارج  
عنهما اما اذا لم يحصل ذلك بل حصل له دليل على خلافها فانه اذا عمل بالدليل لم يكن  
مقتزدا بالقول بل انما قال يعقني ما يقولون ولكن اكثر الناس لا يطعنون  
فان قلت كلام الشاهد صحيح في جوانب مخالفة الاصحاب وطفا على قام الدليل عليها  
لقولهم بهذا يظهر جوانب مخالفة الفقيه للآخر لغيره من المتعلقين في المسائل  
التي ادعوا عليها الاجماع الجوهريين من جهة مخالفة البهائم المركبة واليسيطر  
قلنا انما قال ذلك في المواضع التي يدل الدليل فيها على عدم تحقق البهائم المدعى ويدل  
على خلاف حكمه وانما اذا دل الدليل على خلاف حكمه ولم يدل على عدم تحققه فانه  
لا يقول به ولا احد من الاصحاب ولهذا قال في المسائل التي شرع قول الحق مما معناه  
ان المرأة المطلقة اذا تزوجها الاجنبي ثم طلقها وترجعها الاول ان ذلك يهدم  
الطلاق السابق قال بعد تقرير دليل عدم الهدم وتقويتها بالحق عليك قوة  
دليل هذا الجواب لضعف مقابلته الا ان عمل الاصحاب عليه فلا سبيل الى الخروج عنه  
انتهى مذهب من مخالفة الاصحاب حيث لم يقم دليل صارف عنه ومقتضيه من كمال  
مؤثراته وان وجد دليل على مخالفة حكمهم لا يخرجنا عن قولنا انتهى بجملة الا  
مع الصارف قد يتم اني اقول وليس ذلك في كل باعد من الاصحاب في جميعها  
اخلفوا فيه فانه الجواد قد يكون الصارف قد يتولد ولكن هذه طريقتهم لا يخرج  
لا تخفى المقصد منهم المستوفى منها وعلى الله قصد السبيل ومنها جائز  
ثم اذا استقر القول ولا يخفى الاجماع المركب فهل يجوز اتفاقها على احد  
القولين بعد اختلافها الحق ان يجوز ذلك لان الفقيه اهداها والآخرون مخطئ  
المدعى جاري في كل من

قوله وليس ذكرى وليس مخالفة  
الاصحاب من الفقيه المخالف  
فيما فيه مع وجوبه  
الدليل على مخالفة حكمهم  
اذا لم يدل الدليل على  
عدم تحقق الاجماع  
المدعى جاري في كل من

فلم

وجود الدليل الظاهر المعين الذي في إلهامها الأعلى المتين وقد صاير العالم إلى  
كلام المحققين في كمالها في غاية الحسن والوضوح منها فمما كان في وجه الأبحاث  
المركبة إذا لم تفصل الافة بين مسئلتين سواء نصت على إلتصاقهما إذا كان بين  
المسئلتين علاقة نوعية الشافعية والائتاديل فلو لم توجد العلاقة إذا انفصل  
العمل بالمسئلتين عندنا لأن الأماح في إلهامها فتنوع والتفصيل في فرق الأبحاث  
المركبة وهو باطل فلو لم تنفصل ولم توجد تلك العلاقة ولم يستفصل العمل بانها في  
فصلها وإن قل على العمل بها في حدود التفصيل أمكن التفصيل إذا قام عليه الدليل  
ولم يقم على رأي إلهام المسئلتين أو على فصل كل منهما كما في فروعها فمما هنا

الاجماع

الفصل الخامس من اسماء الامعاء المنقول وهو اسماء ما المنقول بالحواس  
لا ريب في قوته ولذا المنقول بأخبار الحروف بالقوانين الموجبة للعلم والخلقوا  
في ثبوت الالهام خبر الواحد على القول الصحيح جية هي الواحد فثباته هو الصحيح  
بأن الالهام اصل بنفسه والاصل داخل بين يقينين المبني الاحكام عليه علم اليقين  
هي الواحد اذا عارضه والالهام اذا ثبت ما دحض خبر الواحد اذا عارضه  
الواحد لا يقيد اليقين بل يثبت ما يثبت به يقيناً وانما الخبرنا العلم على الواحد في فرع  
المسائل مع انه لا يقيد اليقين لانه قد يحد في مجموع يقين الركون اليه وهو السيرة

لم يحزننا الا اننا جعلنا له  
ظيعة لا اله الا هو  
الرحيم اليه كونه يقيننا

فلو فرض ان السنة لا يتبعها الرجوع اليها بقول مطلق لما جاز العمل بخبر الواحد في البيهقي  
ففي العمل ببناء على دعوى الرجوع الى الماء وانما خبر من وهو كذا وكذا  
وما اوردوه التاويل ان يقولوا لا يتبع خبر الواحد بل جميع الخرافات

عن أبي عبد الله

المذكورة في تلك الدائرة واصل الفقه حجة في صحة النقل وعدمه بالآقل  
وعدم معارضا أقوى أو مساو وغير ذلك مما يتيسر به حجة خبر الواحد يشبه  
به الإجماع المتوهم وليس الثابت بخبر الواحد حجة الإجماع التي هي غرة القطع  
قول المصوم ثم ليرد أن الأصل المألئ أنه يكون يقيناً بصدق الجميع والروح  
الواحد بالبعد القطع بل لا يتصور نفس الإجماع وحده من غير السماع أو غيره التي

Handwritten signature and date: 11/11/11



١٢٠٢  
 في بيان ما لا يثبت في الواحد كما ان الشبهة تثبت كونها  
 جبر الواحد قطعا بل بما يفيد العلم بالقطع الذي يقتضي به الرد اليها كمن يثبت  
 جبرها لاجتماعها وكما ان الشبهة تثبت في خصوص مسألة جبر الواحد كانه لا اجماع  
 فلا يفسر طريق ثبوتها مع قطع جبرها على ما مثل هذا الفرق المعبر هنا قول  
 الى العلم بالثبوت الجلب ولا انما جبرها بالثبوت المعبر كما تثبت بالعلم كما تثبت الشبهة  
 بالثبوت مثل هذا الفرق في وجه الشبهة في المشتبه بجبرها يكون أقوى وهذا ليس  
 كانه لانه لا اطلاع على الاجماع او بعيد جدا فادرا حصول فالق الحاصل يوقع ثبوت  
 آخر غير فادرا وقوعه من اعتبار الانا حاقي من القدر الحاصل يوقع ثبوتها  
 الوقوع وهو حصول الاجماع فالمساواة ممنوعة فقلنا ان يكون الاجماع الواحد  
 وجواب انه نادر وقوعه ليس للثبوت او العسر لانه لم يثبت هذا الثبوت في ثبوتها  
 ذلك لعل المساواة التي ينقل فيها الاجماع بالشبهة الى المساواة للخلافة التي لم يثبت  
 فيها فادرا وقوعه بلحج الى علة لا الى نفسه بل بما يقتضي ان ثبوت الاجماع  
 بجبر الواحد الى ثبوت الشبهة به ذلك باعتبار مراعاة خلافة على القول  
 بحيث لا يحتمل خلافة غالبا غير ما يفهم منها بخلاف الشبهة حصوله الى ثبوت  
 علامة قوة الحق الذي تلزم منه الحجة فتثبت على الاحكام وبما قد بين  
 الواحد وان كانه منقول بجبر الواحد وان شأوى الجبر في الحجة لا يثبت  
 خلافا لما لا يثبت في الواحد غالب على ان الاجماع عندنا انما كان حجة للشبهة  
 عن تحقق الشبهة الواحدة جبر الواحد انما يفيد العلم بالحق اذ لم يحتمل غيرها  
 يفهم منها ان ثبوتها انما يكون مقبولا اذا اقررت شروط جبر الواحد  
 اذا اقررت شروط حصول الاجماع من العدم عنه فهو يفيد العلم بالحق فكل ما يجمع  
 شروط حصوله انما يفيد العلم بالحق الجلب لانه اذا كان ثبوتها لا يثبت

ولا شبهة لاجتماع المنقول وثبوت  
 بجبر الواحد بالعلم بالثبوت  
 والاطلاع عليها بجبر الواحد  
 بقوله وكما ان الشبهة تثبت في خصوص  
 مسألة فرعية بجبر الواحد كانه لا  
 الاجماع المحتمل او رد عليه  
 هذا في ثبوتها بالعلم بالثبوت  
 والاطلاع على نفسه بتفسيرها  
 عالمة في ثبوتها في خصوص  
 حجة فرعية بجبر الواحد بان وجه  
 الشيعة في الجبر به يجب ان يكون أقوى  
 الخ كبره كما علم في علمه

ترك الخرج والمصر الى مقابل المروج بخلاف ما لو كان مثبتا للامجاع فانه  
 كان ظني الدلالة الا ان القطع بتعني العمل بمقتضاه في جانب كقولنا يلزم حجته  
 الامجاع في تلك المسئلة المنقول عليها اذ ذلك المقتضى هو ثبوت الامجاع المستلزم  
 للدليل الجازم فجزء الواحد يفيد القطع بنفسه واذا تعني العمل به اثر العلم بالثبوت  
 للدلالة واذا كان ناقلا للامجاع افاذا القطع بثبوت الامجاع بنفسه ثم اذا تعني  
 العمل به اثر تعني العمل بالامجاع والعمل بالامجاع نفسا بات لا موجد لم قال قلت  
 حين الواحد ناقلا لاصل قد ثبت بالدليل القاطع الرضا اليه وهو السنة واذا كان  
 ناقلا للامجاع كان ناقلا لاصل يحيد الرضا اليه فما الفرق بينها على ان الامجاع انما  
 وجب الرضا اليه لانه مشهور للسنة فالذي ينبغي ان يثبت ان الحكمي للسنة او من  
 الحكمي الحكمي للسنة فليكن انما خبر الواحد الحكمي للسنة ليس ثبوت اصلها  
 الواقعي بل هو محل التيقن كما هو معلوم بخلاف الحكمي للامجاع الحكمي للسنة لانه  
 يمكن ثبوت الامجاع المتيقن لاصلها الواقعي الذي لا يمكن التيقن فهذا هو الفرق  
 فيكون العمل به اولى مع التاخر من بغير هذا شيء وهو ان الامجاع المنقول  
 الواحد يمكن ان يكون الامجاع المشهور في او المركب وقد مر حكمها وانها  
 حجة على ما سمعته ويمكن ان يكون الامجاع المحصل ويمكن ان يكون  
 الامجاع السلوكي والامجاع المحصل كما مر وباتى قد يكون حجة خاصة على محصله  
 لا على بقية او نقل اليه كقول الدليل القاطع للمحصل على دخول قول الامجاع  
 في جملة قولنا ثلثين ولا محصل ذلك الدليل للتاخر والا كان محصلا لا ناقلا  
 فلا يكون حجة لغيره من محصل وان كان مقولا فلو عاين في قول خلك الخرب  
 عن دليل عند صاحب الاستيفاض والاستيفاض ما لم يكن ذلك الامجاع المنقول  
 حجة على الباقي بل هو محصل ما حصل من محصل بل ربما اطلع على  
 ما قد ذلك المحصل لم يستفد منه ذلك التيقن كما استفاد ذلك من  
 ١

الذي

هو

لهذا

ولهذا ترى كثير منهم يحكم في مقابلة الإجماع المنقول مع عدله التام  
واعتماده على خبره لا ذكرنا لأنه ليس عن نوع الخبر ليكتفي فيه بالنقل وإنما  
هو نوع المسائل الاجتهادية ولهذا الشرطان في ثبوت شرطية خبرية  
لا بشرط نقله لا يوافقنا حكمه في مقابلة الإجماع المنقول لعدم ثبوته  
عنده لا نقول إنما لم نقل بثبوته لما قلنا لا الطعن في النقل حيث التناقل

فلا يكون حجة لنا قله  
بمجرد النقل

غير ذلك وإنما هو لعدم الإطلاق على الأصل ولتأنيح الأصل عليه لعدم  
توفر شروط القسمة في الأصل وإنما الإجماع السلوتي إذا تحقق بعد التفتيش في الجملة  
كان إجماعاً لا نقول له في الحقيقة على تقرير المعصوم وكان حجة فيها له  
وثاني تمة التعليل إنشاء الله نعم فالعلم أن الإجماع المنقول كان سلوتي  
الأنه وقع من كماله على مقتضى التفتيش كان حجة لكنه فيه احتمال عدم الاستقفا  
كما وجدنا في كلام كثير دعوى ~~الافتقار~~ الافتقار مع وجود الخالف ووجود  
الافتقار كما يحمل عدم اعتداله بقول الخالف يحمل عدم اطلاعه على الخالف  
بل هو التام وهو لا يكون من نصيبه على قول من سبق بالافتقار فنقل  
الافتقار من كتابه ولعل السابق لم يعتد بقول الخالف لمعوليته عند ضعف  
دليله بخلاف هذا الأخير فربما إذا دلت عليه عدم وجوده في العلم  
به كما أراد السابق فلو فسّر النقل بالافتقار كذلك دعوى عدم الخلاف فيها  
مع احتمال الخالف لا تنجز إلا أن يكون ذلك بعد كمال التفتيش بحيث يتيقن إجماع  
الخالف أو يكونه أم لا لا يعتد به على أن نقول بعدم الاعتدال بقول الخالف  
على ما لمعلومية لا ينصرف في الإجماع السري وإنما في الإجماع السلوتي فانه ما عرفت منه  
وإن كان معلوم القسمة استبان في إنشاء الله نعم فلا بد في السلوتي من كمال التفتيش  
ولا بد عليها ما أورده المصنف من استبانة الاطلاع على جميع من يعبر  
قوله من الشيعة لتقرهم في هذا الأمر من استبانة استبانة حقيقة في مكانة

دخول هذا  
الاصول عبارة عن قول المصنف



والاجماع على ما في المتن  
والاجماع على ما في المتن  
والاجماع على ما في المتن  
والاجماع على ما في المتن  
والاجماع على ما في المتن  
والاجماع على ما في المتن  
والاجماع على ما في المتن  
والاجماع على ما في المتن  
والاجماع على ما في المتن  
والاجماع على ما في المتن

بالحج  
الاجماع من امكن ما تقوم به الحج من ذلك عند استيفاء الوسع وبذل  
والا لزم التكليف بالمال وسقوط التكليف اذا استحال اذ هو ثابت بالانقضاء  
علم الاقتصار على بعض المباني لمنافاة لاستيفاء الوسع وبذل الجهد بل قبل  
هذا اللفظ لا يفتى في الاجماع المحصل والاجماع السكوتي يقوم في الاجماع المشهور  
المحل من كلام كثير من الامامية الذين يفتون فيه بالظن ويجرد الشهرة كما قال  
شيخنا الشهيد في الذكر محال الحق بعضهم المشهور بالجمع عليه فان ارادوا  
في الاجماع فتوى وان ارادوا في الحج فمريب انتهى وانما الاجماع في الجملة  
الاجماع على الشهرة على سبيل المجاز وانما يجوز بهما فتوى للاختصاص وانما هو من  
البعض فتوى الشهرة لهما على ما قلنا من ظهور الخبر على الحق الذي قد نكح  
محتج بقوة الظن في جانب الشهرة فتكون ذلك اما مرة على دخول المعصوم  
في المشهور سواء كان ذلك في الرقابة بكنة تدوينها في الكتب او في الفتوى  
وكذا انه ليس بالاجماع ولا حجة اما الاول فلا في الاجماع عندنا انما هو الحاشي  
على قول المعصوم بعد جرد الشهرة لا دلالة فيها على ذلك بوجه من الوجوه  
بل ربما انعكست القضية والا لزم ان كل واحد من هذه الشهرة كحق الاجماع  
وهو باطل اتفاقا فلا بد من ايراد ذلك البعض ان جرد الشهرة بقوى الظن في  
واما الثاني فلا يفتى على الاول حاله ان الحق لا يفتى في حق شيئا وانما  
يكفي بالفتى المستند الى النقل وهذا ليس كذلك بل في النقل مرات مشهورة لا اصل له  
فان قلنا فكلما يتقوت الاجماع بخبر الواحد من هذا القبيل قلنا انما قلنا ان  
الاجماع يثبت بخبر الواحد المشتمل على شرط ما يقول النبي صلى الله عليه واله من هذا يقتضي العمل  
بخبر الواحد فان لم يعمل به الى هذا العمل فماذا يقتضي قبول الخبر الواحد مقتضاه  
وهو انما في الاجماع فهذا هو المطلوب لا انما الى المقصود لعدم جواز العمل بالمرجوح  
بل للثبوت



الطالع ليس هو سراج عندنا يعني فيه البر حيث هم به حسنة على النبي الذي القدر  
فيه ومن كان له لولا ان القدرين وبقا لبقا وانما حاقا لله واما الله وبقاها  
وهذا احد دليل على ان الله لا يتوعد داخل في هذه النسخة التي في ذلك الدليل  
لأنه فيهم وتبينهم عن غير هذا ما في ما به كما حصل لنا العلم القطعي بان الله  
النافع في ذلك محل بل احد من النافعين ذلك قوله داخل في قوله وكان على  
اقوال الائمة الاربعه داخل في افعال معتابهم ويعلم الجمهور ان افعال المعتاب  
داخله في افعال شقيهم ولا يرد الا كما في افعالهم فليس لهم ان يرد  
هنا حاصل لنا اذ لم يكن في الف وصل الاتفاق باختيار كل قائل عن اختياره وعلى  
صدقه في اختياره لا يخلف ظاهره باله ويكون ذلك في كل واحد وهذا متعذر  
في الاتفاق والاختيار ومما طاعة الله لا يلحق في وقت واحد قلت هذا  
لنا اذ لم يكن في الف وصل الاتفاق في هذا ايضا حاصل وان وجد الخلف في زمان  
سابقا وان لم يكن بعض الحكم حصل لنا القطع بانها هي في هذا الحكم وان وجد  
خالف فيها اذ كثر على ثبوت القرائن لقوة الدلائل وقبولها وكثرة القائلين  
به واستغراب خلافه وغير ذلك فراجع نفسك في ذلك وقولنا نحن الذين  
الذين في الانصاف ان لا طريق للمعرفة حصول الامعاء الا في زمن الفقهية حيث  
كانوا ممنوعون قليلا يمكن معرفتهم باسرها على التفصيل فهل معرفة موقع  
الانصاف في التقدير بالانصاف لو كان يصح او يعقل ان ما نحن فيه في الحكم فله  
انها من الحكم متبوعة لا ينسب فيها مع انما نحن في من نفسه ان لم يحصل جميع من  
يعين قوله من اهل مذهبه مع ثبوتهم وانما نحن في افعال البلدان على انهم  
من اهل الرأي والقياس والاستحسان وفي كانت هذه طريقة كثير منهم لا يقال  
وذلك في الاول وهو بل في الفقهية ولا النافعية ولا تابع النافعية وانما  
هو من النافعية في وقتي سنة وستة وسماكة من الهوى فكيف حصل في النافعية  
بعض المسائل التي هو انما الامعاء لانه ادلتها كلها اوجها فثبت وانما حصل

هذا هو الوجه في  
الانصاف في التقدير  
بالانصاف لو كان  
يصح او يعقل ان ما  
نحن فيه في الحكم  
فله انما من الحكم  
متبوعة لا ينسب فيها  
مع انما نحن في من  
نفسه ان لم يحصل  
جميع من يعين قوله  
من اهل مذهبه مع  
ثبوتهم وانما نحن  
في افعال البلدان  
على انهم من اهل  
الرأي والقياس  
والاستحسان وفي  
كانت هذه طريقة  
كثير منهم لا يقال  
وذلك في الاول  
وهو بل في الفقهية  
ولا النافعية ولا  
تابع النافعية وانما  
هو من النافعية في  
وقتي سنة وستة  
وسماكة من الهوى  
فكيف حصل في  
النافعية بعض  
المسائل التي هو  
انما الامعاء لانه  
ادلتها كلها  
اوجها فثبت  
وانما حصل

انما هو الاجماع



له البقي للاجماع الذي ثبت عند بكثرة القرائن وظوايق الامارات وان لم  
 به هو تجوده على عدم حصوله فيما تأخر عن زمن القرائن الامم جهة النقل  
 ولهذا اعترض العلامة رفع الله اعلامه وقرين عند مقامه وقال بان  
 نجزم بالمسائل المجمع عليها جزما طوعا ونظما لان الامم عليها علما وجدانيا  
 حصل بالسامع ونظاقر الاخبار واعراضه عليه في غاية الملازمة رفع الله  
 قدره وحكمته وانما اقول كما قال النفا عني اذ قال له عدام قصد قواها فانه  
 القول كما قاله عدام وردد اعراض العلامة من لا يعرف كلامه ولا يروى  
 موله كما ذكره صاحب العالم بقوله وانه بعد الاطاحة بما قد رآه خيس  
 بوجهه اندفاع هذا الاعراض عن ذلك القائل لانه ظاهر كلامه ان الوقف  
 على الاجماع والعلم بايذاء من غير جهة النقل غير معادة لا مطلقا وكلام  
 العلامة من ان يدل على حصوله من طريق النقل كما يصرح به قوله اعترض اعلي  
 وجدانيا حصل بالسامع ونظاقر الاخبار انتهى ويزيد عاقره قوله الحق  
 امتناع الاطلاع عادة على حصول الاجماع في زماننا هذا وما ضاهاه من غير  
 جهة النقل اذ لا سبيل الى العلم بقول الامام كيف هو موقوف على وجود  
 المجتهدين الجمهوريين في جملتهم ويكون قوله مستورا بينما في المهم  
 هذا مما يقع بانقضاء كل اجماع يدعى في كتب الاصحاب بما يقرب من عصر  
 الشيخ الى زماننا هذا وليس مستندا الى نقل متواتر او احاديث معتبر او مع  
 القرائن المعينة للعلم فلا بد من بيان ما ذكره الشهيد عن الشهرة واما  
 في المتن السابق على ما ذكرناه الحاشية بتعصر ظهور الامم في اماكن العلم  
 باق المهم فيمكن من حصول الاجماع والعلم به بطريق الشيخ انتهى اقول لا يخفى ان  
 هذا الرديس وهو متغاضا ما مرره من قوله الحق امتناع الاطلاع عادة  
 الى مصادرة فانه هذا الدليل هو الذي يرفع عن ان يكون من ان الاجماع  
 ليس المراد به ما عني الحاشية بل المراد به ما نزل العامة من الاطاحة بطريق

العلم

قول الحق امتناع الاطلاع عادة  
 قول الحق امتناع الاطلاع عادة  
 قول الحق امتناع الاطلاع عادة

الجم

الجم

الجم

الجم

يا قول الكل ونحوه ما يكسف عن قول الحق في جملة افعال الجماعة لكل  
 ذي قول ولا يمنع الاطلاع على دخول قول الحق في الجمع الاطلاع على الكل  
 اليقين لنا ببعض المسائل مع وجود الخلاف في مقابلها مع اننا في الحقيقة لم نخط  
 جميع المخالفين لاننا اطلعنا على جميع افعال كل من يعتبر قوله لكثرة تشبههم  
 انفسهم في البلدان كما هو صطوح هذا ولا ينكر ما قل منصف من اهل العلم  
 خصوص العلم واليقين ببعض المسائل في مثل هذه الحال يجب مجزاه ان هذا هو  
 الامام م وليس ذلك الا لاجل الجمع ولا يفتره وجود الخلف وان كان  
 مجهول النسب لانه ذلك انما يفتر بما يتوقف حصول اليقين منه على اشتراط قبول  
 النسب لعدم تحققه الا بالانفاء وليس ذلك دائما ونحوه في هذا على  
 الوعدان في علم يرد ذلك في بعض المسائل فليس الله ان تصلا وحده  
 اذ لا تنفك احد من يعتبر في ذلك دانا ان اول ايها المنكر كما قال المتنبي  
 فها اني اقول الصبح ليل العجي المتأطرون عن الفساء ومنها ان قوله كل  
 اجماع يدعى في كتب الامام بما يقرب من حصول الشئ الخ ليس بشئ اذا قلنا انما  
 كلها محتملة او منقولة عن محقق في السبب منقولة عن الجماعة الذي هو عليه  
 عنده على ما تدل عليه عبارته عما نقا في كل العقد ظاهره باطنا في كل  
 ليحصل العلم بدخول قول الامام م في جملة افعالهم وان لم يحصل الاتفاق ليحصل  
 العلم بغيرها او جلها الى الجماعات المحصلة كان يدعى شخصي الجماعة  
 على غير ما مر من مسئلة ويدعى الاخرى الجماعة على غير ما مر من مسئلة او بقلا ذلك مع  
 انها في بعض احوال قد تكون ذلك المدعى طريقة الاتفاق لوجب كذا با حدها  
 وانما اذ لا ينبغي على اهل كل عصر الجماعة منهم الذي طريقة الاتفاق بل لا بد  
 على من بعدهم حتى يدعى ذلك الا انه في خلاف مقتضى ما اتفقوا عليه في الجملة  
 دعوى اجماعية كان مقتضى في الدلالة كان لا ينعكس نظرها كان بالنقل المعتمد والطا

رضوان

جمع اهل كل عقد  
 على افعالهم  
 في كل عقد

رضوان الله عليهم جل ثناؤه ومعرفة وديناً من ان يقع منهم مثل هذا في  
 من مشى على ظاهر العبادة فاحاط الصواب وعلم بان ذلك في ادلاصها  
 ليس لها المسئلة جواب خلا يجب ان يراى ان الشبهة مع عدم النقل  
 لان الشبهة انما يجوزوا في سببها اجماع المتأخرين واما المتقدمون فلا يلقون  
 الاجماع على غير الاجماع وانما خرج ذلك بعض المتأخرين لا راي الاجماع  
 المختلفة كما لا يعرف من الاجماع الا ما طريق معرفته الاتفاق كما اشرنا  
 اليه فلم يجد في ان يقول انما ارا دوا بها الشبهة حيث اعجزه التبعيل  
 اذ لا فرق في يحصل في بيته ما في عصر الشيخ وما بعده وبي ما قبله اذ  
 ليس المراد منه الا ما يتبع في حصول قول الامام ثم حصة ما وجد وجد  
 وصيته ما قبله فقل لا المقصود الاتفاق وان كان يلزم من ذلك ان لا ينفي  
 فيه بل العلم بتغير ذلك في الاتفاق لم يغير الاتفاق وحقها ان قوله في معنى  
 كلام المعلّم انه انما يدل على حصول العلم من طريق كما يقتضيه قوله النقل  
 علماً وجداً يتحصل بالتسامع ونظراً في الاجماع من الخلاف في ادلة العلامة  
 لا تليق ليس يدعى حصول العلم من طريق النقل اذ ليس في ذلك اشكال على من  
 الدين الوتر في بعض من عليه العلامة باقيات ذلك اذ ان العلامة وهو  
 ما هو عليه من الذكاء وجود المعرفة بالسبل الكلام اصطلاحات اهل العلم  
 ينكر ان يحصل الاجماع من غير جه طريق النقل فيحصل من العلم  
 يحصل من طريق النقل بل مراد العلامة على الله مقامه ما حكىنا سابقاً  
 من بيان طرق حصول الاجماع يعني به ان لا يزال العلم المسئلة اقلية  
 الوجود بغيرها سماعاً ونقل ذلك لنا كل من العالم المتعلم والتسامع  
 والقدرة والكسب فيكون ذلك شعار يعرفنا به اهل الخلاف ويعرف  
 به من لم يكن تعرفه به قبل ذلك يحصل العلم بالمرحوم بان ذلك مذهب

النقل

احدى

بحيث



ارادة

الامام مائة كثر من اهل الفرائض ونظا بها فتمثل هذه الطريقة بحصل الاجماع وادابها  
 لا التقل كما نرى في اهل الفرائض وحصل الاجماع في هذا الزمان بالعلم الذي يربطونه  
 الطحاوي بالعلم في نظر في الاخبار وعرف ما كانوا له في اعيانهم وعرفوا حكمهم  
 فنظفتم لم يباروا فيها وانشاء لها حكم المسئلة ونظر الى الاخبار في انظارها  
 لتلك التي هي مستند حكم فعرفوا الموضع الذي عليها على ما اردت به ووضع الكلام  
 بدل لانه ما كانوا له حتى وصلوا تلك الى هذا الموضع بانه قول الامام مائة الذي  
 هو دينه كذا وكذا وان قوله في الاخر اما اراد به مطابقة الشريعة للتقريب  
 في الخلاف والاختلاف واستلزام صامية لا فكار ليحوي في ذلك  
 من هلكه الا ترى انه الاختلاف الواقع في اخبارنا اكثر من المذهب الحق ومن جميع  
 مذاهب اعيان الباطل فلا يخفى حقا ولا باطلا الا والله انشاء ذلك في ذلك المذهب  
 لا يصح دليل المذهب من المذاهب المعروفة وانما يتصل لما يتصل على هذا المذهب  
 انما لانه يكون دليل الواقع لم يكن بعدا والفتنة تتجدد كل حين واحدا  
 لا ينفك عنه ثم اذا عرفت المقود ونظفتم بها ذكرناه عرفنا صحة حصول  
 الاجماع في كل زمان ولحقا في الاستسها على الضرورة والوجدان  
 عرف طريق التحصيل وبقي شيء وهو انه قد بين ان الاجماع بجميع انواعه في الحقيقة  
 كله حصل بما افرق بينهما مما القابضة في التقسيم فاجاب اما الفرق بين  
 الانواع باعتبار كيفية الاثبات بحصول الفرق لا بالثبوت فانه المذهب من  
 المسلمين والفرق بين من الفرق الحقة التي لا يختلف في مقفهاه انما في  
 المعاني حكم وجود المعاني لا يحتاج بقوة الى ثبات في الاثبات والاعيان  
 لا خلاف في مقفهاه بل في ثباته لنفي مقفهاه خلاف الا ان هذا كله مستند على  
 الاطلاق في الاصل اما الذي في ذلك عند الفرق الحقة واما سواهم فيحتاج  
 الى الاثبات في الاجماع على غير ما عليه فهم رده بما يلزمهم ولا يكرهونه كما  
 حتى لا يصح ان يستلزم على غيرهم في مثل هذا المقام بهذا الاجماع الذي

بعيد

 الذي  
 الذي  
 الذي







اختيار ابن البراج وابن ادريس وهو ابن جندب الرقي وكذا أبو الهيثم وقالوا  
 من ابن زهرة في الغيبة نقل الإجماع عليه وتسميته الشهيد الثاني إلى الأكثر وخيب ابن  
 حنبل إلى الكوفة والقيروان فقال في الغيبة وقد روي فيه عن بعض بعد نقله عن رسالة  
 أبيه الجواز وقال المجلسي في أخبار الأئمة والأخبار فيه مختلفة والمجمع بينها المأجمل  
 أخبار المجمع على الكوفة والمجمل أخبار الجواز على الكوفة فاعل الأول أرجح إذ ذهب  
 العاقبة للجواز القولية في جود ما لا يؤكل لحمه وعلقوا أخبار الجواز فثبت على  
 المنع من غير ما ذكره الاحتياط في الاختيار ليعلم أنه في ظاهر الحال تمام  
 الإجماع من الشيخ علي بن الحسين في الصلاة عليه والإجماع من ابن زهرة على المنع فتقول الأول  
 لا يجوز أن يتركها مع الاتفاق لأنه لا يثبت في عصر واحد كلاما على  
 الشيخ المفيد وكيف يجرى على أحد منها الاتفاق أهل زمانه متى بدعي الاتفاق على  
 مع عدل أهلها وأخبارهم وسنة ابن أبي عمير في قولها ولا أن يتركها  
 مع الشهرة لأن عبارة الشيخ في ذلك في حق دعواه وفي دعوى السيلاني  
 زهرة أنفيه الخلاف يقول مطلقا لا يجوز أن يتركها خلاف في الخلاف  
 المحدث لأن الأصل في الاستعمال الحقيقة ولقوة الخلاف في الطرفين ولا  
 أن يحل لأعلى الحصل وذلك على نقل ابن زهرة عنه لا على نقل الشيخ لنفسه  
 إلا أن يؤتى الاستعمال أعظم من الحقيقة ولهذا تسميته العلامة إلى الأكثر بل قد  
 خالفه في الخلاف وفي المأجمل من جهة وهو المعرك فيه من جهة ذكرنا  
 سابقا ولهذا تسميته الشهيد الثاني إلى الأكثر كما مر فيجوز احتمال الحصل على نقل  
 الشيخ أيضا بل في المذهب ترجيح على الأقل لأن جهة الثاني في الجواز والجهة  
 الثاني لأن الجواز الإجماع هو ظاهر من كلام الشيخ كله هو الظاهر مع كلام  
 زهرة على نقل عن عبارة ولا من جهة العموم لأن الحاصل في حقه خاصة بالحصل  
 بغير القادر على جهة الثاني فلم يبق ترجيح إلا من جهة المستند والاختيار  
 من

قوله

وأما تكون عبارة الشيخ في حقه قوله وأما التماس الجواز أصلا فلا خلاف في الثاني بأرادة الشهرة في حق دعوى نفسه لما ظهر من هذه العبارة عبارة لا خلاف دعوى الإجماع كما مر أنه بهذه العبارة حيث أطلق لإرادته دعوى الاتفاق الذي هو عبارة عن الإجماع وأما كون عبارة هذا الثاني بأرادة الشهرة في حق دعوى نفسه لما ظهر من هذه العبارة عبارة لا خلاف في أنه في حق دعوى السيد ابن زهرة فلا بد أدعى الإجماع بلفظ الإجماع فلهذا في الشهرة كونه دعوى

على الثاني

اذ اقامتها وجعل مستند دعوى بن زهرة عما نقل راية ابن بكير قال وسئل  
رسالة ابا عبد الله عن من القلوة في التغالب والفناء والشيخاب وغيره من الوبر  
فاخر في كتابهم انهم املوا رسول الله صلات القلوة في ودير كل شيء محرم  
اكله فالصلوة في ودير هو شعره وجلده وولده وورثته وكل شيء منه فاسدة فلا  
تقبل تلك الصلوة لا حتى يرضى في غيرهما اهل الله اكله ثم قال يا زائدة والله هذا  
عن رسول الله ص فاحفظ ذلك يا زائدة الحديث ورواية ابيه بن محمد الهمداني  
قال كتب اليه يسقط على نبي الوبر والشعرهما لا يؤكل لحمه من غير تقية ولا ضرورة  
فكتب لا يجوز الصلوة فيه ونحوها وكما يحمل خصوص الاكل في الشيخاب والذئبة في  
السؤال فيما سئل عنه يحمل خصوص الجواب عما سواه لئلا لا يعتار الحجة له عن  
المنهي عنه هذا اظهر واما مستند دعوى الشيخ فاصح كما في رواية معاذ بن  
مقال قال سالت ابا الحسن في الصلوة في السور والسنن في التغالب فقال لا يشر  
في ذلك كله ما ظلت الشيخا فانه حائبة لا تأكل اللحم وفي رواية ابو عبد الله  
عن ابي جعفر فقال صل في الفناء والسنن ابقاء السور فلا تصل فيه قلت قال لا  
يصل فيها قال لا ولكن ليس بعد الصلوة التي في راية بن بشر صل في الشيخاب  
وكما صل الخوارزمية ولا تصل في التغالب ولا السور ومثل رواية علي بن حمزة  
قال سالت ابا عبد الله عن لباس الفراء والصلوة فيها فقال لا تصل فيها الا ما  
كان منه ذكيا قال قلت ولبس الذي هاهنا ثم ذكي يا محمد قال بل اذ كان عا  
بوعلى لحمه فقله وعا لا يؤكل لحمه من غير الفم فقال لا بأس بالشيخاب لما فيها ذكاة  
لا تأكل اللحم وليس هو ما نهى عنه رسول الله ص اذ نهى عن كل ذي ناب فقبل  
وهذه رواية لها كلها فامره والحاص يحكم على الحاقه ولا سيما الاخرة المبيحة يكون  
في الشيخاب ليس هو ما نهى عنه ولا يجوز من بالاراب لما فيها ذكاة كل اللحم اذ هي مما نهى  
بني عنه فكون قول الشيخ في المسوط اظهر واشهر ولا يحمل عليه على التقية لما ذكرناه  
قوله ولو صح يعني اى ولو صح قوله عن صاحب الجوارح القلوة عن صاحب الجوارح القلوة  
فهذه الاخبار الخمسة في التغالب  
في الشيخاب يعني الاخبار  
ان ائمة الائمة عننا في  
اجل هذه في القلوة

واعمال الرغول معارضها بما عمل الخرج بل شبهة الخلاف وقع هذا فالاعتناء  
لا يتحقق هذا حكم المسئلة وبيانها في من تقيته ترجيح الابعاد عن المعارضة من اذا  
تعدت الترجيح من التاقل والتقل والتحق والوجوه اعين ذلك رجعت الى المستند  
فترجح بما كان له لا يوافق ان مذهب من ذكره سابقا كما بين البراج وابن ادريس وابن  
عبد بن والوفى والفتح في الخلافة وبه حقيقة لا يظهر من نقل ابن زهرة لا ان يقول بل  
الظاهر انها مقتضية له فيتمشي الترجيح الى التقل ايضا لان عبارة الشيخ في خالست  
بصرحة في المنع بل ظهرها عليها في المختلف الجواز فانه قال فيه كما لا يؤكل لحم البجور  
الصلاة في جملته ولا يجره ولا شعره ذكي اذ لم يذكره في غير ذلك ولا يذبحه ورويه  
في موارد الصلوة في الفتك والميتور والنجار والاعوط ما قلناه انتهى واما كلام  
ابن الجيند فهو يصل في غير ما عمل الله من الحيوان دون ما لا يؤكل لحمه ولا نقل في  
جلده ايضا ذكاه الذبح ام لم يذله هو وكلام ابن القلاح هكذا يجنب الجنب والمغروب  
والميتة وان ذبحته وجعلها لا يؤكل لحمه وان كان منه ما يقع عليه الذكاه  
وقال المرتضى في الجمل لا يجوز الصلاة فيما لا يؤكل لحمه واطلق وقال العلامة في المختلف  
وكذا قال ابن زهرة يعني نقل قول المرتضى وهذه واعمالها عبادات المانعين واعملها  
من هذا القبيل مطلقا فلهذا منعها ما اذا قلنا فاحذر وجعلنا عقابا مستند  
ابن زهرة وذلك مما يستغنى عنه الابعاد بخلاف عبادات المجوزين فانها مقبلة  
مختصة ومستندها كذا فيكون ذلك مما يحكم المبسوطا بقول الجواز ان لم  
الاعتناء طرأ قرب والله سبحانه اعلم واما ذكره هذه المسئلة دون غيرها مع ان  
غيرها اظهر في تحقق الابعاد عن بعضها جميعها فالتدريج اهدى بها الدلالة على استنباط  
الابعاد وتحصيله وكثرة نعارض الاقوال والدلالة على الحاجة الى معرفة حكم المسئلة  
لبعض السالكين ما رجع هذه الكلمات الفصل السابع في القسم السابع منه وهو  
الابعاد المستوي ويختص فيما اذا قلنا فاحذر منها الجحيم والاسيها جرحا يسلط  
اليان فلو بقي علم الجحيم او يفتقد ذلك كما لا بد من عمله وقوله ولم يكن ذلك ذلك  
منه يختص قوله لم يفتقد لا يعني اعتبار الاتفاق بالاتفاق او عدم يحصل بهم الابعاد  
ان يفتقد ويجمع كما فعل المعص او يفتقد من حصل بهم الابعاد



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه  
فيما سوي القدر من اختلاف العلماء في هذا  
فيل هو اجماع كما هو الجاري على الناس وليس  
بشيء مما لم ينكر على ذلك لانه يترك كل  
منه في قوله اوله اجتهاده اذ اراه الى الوقف  
في المسئلة فيكون فرضه المكلف والسكون  
على يرحل احد الطرفين فيوافق او يخالف  
فيستدل ولا يمتنع ليعتدل في هذه المسئلة  
ان خوف الفتن بالانكار او اجماعا على طاعة  
الله غيره يترك عليه وغير ذلك فاذا اجمعت  
امثال ذلك لم يكن حجة وقيل هو حجة لان الاصل  
والظاهر خلاف ذلك كله ولان اجماع  
الجمهور لا يمتنع على الوقف والاعتدال بالحسنة  
وامثال ذلك اجماعا على ذلك اجماعا على  
والظاهر وليس بجماع اذ الاجماع هو الاتفاق  
للاعتدال الذي هو السكون وقيل ليس بجماع  
ولا حجة لما ذكره وقيل هو اجماع وحجة بعد  
افتراضه الحسن استظهاره بالكون المراد من عدم  
الخلاف هو الاتفاق وقيل غير ذلك فالحق  
الحق بالتحقق هو الاول خلافه لاكتنا ما ان  
اجماع فلا ان السالكين لا بد وان يعبر  
فيهم دخول المصنوع كما يعبر في كل اجماع  
عندنا اذ بدو لا بد من اجماع عندنا  
انفقوا او اختلفوا استلوا ونطقوا كما هو معلوم  
وقد مر وعلمه واطلعه على قول القائل  
اذ بدو وعلم بذلك واطلعه عليه لا يكون ذلك  
اجماعا لافريق بين السلوك وغيره اما ظاهر  
الاعتبار دخول في تحقق اجماع وقوله بذلك  
الفق كما سبق لا اعتبار عدم الاطلاق على خلافه  
واما بالجماع فيقول ان معنى الاحتياط وتبين  
في صحة الاعتبار الذي ليس عليه غير انهم  
على ان يخفى عليهم شيء من احوالنا طوائفنا  
وانه لهم مع كل ولي اذنا سامعة وعينا ناضرة  
وروي ان الله سبحانه وتعالى وليه يوجد  
ام توريه في جملة اعمال الخلق كما يرى احكام  
الشيء في المعاملات فقال السائل عموما فقال  
انظر انك تعود من حلال ما هو عليك واذ  
ذلك كله من قوله وقالوا قسروا الله عز وجل  
وللمؤمنين وهذا مما اريب فيه وما ذكره  
بعض الاصحاب من انهم لا يقولون العيب فهو  
جورى منهم فرضه على الظاهر

فيما سوي القدر من اختلاف العلماء في هذا  
فيل هو اجماع كما هو الجاري على الناس وليس  
بشيء مما لم ينكر على ذلك لانه يترك كل  
منه في قوله اوله اجتهاده اذ اراه الى الوقف  
في المسئلة فيكون فرضه المكلف والسكون  
على يرحل احد الطرفين فيوافق او يخالف  
فيستدل ولا يمتنع ليعتدل في هذه المسئلة  
ان خوف الفتن بالانكار او اجماعا على طاعة  
الله غيره يترك عليه وغير ذلك فاذا اجمعت  
امثال ذلك لم يكن حجة وقيل هو حجة لان الاصل  
والظاهر خلاف ذلك كله ولان اجماع  
الجمهور لا يمتنع على الوقف والاعتدال بالحسنة  
وامثال ذلك اجماعا على ذلك اجماعا على  
والظاهر وليس بجماع اذ الاجماع هو الاتفاق  
للاعتدال الذي هو السكون وقيل ليس بجماع  
ولا حجة لما ذكره وقيل هو اجماع وحجة بعد  
افتراضه الحسن استظهاره بالكون المراد من عدم  
الخلاف هو الاتفاق وقيل غير ذلك فالحق  
الحق بالتحقق هو الاول خلافه لاكتنا ما ان  
اجماع فلا ان السالكين لا بد وان يعبر  
فيهم دخول المصنوع كما يعبر في كل اجماع  
عندنا اذ بدو لا بد من اجماع عندنا  
انفقوا او اختلفوا استلوا ونطقوا كما هو معلوم  
وقد مر وعلمه واطلعه على قول القائل  
اذ بدو وعلم بذلك واطلعه عليه لا يكون ذلك  
اجماعا لافريق بين السلوك وغيره اما ظاهر  
الاعتبار دخول في تحقق اجماع وقوله بذلك  
الفق كما سبق لا اعتبار عدم الاطلاق على خلافه  
واما بالجماع فيقول ان معنى الاحتياط وتبين  
في صحة الاعتبار الذي ليس عليه غير انهم  
على ان يخفى عليهم شيء من احوالنا طوائفنا  
وانه لهم مع كل ولي اذنا سامعة وعينا ناضرة  
وروي ان الله سبحانه وتعالى وليه يوجد  
ام توريه في جملة اعمال الخلق كما يرى احكام  
الشيء في المعاملات فقال السائل عموما فقال  
انظر انك تعود من حلال ما هو عليك واذ  
ذلك كله من قوله وقالوا قسروا الله عز وجل  
وللمؤمنين وهذا مما اريب فيه وما ذكره  
بعض الاصحاب من انهم لا يقولون العيب فهو  
جورى منهم فرضه على الظاهر

والحق هو ان  
الاجماع هو  
الاجماع هو  
الاجماع هو



الانفاق

نفسا لتأويل على نفسه وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعلم اذا كلمه فني بلغه في مشرق الارض  
ومغربها او صعد ذلك الى اخذه والانباء ثم بمنزلة امهم بما يكون وما  
يكون في يومهم وايضا او بقاها اوتى محمد وآله صلى الله عليه وآله  
هذا الذي بشر اليه ليس من اجل ما ابهر الله فاذا قال القائل بحكم قتلان يكون  
الحجة قد طلع عليه لما ذكرنا في ما ذكرنا سابقا من قوله تعالى الارض لا تخفى الا فيها  
اما كما ان نزل الموضع من ردهم وان نفقوا الله لهم في هذا العالم  
لا ان يطلع عليه فان كان ذلك لا يطلع عليه ولو لم يكن يصح عليه ذلك لا يكون  
منه اظهر منه وان كان نافعها اعين ذلك وان كان نفعها اقره عليه ويقر به  
الامام عنكم قوله لا لله ولا لغيره ان يسكت في مثل هذه الحال فحق عليه النية  
فلا يكتفون علمه عند ظهور البديعة وليس هو مع يرضى بالتقريب بحكمه بغيره  
ولا يجوز عليه التوقف لسعة علمه لا لله ولا لغيره على جميع عباد الله  
الواقعة والحكم بها لا يعلم حكمها ولا يعلم سائقها ولما نافعها ولا التوقف  
من الاحكام المتبدل في المختلفة وحيلها ليس بمبتدع في مختلف ولا محتمل  
حكم عند حصول فصل كما قرر في محله ولا يحسن لمقام الامامة المطلقة التمثيل  
للنظر في نفس الميثاق لا تعد ذلك مرتبة اصحاب الاستبطان ولا يجوز له الاخلال بها  
للصحة ولا لله سبحانه الله والاخلال بها اخلال بالحجة التي هي اصل التكليف  
وايهما الاشارة بقوله ما عرفوا الله بالله والرسول بالرسالة واولي الامر  
بالامر بالمعروف والنهي عن المنكر فاذا كان انما يعرف الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر فكيف يجوز له السكوت الا ان يكون مقصدا لصلى ذلك العلم  
ولعدم المانع من الانكار بنفسه او بواسطة او كتابة او غير ذلك مع وجود  
المقتضى ومن المعلوم ان قول الامام ع وقوله وتقر به سواء كما هو مذکور  
في كتب الدراية فلا يسكت عن قول القائل الا ان يكون غير عالم به او قائل بالتقوى  
او قائل بما فيه نفسه وليتمهل للنظر في معرفة حكمه او توقفا فيه او تحيلا باجوبة او

لقد كان في ذلك



منها

اولئك وضعوا الانكار عن غيره وامثال ذلك من الموانع المفروضة ولا يمكن ان يقال  
 الحكمة واهمال المكان وسدورها منه بخلاف الاصل ومعارضه عن مثل ذلك في نقض  
 فكما ان الامتثال الثاني غير ملتزم بالبرهان والاصل فكذا الاول لما قلنا في سبق  
 الا انه قد اقر عليه واما انه محتمل فلا بد من ان لا يتم له الامتثال المعبر فيه بقول  
 قول الحق وقوله وقوله سواء فثبت كونها اعم او محتملة فان قيل هي اعم  
 نعم سكونها اليقين اذ اذقتنا على قول الحق بعينه او تسليطه اليقين للامام  
 ليحقق المصلحة من التقري ولعل الانكار رافع ولم ينعزل عليه للثبوت العبادي  
 البلا على انهم قلتم ان محتمل وجود الحجة لا يبطل الامتثال السكوتي علم او جهل لانه  
 عدم الخلاف في جملة الامتثال الساتية فانها الوفاق لا عدم الخلاف فلا ينقض  
 هناك معلوم السبب كما يقر هنا لانه اذ اقر من وجود الحجة فانزوت الاقدام  
 ادوا سطة منه بالهام اكلية لانه الغاية في التمسك بوجوده قائل في الجملة  
 لانه القائل اذ اقرضاته يبطل ويمكن قائل بخلافه لم يصدق قوله مهلا لانه  
 طاعة من امتي على الحق متى نقض الساعة ولا قوله في ما ان ذلك لو صدق  
 فاذا حصل قائل بخلافه ولو معلوم السبب يتفق الامتثال السكوتي اذ يوجد  
 لا يرتفع الحق عن الارض وعن الحقيقة قلنا انا نعم بنحو سكونه للامام  
 باستقرا الوسخ وبطلان الجهل فانه قد كان من اهل الاستيفاء والحق ولا استبانة  
 على الحق المحرر اذ ينزل جهله واستفقر في التفتيش والتفتيش لا ينافي  
 يقع من هذا الامر على ما ياتي به ما يوافقه ولا يطلب منه ما زاد عليه لانه  
 لا يكلف الا ما هو دونه الوسخ والحق فاذ استفقر الوسخ والحق فقد اتي  
 ما عليه والازم التكليف بما لا يطاق وسقوط التكليف في كل حين وقوله في  
 شيء الا وفيه كتاب او شئها ان قول ذلك القائل ان كان محتملا لا يتفق  
 في معرفة حقيقة بل لا بد لانه يوجد عليه دليل بعينه لانه لم يعلم بها

بحينه

وهو مخالف

لا يقال



بإستعمال اللطيفة التي وهبها الله إياها عنده سالها سبيل ربك ذلكا فالتجسس  
بما ذكره معه فلا بد أن يهد به سبيل الحق الذي يلازمه بحجة يقطع عنه اللطيفة  
زاد على ذلك والأجاء الكلفت بما لا يلائم قوله عز وجل إنهم شكر الله سبحانه  
استغفروا وسعهم وبذلوا جهنم فلم يزلوا يهود الأجل لعجز وعجز حصل عن  
صالح يحصل لذلك لا يعلق وهو حقيق في الحجة بل لو وجد من كتبهم حقيق فأما  
الحال وجوب ما هو عليه من اعتبار ما هو عليه في بعض المسائل كما تشاهد لهم  
في ذلك كما أن في مسائلهم في بعض مسائلهم فمما أخذوا حكمهم  
وأما أدنى القول في هذه المسألة الحجة في جوابها ما قد حصلنا استدل  
بعض علماء أبناء المائة الثانية عشرة من الهجرة ينتهز جهل هذه الحالة ببيانها  
وتشديد أركانها وذلك لما يفهم إذا عبرة عن لا يلزم ثم رجع إلى تمام  
أجواب فتقول أنا نعلم سكوت الباقيات أما غير المأخوذات من قول رسول الله  
الذي وصفها العلماء من مشرق الأرض وغربها من السابق واللاحق وعلمت منهم  
باعتدالهم في حقهم وسعة في حقهم ما يقولوا والاصل من عن الأبياد  
على ما يورد في بعض النسخ من قول الباقيات هو جميع غايه التوقيل إلى ما ليس  
القواعد المقررة هو من جميع الآثار المسطرة في كيفية هو فاعلم  
العلماء المتقدمين من الآدلين والآخرين كل منهم يورد على ما يورد على  
ينقل له ما عثر عليه من غير ما هو عليه في الاستدلال في كتبهم في ناطقة بكل  
ما أطلعوا عليه كيف ينبغي على هذا فواضح من ذلك القول كما في أن كان  
حقا فلا بد أن يظهر له ذلك لا بالنسار المتقدمة وغيرها تلك من يقع الحق من  
حاصل إذا لم يصل الخبر وإن كان بالطلاقة نص في ذلك وهذا في نفس الأمر  
على أن لا تكلف بحجة يتوقف على أكثر ما سمعته والآخر الحال إذا تجل  
الممكن وأما الأماح ثم فلا يلزم بالواجب ولا يستلزم نائبا كما على عليه

ملح الف

دَلَّ التَّوَقُّعُ مِنْهُ

السلامة





بالبشارة لا حله من خود اذ ليس كل من خصما بل اذا كان صالحا لذلك بان يكون  
صالحا اما لثبته مقبولا عندهم او بالقرابة على ما قدره الشيخ في العدة وذلك  
كله قبل استقرار العمل على العود ولا يلزم المثل المشهور من طعن على علم الاول  
لان هذا ان اراد به العود كان مخصوصا بعقضاءه وان اراد الامر بالاغنى فلا  
يقتضي على انه العمل بالعام ليعتبر الوقوع في الاحكام حتى لا يفتقر في بعضه التخصيص العام  
بل يجوز بعض العمل بالعام قبل التخصيص بالمختص كالعلامة في تهذيب الأصول  
ونقل ان لم يندره قوله لا ينبغي الكثير بعد السجدة لما روي في اننا اذا انقل  
من حالة الى اخرى فعليه الكثير مع وجود ما يخصه بغير هذا الموضع وورد  
الكثير يعني العمل بانها شئ من باب التسليم ففي كتابه محمد بن عبد الله بن  
جعفر الجعفي الى صاحب النعمان عم يسأله عن بعض الفقهاء عن المسئلة اذا قام مع  
الاول الى الالة الثالثة هل عليه ان يكبر فانه بعض اصحابنا قال لا يجب عليه  
كبير فيجزيه ان يقول الحمد لله وقوته اقوم اعدا الجواب في خلافه عندنا  
اما احدها فانه اذا انقل من حالة الى اخرى فعليه الكثير واما احدها بنه الكثير  
فانه روي اذ ان روي انه من السجدة الثانية وكبر ثم جلس فليس عليه في الثانية  
بعد القعود تكبير وكلها المستشهد الاول يعني هذا الجري وبانها اخذت  
من باب التسليم كان صوابا الشئ والمرتبة واحدة اتممت الفتنة كما هو الظاهر لا  
ان آخرها يدل على جواز الكثير بانها من باب التسليم وهو دال على جواز العمل  
بالعام مع وجود المختص ونظائر هذا كثير يطول بيده كما يحضر منه الكلام  
فليس الاستدلال بمقتضى من عام لا و قد خص بتمام لان الواضع في ذلك  
اغلب والمردية التي هي مستند لمنع مقرونة غير صالحة للتخصيص وهي ايضا  
مستندة الاستدلال على ما في الباب وهو ما في العمل فيها البان بن عثمان وهو واد

اي بل يقول الجواب وقوته  
اقوم واقعد

اقول بطول  
في هذا

وهي ايضا  
التي هي مستند  
مستندة الاستدلال  
على ما في الباب  
وهو واد

من نقل الكشي اجماع العصابة على صحة ما يقع عنهم الا انه فاو سني خبيث لا يجوز  
 القول على ما نقله به وكونه مع اجماع العصابة لا يوجب العمل به وانه لا احتمال  
 انه مقتضى الاجماع للنقول انما هو مجرد الشرح بل هو انما هو مقتضى الورد  
 بلا صحة العمل ولا ثقة الراوي وغير ذلك لا تاو ويدنا محال ان ضربا العصابة  
 كالشيخ يبرك كثير من رواياتهم الخالفه لما يكلم به وليس لعدم ثبوت نقل الاجماع  
 عنه كما لو فهم بعضهم المصحح بذلك في مواضع كثيرة من كتبه كالعادة وغيرها  
 بل انصرف في ان المصادم في ذلك مجرد الشرح فاذا حصل ما هو خارج منه طريق  
 مع ان بعض من محله قال في ما مضاه ان لنا ادعية غلها علمنا لنقلها الى  
 شيخنا صفوها في رواها نصية وايام المادعية فنقلوها فانها ادعية لهم  
 سوء في قولهم صفوها بل على ان هذه الادعية تغيرت اعلموا للماديين  
 كتبها فلا نقل منها الا ما كان معتقدا بغيره وهي تحارب والافلا فاطنة  
 بها اذا عارضتها القرائن وخالفتها المحتجاة في فعلها صرنا ان ينبغي المعرفة  
 الناقصة للاجماع السكوني للاشياء المذكورة بل يفيد فيما يوجب النقل فيه  
 وقد يوجب فيما لا يفهم السكوني فيه كما اذا كان المواقف معلوما في النسب  
 ودل الدليل على صحة قولهم فانه في سواهم وهم السالكين فيهم الخي من سكوني  
 نقرب لذلك القول كما هو والله اعلم بالهواب واليه المرجع والكتاب  
 المختار في امكان وقوعه وامكان العلم به وفي بحوثه اما امكان  
 وقوعه في زمن النقاد فالحائل به من يكثره كثيرا عما منهم انهم يعتبر  
 قولهم يمكن ضبطهم والمطابق بهم لقتلهم واما في مثل هذا الزمان وما  
 قبله مما تأخر من زمن الشارح عم نقل اختلف فيه فثبت لعدم امكان وقوعه  
 لانه اذا كان عبارة عن الاتفاق فثبت مع كثرة منهم واختلفت طبائعهم التي  
 هي متشابهة للاختلافات المختلفة المتكثرة للاختلاف الافهام والاختلاف في النقل

اي بثبوت الاجماع المنقول  
 وهو ما نقل الكشي رة  
 حسن داه ظلم العالي

فهو  
 والمزاقات



الطائفة واللاهوتية والاقاليم والطائفة وقرب النعمان والمكانة وبعدهما التي  
 ذلك من الأحوال الموجبة للاختلاف كان متعدد رعا عدة بخلاف ما كان في الصدر  
 الاول لانه الطائفة واحدة كانت لك هذا لك هذا ربه العوارض الواردة  
 عليها الواحدية في كبريا المكانة والظلال والتميز والحد في اللاهوتية والطائفة  
 والمشارب وتلاقي اصحاب تلك الطائفة في اقرب مكانتهم وتخالطوا في البرية الكلام  
 تكونت طائعتهم بما يكون عند الله في وذلك لانه الشخص اذا خالطهم اخو وكثر  
 لغائه له واجتماعه به والجنه معه حصل له الحق من طبيعته ونفسه من طبيعته حتى  
 يكسب من ذاتة وعيشه على طريقته وليس سلوكه لطريقته تعقيد له بل واضحة  
 كانت منه عن اسفله او لكثرة كثره في كثره ما يطبع بذهنه لتسا فيها بينا في  
 افكارها مشافهة حتى انهم لو اختلفوا في اقله حالها رأيت ان السبب موجود  
 كل على رأيه اذ لو فوجبه برأى الآخر وطلب طريق القصد اجمعا غالبا ولا يكون  
 في غير المشافهة ما يكون فيها وهو لا يمكن حصول الاتفاق عنهم بخلاف حتى  
 تأخر عن ذلك الزمان وكثر ما تفرقتوا في البلدان والاقاليم المختلفة المذهبية  
 اللاهوتية والطائفة واللغات فاية الاتفاق عنهم متعدد رعا عدة وقيل ما كان  
 وقوعه هو كقول لانه المفروض في دعائي من يجبر قولهم لا يختلف لانه طائفة  
 الحق وهو واحد لا يختلف واما اختلاف الطائعات والافزجة واللاهوتية والاقاليم  
 فهي جان كانت مؤثرة لكثرة تأثيرها ضعيف بالنسبة الى الرشد الى مؤسس الشرع  
 لانهم ينظرون في كلام الحكماء الذي لا يختلف في نفس الامر بل اختلف  
 ظاهرا فوجه الجمع بينه والاشتات اظهر والحكماء اظهر الاختلاف استس  
 طريق الاتفاق كما في قوله نعم وما ارسلنا من قبلك من رسول ولا نبي الا اذا  
 عمى الى القبطانية في منيعة فينسخ الله ما يلقي الشيطان ثم يحكم الله آياته  
 والله عز وجل حكيم ليعلم ما يلقي الشيطان فتنة للذين في قلوبهم مرض طلاقا  
 قلوبهم وانه الظالمين يلقى الله بعدل وعلما الذين ادنوا العلم انه الحق

من ربهم قنوا به فثبت له قلوبهم وإن الله لهادي الذين آمنوا إلى صراط  
 مستقيم حتى من التأويل وقد اتفق المؤمنون على العلم أن قوله ثم إذا عني القينا  
 الشيطان في أميته بإدب وجهان لا والله لا يحمل لحد وجهين فيكون حصول الحق قنوا  
 بل بإدب إذا عني بعوقب وأمنيته فركته كما قال حسنة عني كتاب الله أول  
 ليلته عني داود النبي على رسل ومعني لا منيته وهو لغة طلب المقدر أو  
 المتعسر وقد يستعمل هذا بمعنى التريخي أيضا ومعني الأول أنه إذا قرأ احتمال  
 الشيطان لا وليا له في تلك القراءة معناه غير واحد ولا تدل عليه المحكمات بل  
 تدل على خاصية فهمي الله الذين آمنوا إلى الباطل ذلك الاحتمال الذي  
 هو لقاء الشيطان ومعني الثاني أنه عني إدباً بنية كذا مما يجبه الله فغير  
 الشيطان لا وليا له عند عني النبي مص ما يكره الله أغواء لا وليا له فإني بعد ذلك  
 ما عناه النبي مص مما يجبه الله وهو الهداية التي جمع الله عليها أوليا له  
 وأما قلت أنها مرادان معاً لأنها وقفاً صحيح الاعتبار فإنه يشهد لصحة اللفظ  
 فيه وأما استطراد هذا وأما له مما لسانه هذه لغاية عندي فغير عني  
 للتأويل فاذا كان الحكيم فاصلاً للأيض المؤلف كما بيناه وكلما هم عند الطاء  
 يؤلفون من قائلهم وأنظرهم على ما يوافقهم ذو العرف أو كل الشاة  
 إليه في قوله عمر بن الخطاب بقوله ثم أنظر في عللنا وحرماننا وعرفنا أحكامنا  
 لا أنهم يؤلفون كلامهم على ما يوافقهم ما شاءهم أن يقولوا على الله ما  
 لا يعلمون فاذا كان ذلك كان اختلاف طرائقهم وأقوالهم وأهول لهم لا يؤلفون  
 مع بعضهم تقريباً للجمع وهو الحق مع قنوا وحكمهم طريقتهم الأولى أنه  
 علماء العرب وعلماء الجحيم من الفرس طردم والمهند وغيرهم هم أقرب عنيتهم  
 بعضهم بعض في الملائس والاختلاف والمناقاة والطبايع في أمور دينهم  
 مع اختلاف دواعيهم فضلاً عن أمور دينهم ومعاناهة علومهم من عوام الناس  
 المشابه بعضهم ببعض فكيف طابور باعقود عن طريق واحد أحكم الأساليب  
 والخواص

سورة

منه

لهم

في وقت واحد

والقواعد مضبوطة الامارات والشواهد فان قيل ان اجتماع الناس على تناول  
واحد في وقت واحد مع انهم في كل حال يكمل اجتماعهم على قول  
واحد في كل وقت انهم قد يكونون صامكن في كل حال والامعاء التي في الشرايين  
والاكام قلنا ان الفرق ظاهرة في الناس كما في مختلف في الداعي للاختلاف  
الشهوات في الاوقات المتعلقة بالنسبة الى المأكول ولعروض بعض الاسباب والموانع  
لنعض في بعض الاوقات وايضا لانهم انما الطعام الواحد صالح لكل الناس في  
وقت واحد للاختلاف الفصول بالنسبة الى البلدان والاختلاف الابدان والاختلاف  
الاكل شي واحد المصلحة فيها اذ هو شيء ليس منوطا بالخلق على سبيل الاجتماع  
والاجتماع له ليس هو وقت اذ لو كان كذلك جاز اجتماع الناس على شيء واحد  
في وقت واحد كما لو فرض في القمام في السطوح مثلا والاسد والتفق حرس شديد  
وسهم فانه يجوز ان يتفق الناس على شرب الماء عند الاقمار ويجوز الاتفاق  
على الوطى اقل ليلة من شهر رمضان ولما منع من اكله ذلك وانما منعنا  
هنا لك عادة لما ذكرنا من اختلاف الداعي والاسباب والموانع في تناول  
الواحد اما اتفاق الجميع على حكم واحد فليس فيه من فوائده مسئلة الاكل  
شيء اذ مسئلة الاكل حكم طبيعي واضطرار وليس الطعام الواحد في حكم الجميع في اوقات مختلفة متعددة  
ولا كما تنهى دامي الجميع في وقت واحد الا لانه في كل وقت مسئلة الاجتماع  
فان الحكم الواحد حكم شرعي واختيار ويجوز ان يكون دامي الجميع وصالحا  
لهم في كل حال ولهذا لا يكون الشيخ فيه ولا يعرف الا بالعرفان الا لله في كل  
الشرع فجاز اتفاقهم على ما هذا كما مضى الى ما قلنا سابقا ان الحكم ليس  
حاشا لمدار الشهوات وانما هو دائر مدار رأي الشارع ومقتضى فليس  
لا حيلة يجرى مع الطبايع المختلفة والداعي المتشعبة بخلاف الاكل للاختلاف  
فيه

في اوقات مختلفة متعددة  
ادخل الجميع وموانع الجميع  
في وقت واحد



دواعيه وافقاً اما ان الحكم وقع هذا كله فلا اشكال في انه وقع فانكاد  
 وقوع ما وقع قطعا قطعي الفساد دليل صريح العامة بالاشيعة متفقون وعلى اهل  
 وقوعه وامكان العلم به وحجته وانما الخلاف في هذه الثلاثة عندهم وانما  
 سبب وقوع الخلاف من بعض الشيعة في هذه الثلاثة في الالتفات الى الخلاف  
 اهل الخلاف وذلك لان اصول اهل الخصوص يستحبون تدبير الاجماع والاختيار  
 بوقوعه والاطمئنان به في اقتصر على الماتبع لهم وجعل نظره ببقا النظر لا بد  
 ان يقول بذلك وانما يتوقف فيها من نظره في توجيهات اهل الخلاف بناء  
 على ما يتبينهم ولا شك ان من بين اهل الاجماع ووقوعه على طريقة اهل الخلاف  
 لا يكاد يحقق عنده امر الاجماع اذ لا يحصل عندهم الا بالاتفاق وهذا حال الاستيذان  
 قالوه وانما عندنا في تحقيقه بدخول قول المصوم وهو ما حفظت عندهم  
 عن التزيغ والميل والبال على ان لا يخرج الحق عن اهل ولا يدخل فيه ما ليس فيه  
 فان زاد المؤمنون رخصهم وان نقصوا عنه لهم فيصرف عندهم ويرخصهم  
 وينصب لهم اما ان الصواب والخطا حتى لا يجهلهم امر دينهم ولا حفظها  
 ما سبق تحدد فيه لك دليله شرعا واما امكان العلم به فاختلف فيه فقيل  
 انه في عصر الشارح عندهما ليس الحكم واسناده على الاطلاق عليه لانه محصور  
 في مكان واحد والاتفاق المعبر مختصر فيمن حضر واما بعد ذلك العصر  
 فقد انتشر ذلك الحكم في سائر البلاد واشتهر بين العباد فيستدل بالاطلاع  
 عليه لان العلم باجماع المجتهدين على امور لا يكون الا بعد معرفتهم ومعرفتهم ان  
 كل منهم اقرى بذلك الحكم الاعتقاد حتى صميم قلبه وقد اجمعتوا على ذلك و  
 معرفة هذه الامور قليلة لان انتشار المجتهدين في مشارق الارض  
 ومعاربها وتنتفع معرفتهم فان علماء المشرق لا يعرفون علماء الغرب وعلماء  
 الغرب لا يعرفون علماء المشرق وكما ارفقاء بعض منهم في ظهوره لا علم  
 لاحد به

[illegible]

بجعل ادق من اجل ما اشبه ذلك ولهذا قال ما من شيء الا وفيه كتاب  
 فاذا استقرخ من له اهلية الاستيفاء والاستنباط وسواء في حصول معرفة حكم  
 الامام وقع عليه وعرف قوله وحكمه فله ان يفتي فيها على الوجه الذي هو عليه  
 منه وفيه في ان لم يجد هذا لك وجدنا معنى لو وجدنا لنفسه لانه هو الذي هو عليه  
 الفقرة وهم من غير ان يكون عليه ليدلهم كما اشارت اليه النقوص وبراهين هذه لعاني  
 مما يطول به المأثم وفيما نعلم مما مرناه ما يقعك ههنا فلا حظ لاني لو كان  
 كما يقولون ان حيثما لم يجد لما وقع الخطأ من احد من اهل الاستنباط  
 وانهم لا يقولون بذلك بل يخشون على كل واحد الخطأ لانا نقول ان الاحكام التي  
 يستقي بها الفقهاء ليست كلها يقينية حتى يتحقق في كل مسألة منهم الاجماع بل  
 نقول فيها المسائل اليقينية وفيها المسائل الخلافية فاما المسائل الخلافية فقلنا  
 ان يكون الاحد فيهما مكاثره بالنظر الى المسئلة التي بالذات التي هي فيهما  
 من التفتيش بل يحصل فيها ما يشبه القطع الشخصي ويشبه يقينية فلهذا انما لا يخرج  
 ومنها ما يبلغ به الكفاية الى ان يكون الاجماع موثوقا وهو انما من القطع بالنسبة الى كل  
 واحد على الاثر اذ وان كان اليقين فيها معا ولا يكون الاجماع المراد منها ما  
 سبب اليقين وحكم الاستنباط الى غير ذلك وهذه دافعا لها لتفتي الشارح  
 بوقوع التكليف بها ولا يرفع الحجة عن اهلها بذلك في ضنها واما اليقينية فلا  
 من حصول شرط اليقين كما قلنا والعلامة لا يجد في الاصول عن الدليل القطعي او  
 اليقيني والواقع لا يخرج منها وكل منها حيثما لم يجد ولا يجوز الخطأ فيها  
 يحصل من الاجماع نعم ما يحصل من الاجماع المحصل الخاص بخبر فيه لعدم عموم مجيبه  
 ولهذا جاز ان لم يحصل في الفقه الدلائل فان قلنا ان لا اخبار يفتي عنقود ما  
 ذكرته من اركان العلم به ان لا يحصل تجميع من يعبر قوله على ما ذكره ودعى  
 العلم بذلك مجيبا الى دليل قلنا نعم الدليل حصول القطع لهم ببعض المسائل  
 مع وجود بعض الاخبار الخالفة لها فان قالوا اما قلنا للنقض قلنا وان كان  
 فيها

ففيها نفس لا يحصل منه القطع مع وجود نفس على تقييده إلا إذا عرفتم بالفرائض  
ما حكمتم به مذهب الإمام م قاً حصل لكم ذلك مع وجود الفائل بخلافها على نفس  
للاما دات والفرائض التي قاد لكم البقاء بعرفته أنه خلك مذهب الإمام م قلنا  
لكم لا يغني بالاجماع الا هذا ولا نسلم لكم انه معرفة مذهب الإمام م من هذا اللفظ  
الذي عندكم لو وجد الخالف لفظاً أيضاً وهذا ظاهر في كان له قلب أو لم يقبل  
وهو شهيد على أن تعارضكم بأنكم لا تقولون بغير وجود حد بحد واحد وحيد  
لصحة في مام لا أو مفيد أو محقق أم لا بل لا بد من التبريح وانتم تقررون بأنكم  
لا يخطون في جميع ما ورد عنهم من لا يجوزون العمل ببعض دون بعض فإن كان  
يجوز عندكم العمل ببعض الاختيار فإنه كما في عاملاً لا يجوزون إلا الاطلاق على  
المحقق وحده ولم يوجد واحد كان مطلقاً أو محققاً لا يجوزون إلا إلى المقتضى  
أو المتيقن وحده ولم يوجد فينبغي أن يكتفي أحدكم بأدنى كتاب لا يجوز  
أن يترجح ولا إلى نظر ولا تصح فيكون من أدركه فمما يكتفي به كذا الاختيار  
بلغ غاية الاختيار وإن قلتم لا بد من حصول الخاص للعام والمقتضى للطلق المتيقن  
للجمل والحكم للشبهة وهكذا ويجب عليكم أن تحصلوا جميع ما خرج عن أهل العترة  
والا امتنع عليكم الحكم وانتم تقررون بعدم حصول الجميع لكم فإنه قلتم يكفينا ما نقلنا  
على تحصيله ونعزو علم الإمام م ولا لحققه لا نقدر عليه فحوزوا هذا المعنى  
أخبركم فيما أنتم تعرفون علم الإمام م ببعض مع وجود الخالف من الاختيار  
يخبرونه بأنكم جهة الحكم في مثل هذه الحقائق غيركم مع أنكم تقولون أنه  
لا يجوز القول بدون نفس في جميع من يعتبر قوله فإن أمكن لكم تحصيل أحده  
الجميع أمكن أخيراً معرفة أقوالهم بطريق أو إلى اللفظ القول كما في سابقاً لا بد من الذي  
أن يظهر وينقطع فيبطل ما أمكن الدليل فلا يجب اظهار ما كان ذلك أمكن  
لا دليل له لا يعتبر قوله إلا إذا ظهر دليله والا كان عندكم مطرر القول



محاط بهم

فليس من يعبر قوله فلا يضر عندكم وهو خلافه لانكم لا تستر طوبى علينا ضبط  
السنة الحكيمة واعا تستر طوبى ضبط من يعبر قوله في قوله تعالى لا تفسدوا  
بالاغباء روح عليم الا خاطب بطلها وفيها ما لا يظلم به هو جوابنا لكم باحكام  
معرفة من هذا الحق في قوله انما لا يعبر به فانه لم يكن في الجمع مع ان قوله مع  
يعبر قوله ان لم يحيطوا به فلا يتفق ولا يرفع الحق عن اهل الجوارح الحكم  
بفساد من يعبر به اولي فافهم ولا تخلفا مني فانه معتدل على كثير مما يلقي من

فاجب فعل كلام الشيخ محمد بن الشيخ عبد النبي الملقب بالشيخ ابو بلقيش واقتصر  
فيما يقتصر على بعض في مكانه من كلامه في حجة الامول في حجة الامعاء وهو ما  
ليد اهل البصائر الذين يعبر من كل على الاصحاح في هذا الباب قال مهابة  
قوام عنة الذين لا يقربوا الا لاسماعي من اعينهم من هذه العلة في انك  
حقيقة اجمعهم ولا ريب انهم لا يفتح احوالهم على انهم لا يقربوا بالراي ولا  
بالقياس والاستحسان ولا بعنيتا بهاتين العرائ ولا برؤاياه الاحاد  
واعا لا يكون عن اهل البصائر المستوفى عن الاثمة الاطهار هو ان يكون  
او يحسنه بغير ان القطع او مستقيمة مشهورة فالاولاد هما فتننا اجماعهم  
لقد جوازهم عارضتهم بشي من الادلة والاشهر وهو الخبر المشهور ان كان  
خبر عارضا ومعارضه خبرا شاذا فهو ايضا فتننا لاجماعهم فخير الشاذ  
الذي يقر به الراي لا يكون به فانه عارضا خبر مشهور من ان كان ذلك  
فتننا لاختلافها في قولهم من كان حديثه بائنا شاذ من باب التسليم وسقط  
الحد في اذا كان في هذا شاذ لا يكون كان قولهم مما يقال قول عنهم فتننا

والفوق بعد الاختصار والادب  
ان الاول راجع الى اللفظ والاشارة  
الى المعنى فانه الاختصار هو خبر  
العبارة عن الخبر والاشارة  
والفحص عن المطلب بالاشارة  
وبالقول ما ينبغي في كل كلمة  
والاختصار هو الخبر على كثر  
بعض معاني اللفظ والاشارة  
لهما من فتننا كغيره  
تفحص كظمه على شقي السمت

المراد قال بعض هؤلاء الاعلام اذا كان هذا شاذ لم يخرم اللبيب المصنف  
ان قولهم يكون مما يقال لقول عنهم من قوله هذا امر في الاعين مما يقتضيه  
مطالع الذين يفتكره هو ما وعوامهم هو بانهم يحسن على سائر العباد والاولاد  
في ذلك من العارفين بالسير  
منه كونه

في ذلك من العارفين بالسير  
منه كونه

في ذلك الكتاب من ان يخطى منها قولهم انظر الى حال من لم يروى حديثا ونظر في حالنا  
وهو انما وعرفنا حكمنا فاجعلوه حكما فاني قد جعلته عليكم كما قال الله عليه كذا  
عليه والحمد لله على كل حال والحمد لله على كل حال والحمد لله على كل حال  
عليه عليكم وانما جعل الله عليهم الى ذلك وهذا في حقيقة هذا الجاه وانما  
ذلك من منافع بعض احوالنا وكما لا يصرح لا ينبغي الايقان اليها ومعلوم ان  
يكتفي بالخير والقدرة وفيه وفيه الاسلام وعلم الهدى لحوال الرضا عن الامم  
الملاذ ان اسلم من يتبع من يمتدحهم ولا يمتدحهم الا من يمتدحهم مع عدم الملاذ  
على شيء من احوالهم ولا يمتدحهم الا من يمتدحهم على شيء من احوالهم  
الاعلام انما كان في الدنيا سائر لهم الا في الجاه باجتماعهم التي ملأوا بها الدنيا  
مع انهم لا يكتفون من الشهرة فيما بينهم بل هم يفتخرون بها فاما في الجاه  
اعلمهم انما كان في الدنيا سائر لهم الا في الجاه باجتماعهم التي ملأوا بها الدنيا  
الامام عبيد الله بن موسى بن علي بن ابي طالب في غير سائر عن الامام عبيد  
لما كان لهم نقل احوالهم في الامم في الجاه باجتماعهم التي ملأوا بها الدنيا  
بها الامام عبيد الله بن موسى بن علي بن ابي طالب في غير سائر عن الامام عبيد  
بل لو جرت نعلهم العل بالذي لم يمتدحهم الا في الجاه باجتماعهم التي ملأوا بها الدنيا  
اليهم والحمد لله عليهم ولم يمتدحهم الا في الجاه باجتماعهم التي ملأوا بها الدنيا  
حقا في حجة ذلك الامام عبيد الله بن موسى بن علي بن ابي طالب في غير سائر عن الامام عبيد  
الشيخ فاما في الجاه فانهم لا يمتدحهم الا في الجاه باجتماعهم التي ملأوا بها الدنيا  
بشر الناس في كثير من الحكم وهذا علم فاحش وجعل في لالة الذين يشبهون  
اليهم ليس من نقل منهم خبر منهم في معرفة ولا ورع ولا عفة ولا اشتراطا  
على حال التواضع والقيادة للسين من الخفة لانهم قد جمعوا الى علومهم  
من نقلهم من ينسب في معرفة الحق الذي هو واما من الله في نقلهم

ولا يكتفي بهذا الكلام

هذا هو الحق الذي هو واما من الله في نقلهم

بسم الله الرحمن الرحيم

احسن اطلاقا على القوانين والاعادات كما هو المعروف عند كثير من دوليت شعري  
 فترى ان يحصل للتقدم يتوقف عليه معرفة الحق لا يحصل الا من وراءها  
 هيئات وان هو من قولهم ما نشئ من آية او نفسها تأت بخير منها او ضلها  
 الم تعلم ان الله على كل شيء قدير الا ان كان المفروض هو ان خروج الحق عن مقتضى  
 لانه المأخوذ من العرفه الحق كاليقين في كل ما استقر عليه الدين وبشرى به عليه بما  
 يتخلل فان كان الاقرب من غير قوام الايمان ما كانه منكر بل في الاصول القدر  
 وما كانه من اصل من على الامام ع ووليت الفائق فلا حتى اعلموا على ما  
 لا يحصل من تعاليم فلا دليل على بعد هم من ادركهم قدام احكامهم ما  
 فيصق من الكدورة لان الاقرب من الحق والرواية ما ليس بمقتضى ضيقه بحسب  
 جهوده ويصوب عليه الدلائل واخره عنهم من تعاليمهم بل لا دليل فنفقوا فيه على  
 بما كان عليه من التقصير فاقاموا عليه البراهين وانى من جعلهم وتغير فيما  
 فليس غيرهم وصل اليها هذا كل سابق وترتد لاحقة فهم وعليه فكان ذلك  
 عند اللغو وبشرى به على سلبه بما يتخلل ذلك من هذا العلم لانه ولا يخفى  
 عليه ان لو دفع من تلك في مسئلة فوصل اليك ما استلهاه بعضه على يد مقدر  
 والحمد لله سبل حقيقه وقد مر من الشيخ الحسن في الوسائل عند قول العلماء بان سبب  
 عدول الناس عن طريقه القدام على الاضطرار الجليل انما من المصروف في  
 القول في قوله وذاك عن غير ان ارادوا حصوله في زمن من اعمار الكليات  
 بل هو نوع مطلقا انه وهو حال على ما كان حصول القوانين لكل احد فلا طلاق  
 ثبته عند ان اجماع ائمتك حجة كان هذا الثبوت في حقهم بعد هم الذين  
 فصل بينهم ما استقر من احكام اولئك وليس لهم هم الا حقها ما استقر عند  
 الاقرب من ما حق بالثبوت الى ان يقول ان المأخوذ انما لا يكون بالذات والافعال  
 والاحسان كما هو مفاد التعريف فلا يعتبرها اعتباروه بخلاف الاقرب فليس

لم بعد ذلك

في تحتها القدر ووجه المشكل  
 اني سمعت العلامة في الاحكام  
 وانهم التزموا سبله التزم  
 ونفسه يقول سبله بالفقه  
 واسلامها  
 في حقهم انهم لم يزلوا

اجواب عن كتاب

قول

بسم الله الرحمن الرحيم

نقول هو جد جد واحد منهم عن ابي الحسن فان اخطأ الامر بغير العبد والى بالخطا  
بعده وان اصاب فالقريب والى القريب واستشهدا به هذه الروايات بالادلة  
على الرجوع الى من روى الحديث فتمموا كذا قال روى عبد بن حماد ونظر في حلالنا وحرامنا  
وعرضا احكامنا فحل علامته نال به من مصرقة احكامهم لا يخرج من ولاية ملازمهم  
فربما جعل فقهه ليس بفقير وعندهم م والله ان لا نعلم احدا من شيعتنا فقهها  
حتى يلحق له ولا يعرف الحق وروى محمد بن سعيد الكنتي مرفعه قال قال الصادق  
اعرفوا فتننا في شيعتنا بقدر ما يحسنون من ذنوبنا منهم غنا فان لا نعلم الفقه  
منهم فقهها حتى يكون قد نال فتننا او يكون المؤمن من ذنوبنا قال يكون فقهها  
والفقه المحل في الحديث والمفقه اسم المفعول من المراءى به والحققة الرواية  
التي يعرف بها الحكم وهي جزء من سبع اجزاء من الولاية وقال المجلسي في البحار في  
بيان قول علي في بيان احوال اشيائه العلماء يدرى الروايات ذكرها الشيخ  
الهشيم في قاله فان هذا الرجل المنصف للروايات ليس له بسيرة بها ولا  
شعور بوجه العمل به بل هو عيش على رواية بعد اخرى وعيش عليها من غير  
كما ان التي تدرك الهشيم لا شعور لها بفعلها ولا يعود اليها من ذلك نفع  
اشقى ولا يربطها المشار اليهم من الماء من يوسع اطرافه واشد نقادة  
فلا تدفعها واللفظ حسا وليس فيهم من يدرى الروايات ذكرها الشيخ  
الهشيم ولا فيهم ليس محلا ولا فيهم لعل لا يعرف الحق ولا حامل فقهه وليس  
بفقيه وانما هم على علماء القضاة اذ يكاد يذبحوا جهلهم في فني الخصال المبطلة  
وهو موضوعات اخوان الشياطين عن الدين ولا يذهب عليك ما ورد عن  
اهل العصمة في حق بعض من تقلد من الشاة فان من هو لك من لم يكن  
في عصر الامم لم يورد في شأنهم على نحو ما لم يرد في سبق السيرة الذين  
يؤمنون بالغيب ويقيمون السلوة وصالحهم رتبهم يتفقون وهذا

جزء ٤

المبطلين ٤



والكار ذلك من مآثره في بعض احواله كما يراه صفة سوء ظن واحد فان العلم  
للمشركين لا يعنون في حقهم وانما يشك فيهم كما قال الله تعالى وانما نكروا على  
حصول الاقوال باعتراف الهدى من غير عنيده بحسب يكون في جعل الشك لا يعتد  
باجماعهم لانهم لا ينفردون في احكامهم على الكتاب والسنة بل في كثير من احكامهم  
يستندون الى اهل البيت والقياس والاحتساب ولهذا شافهني بعض اشباه  
الناس بذلك متى طرأ له فاذا هم ضالون فقال نعم وعلى مثل ذلك وعند مثل  
هذا يكون من جعل جميع علماء الشيعة وان اختلفوا في القوى وفي الطرق في  
الشيعة في كلهم اهل البيت الى الكتاب والسنة لا يخرجون عنها طرفة عني وانما  
يعدون عن بعضها الى بعض فيها ارجح عندهم من ذلك البعض المعاد ومن  
وان كان من عموم المعصومين وبالعكس كما يقع الترجيح بين الخبرين كما عاين  
في بلادهم في شأن اشباه العلماء ولكنهم معذرون لانهم لا يعرفون  
فما اذا حال العلماء والمرء عدوا ما بهله واما قوله في الترخيع عن الترخيع وعلم  
الهدى في اترقته بعد ما ادعوا انها من اهل الاعتبار كما ذكر في  
تكملة في آية من يحكم الاعتبار فان شاء فليس مع الى العدة والذخيرة للمرتضى  
ولا ينقص نظره على الهدى يسوي بالجملة ذكر النقوض التي على كلامه بطول هذه  
الكلام وعلى فهم السلام في قوله بعد ان ذكر لو لم ينعبد الوحد والفضل  
بن شاذان معوية بن حكيم وجعل بين حجاج وغيرهم قال فاذا حصل العلم  
بقوى جماعة منهم حصل العلم بقول الامام كما قال الشيخ في العدة فلهذا  
لنا قول الامام في كثير من الاوقات فيتم ارجح الى اعتبار الامام فقلنا بآجهم  
ان قول المعصوم داخل فيهم ومع تسليم اقتضاهم على الواو لا ينفردون  
بغير مدعوا بل هو قطعاً للآلة الواو في الامام مشككها ليجعل ما روى الشك  
والاقتصاص من الواو احياناً يرد في اصله ما رواه عن امامه ولا يعمل

فيكون

للشيخ

نردج

فكون اكل حجج عليه رواية وقوى وهو اقوى من الاول بكثير انتهى قول الامام  
عليه السلام نظر ان عبارة الشيخ في العلة مركبة في ثلاثة الابعاج كاشف عن دخول  
قول المصوح في ان الله مطابق لقولهم كان غيره في هذا ما يتي به نقل كلامه في ذكر  
من قال بحجة الابعاج على ان المطابقة فيها على خلاف قول الامام الكاشف  
النسب عما ذكره لا ترويه يذهب اليه حجة الابعاج التي لا تامة فيكون اجماعهم على ان  
لقول المصوح هو الذي من هذا ان قوله ليس داخل في قولهم ويلزم  
ان قولك ليس من قوله وانما يكون قولهم مطابق لقوله وهذا خلاف  
ما يريد ويلزم حاشاه ورواه عن ان الابعاج كاشف عن دخول قول المصوح  
ان قولهم نفس قوله وهذا معني الكشف وهو يريد به لكنه رده ونسب  
الى الاصحاب ولا نقل كلامه السابق ولو اعتبرنا المطابقة كما ذكر الشيخ عنه  
اجماع المتقدمين على ذلك فهو يقول ان أي الله مطابق لقول المصوح  
وان لم يأخذوا بقوله اذا مطابق حق الابعاج فانه قيل ان لم ينسب هذا  
منهم الى القول بالآية والاشك ان قلنا ان لم يثبت ذلك في الفرق اذ بينهم  
وبين من قبلهم فانه قيل الفرق قريتهم الذي يحصل به قرآن لا يؤجل مع البعد  
قلنا ليس المراد هذا الا سمعنا عن علماء اهل الاخبار الذين عليهم المدارس  
في ضمانات ان تقليد النبي اذا كان من اهل الاخبار ما يوجب ان كان من  
اهل الاصول لا يجوز تقليده مطلقا لا يجوز تقليده في هذا الشيخ ايضا يقول  
بل لك فلو كان ذلك لكان في جهة القرب بالبعد اما من تقليده بعد موطن  
ومعنا من تقليد من نقله عنهم سيما انه نسخ فضا عدا وليس الا ما قلنا على انهم  
ليس هو من نقله عن غير ليس ايضا قد بلغنا فيما قيل ان القرب قد لا يحري نقضا  
وربما يعيد اقراب من قريب والى مثل هذه المعنى اشار في الدعاء ما احسن

عشر

ما صنعت بي يارب اذهب بلي للاسلام وبمترتي ما جعله غيري  
ما اكله غيري واليهنتي ما دخلوا عنده وفهنتي فبيع ما فعلوا ومنعوا  
شهادتي من الله ما لم يشهدوا انا غائب وانفتحهم من بيوتهم ولا اضرتني  
بغيري وانا من حولك انا في الهدي فعمل وما اتجو نفسي ان يجزي الا  
بك ولحق بهلك من هلك الا عن يميني الخ رواه الشيخ في المصباح بعد صلوة  
الظهر وقول ومع تسليم فصار على فيه اسئلة الى ما صرح به من ان الملاح  
من الابعاد ومجيبه الخبر ومجيبه ولهذا نقول على ان الابعاد اذا غاب عن الخبر  
العمل على الخبر واما كلامه السابق وقول لانه الذي عن الامام مشافه بعمل  
ما روى عنه ولا يتصور الخ غير محتمل لانه وجدنا كثيرا من الرواة يروون الخبرين  
المعارضين في المتن فصيحة الذي لا يمكن الجمع بينهما الا بالطرح وانه عندني نحو اربع  
خمس عشرة صلاة من اصولهم فتمسك على المتألفين كثيرا وليس كما يروي في العمل به  
وهذا القول قد روي في اول كلامه اليقينية بهذا فقال ولم اجد فيه فقد  
المفتقري في ان يجمع ما روى بل قصدت ان يولد ما اتيني به واحكم بفتح  
واعتقد فيه اني حجة فيما بيني وبين ربّي قل قد سذكره انتهى كلامه ده صرح به  
في اني قد علمه يورده في جميع ما روى وان لم يقتضيه ويحكم بالحق وهذا  
نعم من غير ان يفتقر الى قول حجة وان لا يقول بالذي دفع هذا الكلام  
فان المتألفين الذين هم كثير ما يختلفون في المسائل لاجلها دية الاستبانة  
ويجوز فيها على طريقة المتأخرين وهذه كتبهم تنطق بل للعدول نقل المتألفين  
في كتاب المولود من اليقينية عن الفضل بن شاذان النيسابوري وهو من اعظم  
اصحابنا المتألفين من اصحاب الروايات والحوادث لها دي عم هذا هب غيرته طوقا  
ناحدا فاستدل بالان اجابته دية ويحكم هو معي فيها ونقل عنه الطيني في  
كتاب الفلاح في كلامه ما نقل على طريقة المتألفين والاسقاط بما يشترطه

الحجج

هذا الخبر في نسخة  
من نسخة  
من نسخة  
من نسخة

نظره

نقله ولما قدمه عليه وحسنه بل هو ابعد من ان يستأما الله ثم خبر ذلك في  
باب الفرق بيني وبين طلق على غير الشئ وبعيد المطلق اذا خرجت دعي في عدتها  
او اخرجها زوجها في جواب ابابيه ابا عبيد في كلام طويل فاستدل على ما لا بد  
عليه من النقص والاي احوال الخ لا الاستنباط وفيه خبر معروف بن حليم الذي  
اشاد اليه بهذا الشيخ في جملة من يعبر قولهم جواب عمر بن شهاب العبد في معنى  
هذا الخبر في الاستنباط وعلى الامام بن محمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عيسى بن احمد  
العصاية على نفسه ما يسمع عنه ان لا عزية مما مثل وجوب النكوة في جميع الجواب  
منه يدخلها التلويح والوزن كما في الاستنباط فان ابابيه والاباب والاباب  
الابن في الميقات كما في بين وكلامه في الفرق بيني وبين طلق واولا استأجر  
في كلام ابن ابي عمير وهو من عرفت في وجوب اعادة النكوة في الجماع بين الاما  
حققتا مثل ما يولد المأخر بطل في الاستنباط وفتح بينه وبين هشام بن  
الحكم بن اذينة في الارض انما حكمها للامام ثم مضى اخبره بالخمس حتى هو ولم  
يكلم في مات وهشام حيا كان يعرض الى الفقيه في الحكمين بصيغتي فقال الخالف كان  
عمر بن العاص وابو موسي الاشعري مريدان للاصلاح يعني القابضين فقال  
هشام بل كان عمر مريد للاصلاح بينهما فقال الخالف من اين قلت هذا  
قال هشام من قول الله في الحكمين اريد اصلاحا فوق الله بينهما فلما اختلفا  
ولم يكن اتفاقا على امر واحد علم بوقوع الله بينهما علم انهما لم يريد الاصلاح  
فنفى السيد بن طاووس في كتاب كشف المحج عن الشيخ قدا الدين بن عبيد بن هبة  
الله الرازي انتم صنف رسالة يجمع فيها الاختلافات التي بين السيد الرازي  
والشيخ المفيد وانها هي الى خمس وخمسين مسألة قال الشيخ الخادم الشيخ  
علي بن عبد الله الخادمي الملقب في ما سبقت منه على رسالة المشاهير  
بالعشرة الكاملة عند نقل هذا الكلام قال وقد عرفت عليه في صفها نوطا

والمراد به هذا الشيخ ابو الشيخ  
عبد النبي القمي البجلي كان له  
قوله وهو نحو قوله ابا بن ابي عمير  
عن احمد العصاية على نفسه ما يسمع  
عنهم عنه فانهم  
ناظر  
خ ناظر ناظر مناظره ونظارا  
مثل ضارب يضارب يضارب  
وضرايا وضرايا  
الحجة لشرع



في قوله تعالى  
 لا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل  
 الآية  
 ١٧٢

فيها

من منع

قوله

من قوله الى آخره وسر ما ظهر من اني لم ادمس ثل الاصول مسائل اصول الدين  
 وهو اعجب لا يعارضهم البقاي ايضا في سماعه الاكثر على اصول الفقه وفيه ان  
 يعبر عندهم ايضا فيمنع التأمل في عبارة الكتاب وفي ذلك انتهى وبما جلت  
 فالاقتفاء في التي وضعت بين الامم بالمتقدم في الاستيلاء والاحتياط  
 اكثر من ان يفي في تتبع كتبهم وكتب من قبل عنهم وبعد ذلك واما حجة الاعم  
 فقد اختلف فيها من الفرق فيقول بعد حجة اما من اهل السنة لا تقام دلحا  
 فلا كلام لانهم ولاقائهم واما من منع من الشيعة فقال بعضهم لا حجة  
 الا في الكتاب والسنة واما الاعم فشيء وضعه العاقلة للعامة للكتاب  
 والسنة في الحقيقة والاسناد او على انبائه وحجته بها وقال اكثر  
 لا فائدة في الاعم لانه العلم بعينه في قول المصوم كان اجماع اهل  
 الخلاف وان اعترضه فان علم قول مخصوصه كما هو حجة لا الاعم وان لم يعلم  
 لم يجر القول بالانابة للقول بعينه والنصوص واعتمال دخول قوله  
 في جملة اقوال المجتهدين معار من باطل العدم وقال آخرون ان الاعم ان كان  
 وارحا في مادة فاليمن النصوص وفي مادة تحالفها النصوص فلا حجة فيه  
 في الاول فلو علم اسكنوا عما سكت الله وقال نعم وان تقولوا على الله ما  
 لا تعلمون واما في الثاني فلو ان العامل به داخلكم الله لانه رد السنة  
 بعينه نقول بلها وان كان وارحا في مادة توافقها النصوص فالعمل على  
 النصوص على الاعم وان كان في مادة تحالفها النصوص فهذا هو الاعم  
 الذي يجوز فيه بعد وجود الخلاف اذ كان النصوص من الطرفين متساوية  
 ويسمى الاعم مشهودي وهذا هو الذي يجوز في السنة لانه عبارة عن القام  
 على عدم رد الحكم المستفاد من النصين المتضادين وان اختلفوا في قول الى غير  
 ذلك مما لا نقول منها فتنة الحجة واما من قال بحجة فمنهم من قال

٢٠٦

في قوله تعالى  
 لا تأكلوا أموالكم  
 بينكم بالباطل  
 الآية  
 ١٧٢

مجتنب عندنا ايضا لكشف عن دخول قول المعصوم وبيغى الاثبات بالثبوت  
 جماعة يعلم انهم لا يقولوا بالمعصوم لانه العبرة بقول المعصوم ليس الا  
 هذا وان لم يكن لجماعة اهل حقيقته لانه في حكم الاجماع فالاجماع الواجب الاتباع عما  
 عن ائمتنا جماعة من خواص الائمة على علم اقوايه ونقصه روايته ومجتنبه  
 كونه مطابقا لقول المعصوم لا لكشف عن دخول قوله في جملة احوال المجتنب ثم قل  
 في معنى قولنا الاجماع حجة لكشف عن دخول قول المعصوم فما زاد ثلثة  
 ابداء المشهور من لفظ الاجماع وامادة الدليل الظني من لفظ حجة و  
 مطابقة لقول المعصوم من لفظ لكشف عن دخول المعصوم في المجعوب والآخر  
 من اثبات الشهادة بين المقتضى والاسد لال بها في مادة خالية من التصوي  
 الى ان قال فالحكم اذا لم يرد به نص في الكتب الاربعة وقد نقل عليه الاجماع اهل  
 نقا قضا المقتضى في كل شيخ والسبب في العمل به لانه ذلك الاجماع لا يدل على  
 من مسئلة من الحديث يقطع به السبب الذي لا يشك في عقده ارباب التصوي  
 نعم مع وجود الاتفاق يعمل به وان خالفه الاجماع لا يسقط الاجماع بالجملة  
 بل التصريح بذلك الامام في الرواية فلا يجوز منها مع صحة الاجماع الذي لا يشك  
 فيه بذكر الامام ع كما هو شأن اهل التقريع الى ان قال وقد في المعارفة  
 كثير من اجماعهم للتصوي لا يدل على ضعف الاعمال عليها بل ذلك  
 مما يقرى الاعمال عليها لانه اذا علم عدم عقولهم عن تلك التصوي  
 الصريحة في خلافها اجماعا عليه بل علم استفاضتها عليه في تحمل من هذا الاجماع  
 الى ان العلم بوصول دليل اليهم يقطع عنه البتة فيحمل من هذا دائما تقدم  
 التوقف في العمل هكذا ذكره الشيخ المجلسي في حديث عبد النبي المعاني الجواني  
 في كتاب لم يشاهه غيره من كتبنا به الاصول الفقهاء في عما منه انه قد  
 اختار فيها الجمع بين الصوريين والاهل بالبين وهو صريح في رد في اخصائهم

والكتب الاربعة هي الحديث والفقير  
 والاسبقصار



في جلاله وكيف يجوز لهم ان يخترعوا من تلقاء انفسهم هذه البدعة الردية  
التي رخصها اكثر الامامية العلوية في اكثر المسائل الشرعية وانما هذه الاما  
المنقولة عن ارباب المقلدات كانت معمول بها عندهم في انهما انقصوا عنهم  
ثم تليق بالقبول فقد مضى الخيبة الصغرى فاجعوا عليها اجمعوا عليها الى ان  
قالوا الملائكة على طائفة فاولهم لقولهم يعرف بالقرابة المعلومه بالفتح انتهى  
اقول اولاد بالاحصاء بالفتح يوسف بالفتح احمد الجوالي واقول ايضا انه اوى  
الحكم في المنازعة كما انبته في المقتضى تليق عليه حجة اجماعهم لانهم  
استدلوا بها كما استدلوا بالمتقدمة باجماعهم والانه انبته بالنسبة  
البدعة والاختلاف الى هؤلاء الاعلاء فيقول ما قال المعاصرون قالوا هو  
في صورة الاجماع في ثلثة صور الاولى ان يوى قوى القدر وقوى والشيء  
والكيفية والسيد فاضلهم في حكم ولم نرب نفعنا لينا في طريقهم فانما  
لا يكون الا على قاطع الثانية ان يرد احد يشد ويكثر في الاموال طامعا  
لم في الحل لانه على قول الثالثة ان يرد حليلتان ويحل باحد هما  
انقضاء حدود الثاني في الحل ببلات عليهم كما شفع عن كون الثاني ورد  
مورد التهمة اقول هل اخبر الامام ع بان هذا الخبر مخصوص بمرقة  
التهمة فان كان عندهم نص خاص في بيان ما ورد مورد حاليته فكانوا  
وان كان عروه بغيره على الفرقه مثلاً وانما يعطونهم الى جهة الفرق  
بينهم كالبيان من هذا ان اجماعنا صواب الائمة هو اجماع الغيبة  
الصغرى يقطع كقولها طائفة لتفق عنهم فانه الاجماع التي نقلها  
السيد والشيخ اجماعا لهم ولما اجماعا في مسأله الغيبة الصغرى الكبرى  
فلا تقبل القطع بوصول نص اليهم لانهم رضوا للعلمهم قد يعطون لولا  
ظنية ويعطون ولما ليس بليل دليل لا وقد يغفلون عن المعارض عن الحجج

منهم

منهم

نعم لا فرق بينهما الذي اخصي



الذین

وعني وجه الجمع فاجمعهم لا الوجوب القطع كما قطع النفس من الجماع خواص الامة  
التي جازها شرط المشاهدة وعلما عرف اعلمهم بما لمشاهاة واصحاب  
الغيبه القدرى شاهدوا من شاهد الامام ع وجعله فكيف لا يدعيه القويما  
نهم ايضا يعرفون عرف اعلمهم ع وهم ابعد عن الحكم من المتأخرين بكثير اقول  
وقولهم اما اجاعا من مشايخ الغيبة الكبرى الخ لقول السابق في المنهاية وفيما  
يلزم من لا يقول فلا ينفيد القطع في قول نفس اليهم غفلة عما فعلوا اللهم المنقول  
الاجماع الامة المتقدمة واعني السيد الشيخ الثاني عن المتقدمين فلم يزل له  
على اجاعا عنهم طعن الانعادم ثوبين يحتاج الغيبة الكبرى حادثة شاء فليقل هذا  
ان كان اجاعا عنهم منقول واما اذا كانت غير منقولة فلا شك انهم يدعيون  
الاجماع في مقابل اجاعا المتقدمة بل اما ان يكون في مقابلتهم الا انهم  
لم يصرحوا بالاجماع وهو لا يلاذ ذلك لهم القوي على دخول قول الامام ع  
في ضمن ما وصل اليهم من الحروف من مذهب المتأخرين من قول بالاجماع  
واستحوه او فيما اغتلقوا فيه وهو الختم انهم لا يختلفون الا في اختلاف الاخبار  
ولكل نص فاذا ظهر المتأخرين بالتمسك بالشيء وصلت اليهم كافة من اهل البيت  
او عدلوا الى قول الاخوان اذ في قولها حتى تركت بعد ذلك القول  
وانظر في الدليل حتى ظهر لهم القطع بجهة اعداء بحيث علموا ان قول  
الاقام ع الذي هو مذهب هو هذا لا ذلك ادعوا بالاجماع فلا يوافقون  
منه المتقدمة اما استدلال بعضها الى بعض عنده بحيث لا ينسب في ان الحق  
في امر ع ظهر من ان ع عنهم ينفى ان مذهب الامام ع هو الذي شاع  
فيهم بل ان قولنا من العلوم ان علم الله واحد وان احد  
الانبياء منزه والامة ع اجماع النور عما اليهم الله ثم فحل ذلك  
القول

الوقت الذي وقع فيه الخلق كان المصير فيه ذلك ولا يحسن الاجتماع لأحد  
 الأسباب التي أشرنا إليها سابقاً لأنه هو الذي عاين بيدهم ليسوا أنهم مجتمع  
 إذا نزلوا العذر وفي وقت المأثم علموا علمهم طول العذر سبب لهم التماس  
 كما هو الواقع لأنه وإن كان دعائياً بين أعينهم فإن نورهم في قلوبهم وقد حدث  
 النقص عنهم أنهم يتفعلون بغيره كما ينتفع الناس بالشمس إذا غيبت السحاب  
 بمعنى أن الشمس إذا كانت موجودة إلا أنها غيبت تحت السحاب ينتفع  
 الناس بضيائها ويسعون في أمورهم معاشهم كذلك وجودهم وإن كان  
 مستتراً فإن نور وجودهم يركب دعائهم ونسبهم في قلوبهم وليأت  
 في كل شيء يحجبهم على الصواب فلا يرتفع الحق عن أهلها فإذا علم ربه على  
 المنطق في لا يقولون إلا بالنقص لزمه على ما قرأناه أن المأثم يكون إجماعاً  
 مستنداً إلى النقص لأنه المأثم كما ذكرنا لا يجوز في مقامه اتفاق المنطق في  
 بل ما في مقامهم وعند اختلافهم ومن ذكر تنبيهي تنبيهي هذا ونظر  
 في كتبهم ومذاهبهم ظهر ما قلنا وأما قلبه من ذكر تنبيهي لأنه من  
 الناظرين من تقع في نفسه الشبهة فينظر ملاحظاتها فيخطئ عليه الطريق  
 ويقول بطلانها نوعاً الحق ولكنهم الضالون أدلتهم في ذلك لا تكون  
 ظنية بل هي قطعية ولا يلتزمها ما حكنا به من حجية الإجماع المنقول بجزء واحد  
 قائم على ظني لما ذكرنا سابقاً من أن الظن إنما هو في ثبوت نفس الإجماع  
 لا في حجيته ولأنه إذا لم يكن ادعاء من جهة المصير إليه فإما يثبت لا يثبت  
 أنه لا يثبت نفس الإجماع إلا بما يثبت به حجية جزء واحد إذا حصل في عقل  
 الإجماع ما يثبت به حجية جزء واحد لا مناص عن قبول نعم من غير حجية  
 جزء واحد لم يثبت عند الإجماع المنقول بجزء واحد وأيضاً القول المعسر  
 جعله الشارع في أحكام الفقه إمارة حكمه ومناط الحليفة إذا لم يحصل

لك

اليقين كما في باب السهو والدعوى المتقونة واللوثة والشها حاد وغيره  
ولهذا كثيرا ما يقولون الفقهاء ومنهم المير قاسم بن عبد الله ولفظنا خبرني عن أبي  
عليه وبخبره عن بعض الجلاء الملقب على الملقب رآته معني عن النبي سم واد رواه  
ابن أبي عمير عن القيساني في عوالي اللآلئ لا أتيت بغيره كثيرا منه فلم أقف عليه  
وبالحال فالعمل بالفتوة إذا لم يحصل اليقين مما لا ينبغي أن يتوقف فيه وقولهم  
وعلموا أنهم من قبل ما قبله فأنه المتأخرين يعرفوا لك وبخبره عن قولهم  
وعلموا من قبلهم منهم م من البيان فقد حازوا علم من قبلهم وزيادة كما قلنا  
سابقا قولهم أصح من الخبر الصغير شاهد من شاهد العام على ذلك لانه  
أن كان لقاء معني لقي كما فيا ظاهري بلينهم والافتلا لا أن يأتى أصح الخبر  
الكرى ليسوا معني قولهم لعدم معرفتهم وعدم ثقتهم فيقطع الكلام  
قال وهو كما حصل أنه الإجماع المنقول في كتب المتأخرين أن ذلك القرائ  
على ثبوتها بان كانت على حكم ضروري الثبوت كوجود الجنس السلوات أو ثبوت  
أحدى الثبوت المذكورة أقول يريد بالثبوت ما في ظاهره وهو إجماع المسلمين  
وإجماع الفرية والإجماع الموافق للنصوص المتواترة قال فمضي حتى واد كان يتردد  
تقلا عن القدماء ولم يكن هناك مخالف فمضي حتى أيضا ومع وجود المخالف  
فيها وكثيرا ما ترى من المتأخرين يخطئ بعضهم بعضا في نقل الإجماع ويقولون خلافه  
وهي غفلة منهم أنهم يعارضون الخبر بإجماعهم الذي يدعون مع أنه  
بشيء الإجماع إلى قول المعصوم بإلته ونسبة الخبر إلى قول المعصوم بغيره  
وبينها يورد بعدد فأنه مثل نسبة الخبر إلى في ضمن الإجماع وقطعه وأما في  
ظهوره أصح بآية هذا أعان لفتح لو قطع بأشكال الإجماع على قول المعصوم  
تحد عرفته أن إجماعهم مجرد دعوى ولم يثبت مع المخالف نصا أو قويا

حدا يترجم

عرف

الدين

يعتبر

المعتمد

ولو استدل به الى نفي ظاهر لوقر الداعي على قوله ولو صحته في حق تفسير الخ  
 وهم لا يقولون به فبذلك من هذا الاجماع المأخوذ عن غيرنا بقوله على الوجه  
 المعبر عنه لا ما فيه فينبغي للاعراض عما لم ينشأ منها والعمل بالحق القابل اقول  
 ما ذكره في اجماع المأخوذ عن غيرنا في اجماع المأخوذ عن غيرنا في اجماع  
 المأخوذ عن غيرنا ان كانت اجماع المأخوذ عن غيرنا على حكم ضرورة التواتر كوجوب  
 الخمس المتواتر او واقعة احدى الثلث المذكورة فهو حق وان كانت  
 نقلنا عن قبلهم كما في حق اخبار الغيبة الصغرى والسيرة والشيخ الذي قبل  
 منها ولم يكن هناك مخالف ففي حجة ايضا مع وجود الخلف في نظر بعضها  
 النقل بالنقل والقدرة بالقدرة واقا قوله وكذا ما ترى من المأخوذ عن الخ  
 فهو جاز في سبب فهذا الشيخ والسيد ومن عاصرها يقولون لك عرجا جرح  
 بل ذكر هو قد ذكر ان السيد قد نقل الاجماع في تسع مسائل ولما نقل به غيره  
 واعتذر به عن السيد بالعدم الوحيد لا يدل على عدم الوجود جاز في  
 المأخوذ عن طريق الاولى وحده الاولى ان من يعتبر قوله في المأخوذ عن الاول  
 يخفى لقلتهم بخلاف المأخوذ عن كثير منهم قوله ومن غفلاتهم ان غلط لان  
 هذا في الحقيقة من انكباها عنهم وكما انك تراه لان الخبر ان كان خبرا حاد  
 فلا ريب في انه لا يصادم الاجماع بقول فطلق لقطعة الاجماع وظنية  
 الخبر اذا لا يقدح بل لا يوجب بالشيء والقرء اذا قابل اليقين كان شيئا كما في خبر  
 زرارة عن الصادق ع كما في باب الرجل يصاب في ثوبه فيه نجاسة مثل ان يعلم  
 من كتابه لا يستصا من ثوبه من الاجماع المنقول الخبر الواحد خبر الواحد  
 واعتد له فيها الشر وطول ان لا يحكم خبر الواحد وانما في مقتضى على خبر  
 الواحد لقطعة دلالة وظنية دلالة الخبر الواحد عالم بكي منقول المحتمل الخ

الخاص به لا يكون منه للمنفرد اليه  
 المحتمل للمنفرد اليه  
 اعني المنقول كما يجوز ان يكون



كما ترى والافهون كثر الواحد لا مكان في ما في النعمان الخ المصطلح ليس المقادير <sup>منه</sup>  
 فاستبق قولهم ان النسبة الى اجماع الى قولهم المصوحم انما الية ونسبة الخ الى قول  
 المصوحم تفصيلية ليس بقبيح واما اجمال مع القطع بان هذا قول المصوحم  
 وان هذا المعنى هو في اذه واني تفصيل بالنسبة الى الخبر مع عدم القطع بان هذا  
 قولهم ولو فرض ثبوت القطع لم يثبت القطع بالمعنى الواحد منه لانما الادة  
 احد المعاني المحتمل المشاذا لهما سابقا وقوله في الجواب انما يقتضي لو قطع باشمال  
 الاجماع على قول المصوحم ثم مررود بان لم يقتضي الاجماع الا بذلك ولا يدعو  
 الاجماع الا اذا قطع بدخول قول المصوحم ثم قال فلا الا كما انما يطلق <sup>بعضهم</sup>  
 الاجماع على مجرد الشهرة كما ان التقوية الدليل لا تكون اجماعا حقيقة الا على نحو  
 الذي مررنا سابقا ليس اجماعا منهم مجرد دعاء ذي كما زعم بل هي جارية  
 على ما ينبغي وعدم معرفة بعض اراهم ليس طاردا علينا وقد استدل  
 الى نقص ظاهر ولكنه لا يعرفه ولا يعرف ظهوره الا من كان مع اهل <sup>سني</sup> الا  
 والاسياف وقد قلبي مع وجود الخلاف كما وقع على ما يقولون  
 هو في السيد في الشرح المسائل مع عدم الحاق ولا يلزم من صحة <sup>تصحيح</sup>  
 الخلاف كما كان ذلك في المتقدمين ما لم يكن الخلاف بعد استقيا  
 المذهب على قول او قولي بحيث دل الدليل على انحصار الحق فيه او فيها <sup>ولو</sup>  
 بعد وجودها لف على الحقيقة في ان من الآفات فان الاجماع عندهم  
 كله يدعي مع وجود الخلاف ولا يلزم لنفسه عنده كما في بابها اخذ  
 من باب التسليم وسعك قول فتبي الى مررود بما ذكرنا من جهة  
 فاقول فتبي من هذا الذي ذكرناه هنا وسابقا ان كل اجماع المأخوذ  
 ثابت على الوجه المعبر في الاجماع عند الشيعة من انه كما شفع عن دخول

قول المصوح لا الله عيار على الاتفاق كما هو من هذا الخلفى وقوله  
 فيبقى الخبواية فيبقى الباقى والانباء والانباف قاله الرايع في بيان  
 الله السيد والسيد رضى الله تعالى عنهما اجماعات من نقل حليتها من اصحاب الاثر  
 او من اصحاب الغيبة الصغرى وذلك اما ان يكون بطريق النقل اليها عن  
 مشايخهم خلفا عن سلف او بطريق الاستقراء لعقباتهم وذلك هو  
 متيسر في زمانها لانه تلك الاصول التي عليها الحول في الزمان الاول  
 اكثر ما موجود في زمانها مشهور في وقتها استشارت ففتاونا  
 في زمانها هذا اربابها تصرف في رواياتهم فيها ان لم تكن فتاواهم موحدة  
 في كتبهم ومستندات اجماعاتهم ومشهور فيهم موحدة في تلك الاصول  
 والاطلاع السيد والسيد عليهما سهل المتخذ فدعوا بها الاجماع في نقل الاثر  
 على العمل بذلك كما لا ريب في وجوب العمل بالسنة عنهم عن القوي بغير ما يحكم  
 به الامام بل موكلهم لا توجد فيها فتاوىهم على ما قيل وانما هي اخبار مضمرة  
 على الظاهر وغاية الامر ان هذا هو مقتضى مقتضى خبره ذلك نقل خبر  
 الولد عنهم فكيف لا نقل بالخير الجرح عليه عند علم المشهور بينهم ولو فرض ان  
 الاستقراء الذي افاض الاجماع حصل كلها من تتبع كتب الاصول والفروع لمن درج  
 الاجماع اللقوة اقول اعتمادا على نقل السيد والسيد لاجتماع اصحاب الاثر  
 واصحاب الغيبة الصغرى لنقلها عن مشايخهم خلفا عن سلف او الاستقراء كتبهم  
 وذلك متيسر لوجود الاصول التي عليها الحول وهذا اربابها معروفه  
 من رواياتهم بوجوب العمل ان يعتمد على نقل المتأخرين الا ان يحكم بتسليمهم فيبقى  
 لنا من ادعوا بحملهم وعدم معرفتهم ذلك لانهما نقلوا السيد والسيد  
 ادعوا في كتبهم ان كانا نقلنا المتأخرين عنهما حق لانهما لم ينقلوا عن  
 المتأخرين الا ما نقلوا من نقل المتأخرين عنهما الا ذلك لان كتبها  
 من ادعوا معرفتهم عند علم ان كان هؤلاء بالواسطه فيها ايضا بالواسطه وان

كان بها نقله المتأخرين بالاطلاق نقلوا الحكمها وهذا هو ما وقع عندها  
 فلا فرق بينهما في كل حال إلا أن يعرض على المتأخرين كما هو شأنه عنى الله عز وجل  
 المتأخرين بهم حتى ينفصل في حق نقله الاعتبار لتنتهيه عن الفتوى بعينها على  
 به الامام ثم وبالحجة والفارق كما هو لا ان يلجأ الى الوضعية قال به نعم لو فرض  
 انها نقلت الاجماع من تتبع كتب الفروع مثل كتاب ابن الجوزي وكتاب ابن عسقلان  
 وغيرها لا يوجب الحكم بها فالله قبل الشيخ لو لم ان يكونا معقدين لبعضهما في  
 ان كتاب كتب الفتوى هو بمنزلة من خلك قاذ الشيخ انما يقتضي بالرجعية وانما صنف  
 في الاصول الحق الذي ذكرناه وكما هو انما يجل بالرجعية وانما صنف  
 غيرهما اقول اما قوله في ابن عسقلان وابن الجوزي فهو خلاف ما علمنا عليه فان من  
 تتبع كتب الاسماح حكمتهما وحمل انها غالباً انما يقولان بالرجعية على لا يكاد  
 يوجب لها قول الله تعالى في الظاهر مساعداً عليه فلو كان كما يقول ابن الجوزي  
 على غير ذلك لكانت روايته كما كان عنده انما لاخذ بقولهما والنقل لهما بهما اولى  
 من نقل ابن الفضل بن شاذان وديون بن عبد الحميد ولكن كان طريقهما في نقل  
 الاعتبار غير طريقه المتأخرين فاختلف اقول لهما وكانا في كثير من الفتوى كذا  
 الحاشية تجوز دها على الرجعية وانما كانا لا يوردان هو قول الاعتبار الا انما كان  
 ابن الجوزي معقلاً في كتابه يقول انما حكم المسئلة انما ينتقل عند كل التمسك صكنا  
 وابن الجوزي لا كما دعي قولاً الا انما نقض واما السيد المرتضى فانه صاحب التفريع  
 التي لا يكاد في كثير منها تدل عليه الاعتبار ولا تشير اليه الا على الحق الذي ذكره  
 المتأخرين واما بعد فكل مسئلة المرد في حكم الجائز فانه قال اما قولنا اعرف  
 نصاً لا محالاً والقول اصحاً والاشارة في غير ذلك وورد الماء على الجائز  
 وورد دها عليه الى ان قال فيقول في نفسي ما علمنا الى ان يقع الماء قبل ذلك صحة  
 ما ذهب اليه الشافعي والشيخ رفته بالمسوط بل في غير النهاية من كتب ذكر  
 فاعداً لا يكاد يوجب عليها دليل بعبارة ولا افتراء ولا عود ولا اطلاق  
 الا على الحق الذي ذكرناه المتأخرين نسأل الله سبحانه الذي وفقهم لهذا

ابن ع

لما

ولا واحد من رتب اليد في ذلك  
 في التلبس والميل به لحد





واما مدعيهم وهم من فرق شرق الارض وغربها بل الواسع احادهم <sup>مشهور</sup> مشهور  
 ببلدة واحدة لم يثبت لها ذلك نعم يمكنها الاطلاع على اجاعات من قبلها <sup>بغير</sup>  
 النقل وبطريق الاستقراء وكلا الطريقين موقوفان في اجاعات اهل زمان  
 هذا اقول الحق التوسط لا افراط ولا تفريط بل ان السيد والشيخ ينفلان  
 اجاعات من قبلها كما يقول بالترتيب وينفلان اجاعات اهل زمانها <sup>استقراء</sup> بالاستقراء  
 وبالسامع كما هو القول عن العلامة اعلى الله مقامه اما الاستقراء فكل من في جملة  
 الاجماع المحصل ويكون الاجماع محصلا عاما او خاصا كما فصل سابقا فكل لما فصل  
 بالسامع ولا اختراع فيه ولا بعد التهم برونه بعيدا ونراه ضربا وداخلا ما  
 من تمام حكم بالاختراع فبناء على انه لا يمكن معرفة دخول قول الحق في الآية  
 بالاطاعة على الجميع وهذا اما اشبه بقول الجمهور الذي لا يثبت عندهم  
 الاجماع الا بالانفاق عاما معش الشبهة التي يقولون انهم يمكن التماس في  
 التمس اذا علم ان احدهما هو الاما <sup>لكن</sup> فلا يجب عليهم ولا اختراع فيه وانما  
 المدار على الحكومة في هذا <sup>م</sup> في نفي علم هذه الشبهة المشار اليه  
 ذكر في نفي في الخالف في حجة الاجماع واما ما فيها من حيث ان اختصها  
 واضيقا اليها كما يستدل بالانفاق يكون حجة على من طعن في الاجماع قال رده  
 للخالف في حجة الاجماع اعترافا بالانفاق سببا لها واجاب عنها منها ان  
 السيد نقل الاجماع في شرح مسائل فلا قال بل بها غيره ولو جاز ان عدم  
 وجوب نقلها بل بها من قدما لا دليل على عدم وجودها بل بها منهم  
 حاما عدم وجودها بل بها من المتأخرين فغير مضر بالاجماع لان المتأخرين  
 عن الشيخ يمكن لهم حجة في العمل بغير قول الشيخ لا في الاما فقل ولا اونا فلو  
 عنه على ما قيل فاقول السيد التي لم يقل بها الشيخ صاردة هي ردة وان كانت

من قبله مشهورة ولعل هذه المسائل الشخ منها وربما التقى المتأخرون على  
حكم لم يقل به احد من المتقدمين كما قيل به ايضا ومن ثم كانت اجاباتهم بخلافها  
اقول وقد قلنا ليس بها ينبغي ان يوجب الاطلاق على اسرار الكايف التي بها قام  
النظام ان يوجبها في نفسه بل ان يكون له كمال في كماله فنقول علم ان العلم هو  
الذي يوجب به النظام وعليه دارت الافلاك وهو الماء الذي جعل الله  
منه كل شيء حي وهذا ظاهر لكنه لما يوجب بالحقوق لا بالاعمال قال علم العلم  
يهتف بالعلم فان اجابته والارسل ولا اجل ما ذكر قال صلاتنا لطلبه  
من امتي على الحق من يوجب الساعة فان كان قول في الفقرة المحقة ولم يكن  
له مخالف علم ان علم الله ولا يجوز ان يكون بخلاف باطلا لا ويوجد في محله  
قائل مصيب الحق لئلا يجمع الفقرة المحقة على الباطل ويرتفع الحق فيبطل النظام  
الارتفاع العلم الذي هو وجوده كل شيء واذا كان قولهم انقطع وارفع ذلك  
انقطاعه على بطلانه وعلى وجوده قائل بالحق لا واجبنا انقطع والنظام  
قام والافلاك تدور فخرنا وجوده حياة النظام وهو العلم هذا فرض  
المسئلة والا فلا يكون قول مسكوت عن خلافه للعبادة والابانة لا علما  
ولا علما الا وهو حق فان كان باطلا في نفس الامر فلا يسكت عنه ولا يحفظ  
ببأن هذا في حجة الامعاء السكوت في حقول السيد في هذه الشخ ان كان حقا  
فلا بد من قائل بها قبله الا ان تكون في طرفة عجلة لم تقع قبل ولا بد  
من قائل بعبادة لئلا يرتفع الحق الا ان يدعي عليها تسبلا لشيء ظاهر في سلطان  
الولاية لانه الشخ يختص بسلطان النبوة ومن الشخ المتعني عليها الامعاء  
ولم يقل بها قائل حكمه بوجوب رتبة اليد بن عبد التكبير على ما ذكره في الانشاء  
وعبارته هكذا وما انفردت به الامامية القول بوجوب رتبة اليد بن في كل  
تكبيرات الصلوة ويجعل ادلة المعنى التقوي هي الوجوب وهو الثبوت

ويحتل عدم ابداء الابعاء بل منهم من قال بذلك وان كان واحدا واحدا  
 احد من الجماعة وهذا لا يدل على الجماعة والاعلى الخصية وبالجملة فالقول المنفرد  
 باطل وقوله واما بعد وجود القائل من المتأخرين فيقرض بالاجماع ليدل  
 به انتم يقل بذلك احد من المتأخرين وظاهره انهم يعجزون عن القائل فحق قول  
 له صافقة من اين امكنك العلم بعدم القائل فطاعة انتشار العلم في زمانك  
 اشد من انتشاره في زمن العلامة والسنة الاولى فاذا كان امكنك العلم بعدم  
 القائل الذي هو من قبل منها حدة التقى امكن من قبله العلم بقول القائل و  
 الاطلاع على ما يتحقق به الاجماع بالطريق الاول واما قوله غير مفسر بالاجماع  
 فيقرض بالاجماع لا تفرق بينه اذا انقطع القول ببقية مسأله فاذا لم يقل  
 به كالمثل من المتأخرين ولم يكن الحكم منسوخا سبق بطلانه لانه الحق لا يرتفع عن القرينة  
 الحقة وقوله معطل لانه المتأخرين في الشيخ العليل وهو ليس بالمصادق فيه  
 الشهيد الثاني في دوايته في العمل بخبر الواحد فالبطلان لا يخرج الضعيف على  
 وجه كبير فضعف ليس محققا في العمل بالشيخ عضونه في كتب الفقهية جاء من  
 تبعه من الفقهاء واما بعض ضيعهم عليه الاكثر فقليل الامم تشبه منهم ولم يكن  
 منهم من ينسب للمعادية وينتفع عن الدلالة بنفسه سوء الشيخ الحق ابن ادراس  
 فقد كان لا يجيز العمل بخبر الواحد مطلقا في الدلالة من بعد ذلك ووجدنا  
 الشيخ وفي تبعه قال على اعضونه ذلك الخبر الضعيف لما مر بانذاره في ذلك لعل  
 الله يعلمهم فيه تحسبوا العمل به مشهورا ومعلوم ان هذه الشهرة جارية لضعفه  
 ولو ان كل المنصف وجس من المتقنين لوجدوا مرجع ذلك كله الى الشيخ وعقل هذه  
 الشهرة لا تكفي في جبر الخبر الضعيف ومن هذا يظهر الفرق بينه وبين بقية فتوى  
 الخلفاء بل انما راجع اليهم فانهم كانوا منسحقين في انظار الارزاق من اول زمانهم  
 علم ان الوافي ازجبا دونه من اطلع على اصل هذه المسألة التي يشهد بحقيقتها  
 من غير تقليد الشيخ الفاضل الحق سديد الذي هو محمود الحصري والسيد في الدين  
 الدين

بيان  
مقصود

حيث قال

كتاب الصلاة على النبي وآله  
 وكتبه المصنف في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤  
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٤





شرح البقرة والمساءلة مشحون بغير ما رآه الله من سوء خلقه وغيره نقل  
 المسطرة ولقد تتبع كثير من كلامه حتى كلفه غيره ايضا لم اعثر من عليه  
 كما اعثر من على غيره ولقد اعثر من عليه وعلى غيره بعض الناس حال المباحة فانه  
 عنه وعنهم يمثل هذا الكتاب جوابا عن نفسه جوابا عن اعترافه عليهم  
 بل لو قيل بانه اكثر ملاءمة لم يكن بعيدا لا غير لم يجز من بما يليه وهو  
 مع دقة نظره وسعة دانيته وشدة تنقيده لا سيما في شرح البقرة فانه  
 في مواضع نفى فيها وجود النقص مع وجوده كما في حكاية الاخوان وكما في عقل  
 على ذات البعل هل يحرم ام لا فانه نفى وجود النقص فيها والفتح وعقلها  
 بايا في الاستبصار قال يا ايها الرجل من رجع بامر الله ثم علم بعد ما دخل بها  
 انه لها زوجا فهو فان لقائل ان يقول لولا انه يقصر على كلام بعض المتأخرين  
 او نقلهم من غير ما رجع لا بد من المسئلة في خطاها فانه من انبأ الكتاب في السنة  
 والحق منها من دليل عقل واجماع لم ينكر وجود النقص في هذه المواضع كلها  
 موجود فيها انما يصح المصطلح في معنى فانه في الكتاب المذكور ذكر فيها وجهين  
 واخبارها كذا في العلة التي هي والنقص موجود فيها ولكن لا يحل على من  
 حل عليها الاصحاب بل يقول المجلة لم يعتمد على الدليل المتعسف سنده وبالحجة قال  
 يجري على الاكثر من كل من ينظر الا من عرف ما صححت من النظر الى سر الكليف  
 والاولى بكل احدا ان يحكم فانه لا يلزم كما في قوله ثم وليتشي الذرية  
 لو تركوا من خلفهم ذرية متضا فافوا عليهم فليفتقوا الله وليقولوا  
 قول الله نذرا فاعلموا انظر الله سبحانه وهو منهم اقل شأن ان يكونوا  
 منهم من فيما تحلوا ولكن ورد في الحديث منهم من لو علم الناس كيف خلق الله  
 هذا الخلق لم يلب احدا احدا والله ذر الشاعرية يقول لو كنت تعلم  
 كما علم الوري طر لكنت صديق كل العالم لكن جهلت ففترت حسب كل

لا تحل

من بهوى غير هوالة غير العالم اللهم اغفر لى ولا تؤخذنى بأسوء على اللهم  
 اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا  
 انك رؤوف رحيم ونقول حول سيدنا الذين المحضين انهم سبقوا للامامية هفت  
 على الحقيقة الى كلام ليس بشئ بل كل العلم المعروف فوى مضمون على الحقيقة وان  
 حلوا الفاظهم قبلهم فما شاهد ان يكونوا قد وهم ~~هو~~ ولكن العبادان  
 الفاظ اهل الاصطلاح فيسهل التفهيم بها والتفهيم والتأليف ولا يأتى بذلك  
 ولو كانوا عاكفين على قبلهم لما جاز تفهيمهم والاخذ عنهم لانهم ليسوا باهل ذلك  
 ولا نقلهم عن قبلهم ~~لما جاز تفهيمهم~~ والاخذ عنهم لانهم اموات واذا  
 مات العالم مات علمه لم ينظر الى رجل فهذا التكليف جاز لكل مكلف  
 ان يقتصر الى رجل في عصره يمكنه لقائه وقوله على سبيل عود العلم عود  
 عالمية فاذا كان الحال هذه وجب على الحجة ان يخرج والا يرفع التكليف  
 لئلا يلزم الحال فلا يظهر والتكليف باقى اتفاقا عرفنا انه قد اقرهم على  
 ذلك فهم مضمون على الحقيقة واليقين ان يتسأل اليه تفسير فيما يراهم منه لانهم  
 انما جعلوا في الارض خليفة كما ان راد المؤمنين ردهم وان نقصوا عنه  
 لهم على ان من بعد الشيخ وخلفاءهم ما يبيح قائل بقوله حيث ساعد الدليل وبي  
 مخالفة فافترى كلامه وفي الحقيقة لم يبلغ الشيخ منهم احدا ولم يوافق  
 منهم احدا ولم يخالفه وانما قولهم خالفوا الدليل اذ ليس الحق هو  
 في خلافه ولا في وقافه فنرجع الى كلام الشيخ محمد في تحفته قوله رة واقوال  
 السيد التي لم يقل بها الشيخ صارت مهيورة وان كانت من قبل مشهور وقول  
 هذه المسائل التسع منها مثل اقوال السابقة في عدم الاستقامة لانه التي  
 هجرت فلم يقل بها احدا فقطعت وقد حلت الدليل على بطلان التفتيح فتكون  
 عدم القائل بها حليلا على بطلان ذلك الاجماع فتكون السيد انما ادعى الاجماع

المحتمل لخاصة فهو كما ليس بواجب محتمل على غير حصوله ولا ببلزح الزمان  
 فدعى السيد في الامعاء حتى في جهة وان كان باطلا في نفس الامر معني ان  
 دخول قول المصوم في جملة من اعتبر قولهم السيد اما ان يكون دخول  
 في حكمه في طاعة او انه لم يقل بالرب الاحكام الى الحكم الواجب حتى في الاول  
 لا ينافي هذا الوجه قول بالرب وليس بجار بعد القطع الوحي وارفع  
 حكم ظاهر النبوة لا نأخذ قوله ان ذلك لا يجري على ما يعرف لان اعتبار  
 مقدر هذا المستقر من الشبهة النبوية على ساقها افضل الصلوة والسلام وانما يجري  
 على ما ينبغي ولا يظهر اثره الا في اختلاف الفرقة الناجية المحقة في مشهوراتهم  
 واما عانهم المبدلة والمخافة على اختلاف الزمان فقد يكون المشهور  
 في العصر الاول غير مشهور في العصر الثاني بان تحل الشبهة او تنقض احد  
 اذ لم يدل الدليل على حجة كما قد يكون في الاول والثاني سواء او لا  
 في حق من يحسم كل منهما قوة الظن وتقبل ان التوقف ثم جعل الترجيح  
 وبقا كما في هذه واحدة وربما كانا معا كما اذا دل الدليل على احدهما  
 فيها وربما كانا معا بسيطا وبالمجمل فالاصل في التكليف في جميع الاحكام الحكم  
 الوضعي بهذا في القدر اللاهوتي ثم الانقضاء في حكم القضاء اللاهوتي على نحو ما  
 قيل في الاوضاع عام والوضعي الخاص لانه السبب في الفعل فقدح على النقص  
 الذي هو الانقضاء نعم قد يأتى ظاهر ان السبب عن ان السبب للتوقف لا اساس  
 له عليه وبالمجمل فيكون الترجيح بما ينبغي بحسب التناط بل احكاما وانما تناط بالفتوى  
 لانه فرضنا في معرفة الاحكام استنباطها ان يجري كما امرنا به على ما جرى على  
 الفرقة عليه والعدل عنه عدل الى الباطل فالتناط في استقامة التقادير عليه وعلى  
 انقضاء حكمه من اهل عدل كما دعا عليه العلماء تسليما سعيهم باطلا ليعمل  
 على رفع العلم وجوب على المستر عليه السلام في زمانه ما ينبغي وليس علينا ان يبره  
 وليس لنا الاشارة الى ما يعقوب في معنى بعض الاحكام عليه لا معنى معرفة فانه

[illegible]



هو جعل الاعتبار بالاصطلاح الاول وهم اعرف من غيرهم فالله ما صححه وان كان  
 صحيحا ضيقا بالاصطلاح الحادث والضعف ما ضعفه وان كان صحيحا بالاصطلاح  
 الحادث اقول في هذا المعنى ان الاجماع انما اذا اعتبر به انما كانت حجة  
 اذا انقضت الخبر الصحيح اذا عارضها خبر لم تكن حجة لان دلالة الاجماع  
 على قول المصوم عموم الحكم الاجمالي ودلالة الخبر على ذلك تفصيلية والله رب في  
 تقديم المقتضى على الجمل ونرى ان الاجماع انما عارضها الاخبار الصحيحة على  
 اصطلاح عليه المتأخر فقولوا الاجماع عارضها بطريق وهذا الكلام مبني على طريقة  
 اهل الاخبار والجواب يتجلى على ظاهر ذلك ولا يبعد انه رده او رده واجاب  
 عنه دائما على ما تدرى فانه انما كانت حجة لاشتمالها على قول الحق في الصحيح  
 الصريح الذي لا يحتمل غير ما يظهر منه اشتمالا لقطعيا للكمال التام فاذ عارضها  
 الخبر الصحيح كان في اولي بالعلل بمقتضاها لانه الاجماع بمنزلة صحيح وصريح واجبا لا يتعارض  
 لانهم انما يعمقوا به بخلاف الخبر ان كان صحيحا باعتبار سنده لكنه لا يمنع النقص  
 لا في صحة الورد ولا العمل ولا في الدلالة فلا يعارض من الاجماع وما راجع ما مر  
 قوله في الجواب وهم اعرف من غيرهم بكثرة العلم ما صححه بناء على طريقة لانه  
 اعرف من الجواب بجوابنا ان الاجماع اتفقوا على ما صححه من الخبر لانه لا يرد  
 ذلك الى ما مر من انه الصحيح ما صححه المتقدم دائما اللهم بالا اصطلاح الجدل في  
 الشيء ولا يعتمد وهو غلط وعدم معرفة الطريقة المتكسرة على الحقيقة وان  
 نوقم ما نوقم بكثرة من العلم والبيان ما اشترنا اليه من ان الاصطلاح الجديد  
 به عند المتكسرين في اكثر المسائل لانه غير مبدون فلا دونه انما مر من ان  
 الله سبحانه عابوا عليهم وكانوا يعلموا بعلمه ومعنى البيان انهم انما  
 التزموا للاخبار بكثرة السبب بخلاف ذلك انهم لم يوافقوا عند الله  
 بما يوجب الخبر اهل الطريقة والكتاب والسنن او خلاف العامة او لشره في الكتب  
 الاصولا واشهرية او لشره رواة ونقصهم ما فهم كانوا يعتمدون على رواية

على طريقهم

قائمة

نظرا

مثل

وفي هذا القصاص محمد بن المشهور  
 وأما أدها وأخذها عن  
 والاستعداد أيضا خلق شعرا ناعا  
 وفيه أيضا الشفرة بالفتح السليبي  
 العظم والشفرة بالفتح واحد الأشرف  
 أي الخ وسمى عود هذا الجوار  
 العود الجوار التي بنيت عليها  
 السجود وهو الهند وعود كل  
 بنى شفره وشفره كالأول وفيه  
 والمسكر من الأبل الحليمة  
 من الفرس وفيه حيلة  
 الحافر كالشفرة للناس

مثلا في هذه وحمل بن مسلم ولينه المردني ويريد باقي من اجمعته العظمة  
 على تصحيحها يفتح عنهم وفي معاني ما يفتح عنهم ان ما يفتح من واين عنهم نقل  
 النفاث نقل اجمعوا على تصحيح وزوده والعمل به ونظر ذلك الجار فان عدله  
 القدر والمشار والمبريد والمطرقة وفيها المبريد يستعمل القدر والمشار  
 ولا يستعمل المبريد الا اذا اريد ان يستعمل القدر والمشار واذا اريد ان  
 يعمل بابا او سفينة احتاج الى استعمال المطرقة كثيرا انما في ان يفتح عليه للاستعمل  
 المطرقة الا اذا اريد ان يستعمل في السفينة فانه لا بد له منها لاجل ذلك المسامير لا يفتح  
 المطرقة عن كونها انما بحيث يستعمل عنها كالمسكة فونما كانت الامور فيهم  
 والائمة محمد بن يعقوب ظهر انهم كانوا على حاجتهم اليهم عم والى الامور المحفوظة  
 عليهم واذا احتاجوا الى تصحيح الاخير بنو بني الرضا استعملوه ولهذا  
 ترى ان التوثيق بالنقص عنهم انهم يستعملون عن احوال الرضا الاستعملوا  
 على ما يفتح فيون في الائمة عليهم رجا لما عود عود اخرون ويزيدون اخرون  
 ويزيدون اقا ما ولا يوايد ذلك الا تصحيح ويا يفتح وهذا ظاهر وفي رواية  
 زهد رخصه بما يقول اعلمها عندك وادققها في نفسك ففعلها رواية  
 عمر بن حفص الملقب وغيرهما فاستعملوا كما يستعملون القرا يستعملون  
 هذا وهو من القرا في الملقب في القوة التي لا شك فيها وكيف يعرض على  
 المتأخرين في ذلك والمفتقرون يقولون به قال الله في في كذا في فضل الانبياء  
 الى ردة الاخبار متى يحضر فيها وقال في باب الوصية من في قوله ورحمة الله  
 العلي بابا ما يدل القويته قال في آخر باب صوم التطوع من في قوله فاجز صوم  
 التذير والثواب المذكور فيه لم صلى فان شئت لعل الحسن بن احمد بن الوليد كان  
 لا يفتح ويقول ان من نظر في عمل بن موسى المهدلي في مكان غير ثق وكلامه في  
 ذلك الشيخ قد سماه الله رده ولم يكن يفتح من الاخبار فهو عندنا من غير تصحيح  
 وفيه ايضا في باب جعل الوضوء بعد ان اورد حديثا في المسح على الخفين الى ان قال  
 كفاي بيان

وكذا كلامه

معناه

على أنه الحديث في ذلك غير صحيح الاستدلال وكلامه في خبر موم الغدير يعلم أن جميع  
 الامتياز التي رواها عنه في ذلك الباب الذي هو قوله وقد صححها الشيخ أنه لا يفيها  
 وصحتها إنما هو من جهة التسند لا غير من العلماء المتقدمين في الطول به الكلام فإن  
 إيمان التسند في هذه الطريقة لا يكون صحيحاً من جهة التسند صحيحاً معتمداً ولا  
 عتب على من دونه ولا منع من طريقة القزويني ومن قبله فإنهم كلهم هكذا إذا  
 أحاجوا إلى التبريح يصحح التسند وكلام الشيخ في العدة ظاهر في هذا المعنى فإنه  
 من منع من هذه الطريقة سقط الخبر قاله وفيها أنه الشيخ قد يدل على الجماع على  
 حكمه في نفسه بل قد يدل على الإجماع على خلافه وأجاب أنه إجماعه الشيخ على الخبر  
 وضله إنما يكون في قولين مختلفين يستدلان إلى الخبر من مشهورين معارضين  
 حكمه المطابقة بصحتها وجواز العمل بهما من باب التسليم فتح ادعاء الإجماع  
 على كل من القولين المستدلين إلى الخبر من المعارضين فيضي بإجماع المشهورين  
 بين جماعة علمه بإحد الخبرين وبإدب الإجماع الثاني المشهور بين جماعة علمه  
 بالخبر الآخر ولا عرف في ذلك ولا اتفاقاً ولا يدل على ذلك أنه لا يراه  
 يدل على الإجماع على الشيخ وضله لا وهما لا خبراً من جهة الفاضل حاله على القولين  
 وقد أشار السيد في بعض رسائله إلى جواب دعوى الإجماع على الشيخ  
 وضله ولا اتفاق في ذلك لأنه أحد الخبرين يجوز العمل به من حيث أنه حكم  
 الله في الواقع والآخر يجوز العمل به من باب التخصيص وإن لم يوافق الحكم  
 الواقعي وإنما يكون اتفاقاً لو ادعينا العلم أو الفرض مدلولاً لكل من الخبرين  
 هو الحكم الواقعي ونحن لا ندرج ذلك بل نقول أنه يكفينا في جواز العمل بالآحاد  
 على ما بينهم من كلامهم، أمّا الحكم بكونه مدلولاً للخبرين موافقاً في الواقع أو العلم  
 بكونه موافقاً عنهم سواء علموا بكونه موافقاً للحكم الواقعي أم لا ويعلم موافقته  
 للحكم الواقعي بكونه موافقاً عليه أو مخالفاً عليه العامة فلهذا ذلك كما لا يخفى

أقول

أقول بخالفه الشيخ لما يدعي من الإجماع في كونه حكماً أو باجتماعاً أمّا تكونه إذا  
 كان الإجماع متفقاً لادله يظهر الدليل الجازم على انحصار الحق فيه فظهر له في  
 دونه تجازيه دليل حكم مطابق للإجماع المنقول فأيّد دليله بنقل الإجماع لانه  
 الإجماع المنقول لا ينقص عن مفاد خبر الواحد ان لم يرد عليه كما خبرها سائر  
 العلماء عنده ما نفاى النقيض وفي وجه آخر يظهر له رجحان دليله عكسها قال  
 سابقاً وهو مطابق للإجماع منقول عن الأول فهو دليله بنقل ذلك الإجماع  
 ليس عنده ما نفاى النقيض وقد يكون ما نفاى النقيض إذا كانه خبراً أو نقول ان  
 المنع من النقيض في النقيض والاعتقاد لا في الواقع وان كان خبراً لا يثبت ان نقل  
 الجماعين غلط لانهم لم يثبتوا النقل بشرط فيه الاطلاع الابتدائي وداخله  
 اكمال هذه امتنع النقل ان واحد ما لا امتناع القافية في مختلفي لاننا نقول ان  
 القافية لا تختلف الا ان نقول يجوز النقل في المختلف لا محتمل المحصل ان  
 في كل منهما او في احدها والاجماعات المحصلة الجامعة لا يشترط في تحقيقها  
 الاتفاق فليقع التناقض فيجوز ان تكون تلك الاجماعات اجماعاً مهيأة  
 بحصولها وهي تختلف باختلاف الاوقات في المسائل المتعددة بل في مسألة  
 واحدة في وقتين فلما جازى الى ما ذكره في الجواب عن ان الاجماعاً المختلفة  
 تحقق اذا وجد خبراً مشهوراً ليس لما ذكره من اجماعها راجية على الآخر الى ان  
 يؤدي الى كمال الخبر كما ذكره لان ذلك فرض بعيد لا يكاد يتحقق وكيف  
 يوجد خبراً مشهوراً في خلاف الحكم يتساويان في العرض على الكبار والشبه  
 عند أهل العامة وعمل الفرق وفي طه السند وفي الرواة في جميع ما يعتبر في  
 باب التراجيح وفي الدلالة على المسألة وفي تكررها في الكتب الى غير ذلك من  
 الاعتبارات حتى يبلغ كمال الخبر هذا شيء لا يكاد يقع وعلى مقتضى كلامه  
 ان كل الاجماع وما اختلفت مستنداتها الى روايات من هذا القبيل فيكون ان  
 يثبت



يكون ذلك أكثر الوقوع ولو كان أكثر العشر على غير من فضلا عن كثير حتى ان بعضهم  
 منع من وقوع غير من كل غير من بعضهم على كل وقوعه ولكنه قليل وأما  
 حكمه في الاخبار فلا يدل على وقوعه وإنما يدل على إمكانه الوقوع وما يشترط  
 من وقوعه كما في حكمه لغيره في السقطة الدالة على التحريم في العمل بالعام  
 والعمل بالخاص فالتقية لانه خاص حاكم على العام وما يظهر من بعض الظاهر  
 البعض فلعلم الامكان في النظر في القادة والشرع كما يحصل فيه التوقف  
 لبعض فالتقية في الحقيقة للتقصير أو للتقصير والافق الحقيقة ليس إلا العمل والتوقف  
 والتحريم من باب التسليم ليس من بل كل حكم غير جائز ليس من أيضا وأما التحريم  
 الحائز من التحريم لانه قد رتبته وليس حادثة في الحقيقة فاما قلنا حادثة يقول من حلال  
 يتي وعواجم يتي وشبهات يتي ذلك الخ لانه الشبهة حكمها في ظاهر الشرع  
 ظاهر وإنما حكم يكون شبهة للامتناع الذي عن القرين فحفظها طريق الامتناع  
 لكنه لا ينافي في بيان الحكم ففي الحقيقة ليس الحكم الاطلاقا او حراما وليس يحرم على  
 من له اهلية الاستسقاط يحصل نعم قد يكون الماحض من حكمه قاصر او مقصّر  
 في استقراء الوسخ فيحصل التوقف والتمرد لا ينافي ان العلم والاعلام كثير العمل  
 يتوقفون ويترددون وشأنهم من التقصير والتقصير لا ينافي قوله  
 حق ولكن لا يلزم من كونه حكمه لانه لا يحصل في حال او محتمل انه قد يعمل على  
 ثبت عنده ولو اجمع او انه سلك في قوله بالتوقف طريقه الماحض في الامتناع  
 اذ لم يكن حجة على العمل بالهوف لا مقتله الى غير ذلك من الامتناع فظهر  
 مما قرئنا ان الامتناع المتخلف ليس ما ذكره سببا له ولا مقتضاها  
 بعد ذلك وانما السبب كونها مقصلة خاصة على نحو ما سألنا في قوله وانما يكون  
 تناقضا الخ كلام ملحق بمقتضاه المقصود في الجملة الا ان الجارية عنه فيها  
 بما فيها من الفائدة في التحريم فيها المقصود مراده قوله ويجوز كونها موافقا للحق الواقعي  
 يكون بها عليه او مخالفا لما عليه العامة الخ فيه تفصيل يعلم مما سبق لك  
 معرفة

التقليد

ظ  
 وحجتها

نقول

والتحليل

معرفة

ويعتبر هذا القول ورتب التي ثبت  
وباب دخل واخر اشارة عام  
نابت

امساح الاجماع

معرفة هو لغة الحكم الواقع في الجموع عليه السبلون كائنات والفرقة المحقة  
كافة لا السبل عليها انما ياتي في الجموع فهي ما يحتمل في ما في لغة الجماعة فيه  
تفصيل هو ان ان اريد في الجموع الى لغة ما علم من مذهب العامة فهو ما يحتمل  
الامر به اذ يوجد من جملة ما علم من مذهبهم ومذهب الجماعة وان اريد  
به ما علم وما يحتمل بناء على ما هو الاثر لا ما يكون للثبوت اعلمها علمي مذهب  
العامة لانه مذهبهم مبنية على القياس والاراء والاستصحاب وعلى التنظيم  
بما يشوبه والاعراض والاعتراض ومقتضى الانقيصا في علمي ولا ياتي في  
الاجماع ما كان في الحق ولم يزل به احد منهم فيما علم ولا هو عندكم للمقولا  
باطل مع انهم انما ضلوا ذلك وخالفوا بيننا في السبل ذلك خلاف الحكم الواحي  
ونحو ان اريد في الجموع قولهم لم يقل به احد منهم لانه احكامهم منوطه بالاعتراض  
والشهور فان اريد به لغة السبل السوي في فهو ما علم هو لغة الحكم الواحي  
والاخر يحتمل ولا ياتي في بقول السبل في الحق فالله في الاشياء بما سواه قاله  
ومعها ان اتفاق الفرقة المحقة على حكمي الاحكام معتد تر في نفسه ثم يطرح  
واتفاق جماعة من فوائد الائمة على حكمي لا يكون حجة الا اذا علم انهم لا يفتقرون  
الى السبل في الاحكام مما يطرح من يتبع الادعاء استنادهم في الاحكام الشرعية  
الى الظواهر القرآنية في غير خطا في ذلك لسوء فهمهم ثم يثبت ذلك بلادة  
زيادة خالف الامام في مسئلتين الاولى انه زيادة تعقل الله لا واسطة  
بين الايمان والكفر لقوله ثم قل كما في فسر مؤمن والاعراض في قوله  
الواسطة بينها لقوله تعقلوا في الاصل كما واخو سببا الثانية ان زيادة  
تعقل الله لا يوجبها الا في عماد على السبل وان لم يثبتوا الا في علمهم  
وان كان لم اعرف قلنا السبل في علمهم فان لم يثبتوا في الاصول الحاصبي ان  
يكونوا الا بتم ارجوا ذلك من غير حقيقة الفوائد التي احيى زيادة انها  
باطلة ولها ليست بشي وانما خلاف ما التمس عليه مع انها لم تزل في السبل  
وخطا على في كتابي عن الاول والجمع الى في الجموع المحقق ان اجماع الفرقة

ذلك

منهم حكم

المحقق على حكم غير معتد إذا كان مقتضاها الاما دين المتواترة او المحفوظة بقوات  
 القطع على اهل البيت وسياقي غير بل يجب انما انتم وعن الثاني الواجب الى نفي الاما  
 المشهورة ان ذلك لا ينافي مع ما في عمارة والظاهر من نحوهم كما نوافل صحتهم  
 لا عنهم ثم ثلاثة حكم بن عتبة وغيره من فقهاء العامة وقيل عرفه صحتهم لا عنهم  
 كانت لهم مذهب فاسد فاستفادة من علوم اهل السنة والجماعة فما لفت لمناهب  
 اعلمهم من غيرة النبي واهل بيته الذين امر بالتمسك بهم بل كانت لهم مذهب  
 منكثرة في الجبر والتفصيل والجسيم ومنهم المشاهير والفقهاء بأسرهم سوى  
 كانوا لهم غلبة وبعد ان استقر امر رجوعوا الى الحق والسداد كما ذكره لا يكون  
 طعنا في زلزاله مما يكون ما راعى انه لا يفتي بشيء الا وهو مطابق لقول امامه  
 كيف لا وقد ورد في حقهم وحق غيره من سائر الخواص الامر بالتابعهم ولقد مضى  
 الذين منهم خضوعا وعجوها ولا سيما زلزلة فانه وردت فيه بعض مباداة ومع  
 غيره اخرى اخبار كثيرة تدل على الامر بالتابع وانتهى الامر الذي هو وادراك  
 وانتهى تحت العمدة فوق العدالة فان كانت الاخبار المتكثرة في حقها رتبها  
 خبر الحقيقة الذي لو بقي على ظاهره دل على كونه زلزلة لزم ان لا يقبل منه خبر  
 رماه عن امامه بل من له عدم جواز قبول خبرها صحت في احكام الذين فلا تد من  
 حمل على ان ذلك وقع منه في هذا امر بل هذا صريح وان الامر بالتابع  
 وقع من الامام عجل كامل وعام محيية بما مامهم قطعا وصريح علم المستفاد  
 من امامه وبما لا عفاه وسلاحه ووداهته فهو لا يخرج في فتواه عن مذهب  
 امامه قطعا غير انه مبتلى بعبادة العامة كثيرا لكونه كان منهم فاختار عنهم  
 فلهم لا يقبلون منه ما يتقاه عن امامه ويحكون عليه بالقرائن فتطرح المحاذرة  
 بينهم في ذلك فاذا اعيى عن رد الجواب رجع الى امامه وخاضه في الآيات  
 القرآنية على هذا في العامة ليستبي له الفتوى في التمسك ويكون وسيلة الى دفع  
 حجة المنكر عن قول كلامه في الاعتراض حبيبي على طريقته من امتناع الاطلاق  
 على الاجماع الا في من اصحاب الائمة ثم قد مر جوابه في الاول فقول له وانها

هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان

جماعة من خواص الائمة في الحق من جهة عدم تحقق الاجتماع بحجج الجماعة الا ان قول  
الا اذ علم انهم لا يستقيمون ولا يقرون بالاسماع من الامام من ليس بحجة وقد عرفت جوابه  
وتحقيقه وقوله وانما هو من شئنا انهم لم يجز في كثير من الاموال وفي جواب بعض  
المتأخرين الذين طالبا ببولكها وليس لنا فيه فيما نحن بصدده قائله كما لا يخفى ومنها  
ان محضه المرافقة صريحة في ان الاجتماع قد لا يكون مطابقا لقول الامام فان  
قول من رارة فيها نقى في مخالفتها فيما عليه الناس كاشفة عامة وخاصة والكتاب  
ان المراد بالناس في الخبر انهم المخالفون فقط لا طائفة الناس عليهم في اخيار  
الائمة ولا ريب ان اجماعهم ليس بحجة قطعا لعدم مطابقة لقول الامام  
بل في الحديث دلالة على ان الاجتماع في قارة رارة انما هو دم بطلان الحقيقة  
لما هو من ذلك غاية الامر ان هذا الاجتماع الذي يفتح بحال لقوله الامام من ليس  
بحجة ولكن من رارة لم يثبت له بعد لكونه حديثا الاسلام اقول جوابه عليه  
جوابه انما يصح قبل الاعتراض قال له ومنها ان فقير كلامهم على السماع  
مع تسليم غير كاف في المطلوب يجوز سهوهم في السماع وخطأهم في فهم  
المراد من السمعوي كما هو مشاهد في كثير من الموانع والجواب ان هذا اذا  
تشكك في مقابلة النصوص الدالة على الامر بانواعهم واخذ معاملة الذين منهم  
فلا يجوز الالتفات اليه وانما ان يجوز خطأ جماعة من الخاص الموقوفين  
بسيطهم وقله خبرهم عن الغلط في امر سمعوه من امامهم في غاية البعد  
جدد البين لا يخفى نيل رواية الواحد منهم ونقلها ولا يجوز تعديها مع  
سهو ولديها مع ان تطرق الائمة الى رواية لم يروها الا واحدة  
منهم اكثر من تطرق الائمة الى قولي جماعة بشئ سمعوه من امامهم  
واجمعوا عليه بكثير وكان ايضا يجوز خطأهم في فهم معنى المراد لاما ما فهم  
يدخل في الاحكام لان اكثرها مروية بالعلم ولو كان حجة بحججهم

ووفقنا للخروج ويقال  
هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه العقل والوجدان  
لم يكن فيه غش ولا خسر ولا خسر  
في الله كبروا لك الله ولا يلزم  
به الذي الحمد كبروا لك علم في  
عقلنا الرباني  
صلى الله عليه وآله  
ايضا في قوله



في فهم المعنى ما نغاي يقول فتواهم المسموع من اعنيهم كان ذلك ما نغاي قول  
وايايهم المسموعة من اعنيهم المنقولة بالمعنى وفتح هذا الباب بوجه عليم  
خوار الحل بالردايات التي لم يبق للشيعة اصل يعتمد عليه سواها ثم انهم  
استدلوا على جوبن خطايم في فهم المعنى المراد بآية الشيخ وجماعة وقع عندهم  
الخطايم في فهم المراد من حديث التميمي الذي استدلوا به على انه يجب الضرب  
للعسل ومعلوم انه مجرد دعوى ومن اين ثبت خطايم في الواقع بل جاز ان  
يكون الخطايم غيرهم والمقصود من عمدة الله على آية الكلام انما هو في خواص  
الائمة من الذين عاروا خطاب المشافهة وعلما عرفوا عنهم ثم فكافوا  
اعرف من غيرهم من المتأخرين بوجه الادلة من اقوال اعنيهم ثم وافعالهم  
وتقريراتهم فالنظر بهم في حسن الفهم قوي وان جاز عليهم الخطا فاننا نقول  
بعضهم بل نقول انهم ابعد عن الخطا من غيرهم اقول قول المعتز من غير كان  
في المطلوب بخوار سهوهم الخ ليس يصح لانه هذا الاحتمال اذا وردت باياتهم  
للايجاز دلي والاحتمال انما يبطل الاستدلال اذ كان مساويا اما اذ كان  
مردوبا فلا يصح لانه الظن والظاهر حجة مع انه السهو خلاف الاصل ثم  
انا اذا وقفنا على التحقيق قلنا ان المعروف عن مذهب الشيعة ومن اخبار  
اعنيهم الاعتماد على رواياتهم وعلى كتبهم التي رويها واغنا اعتمادا عليها لا  
اعنيهم بذلك وهذا الاشكال فيه فليس ذللك الا علم اعنيهم بمكانتهم لا يقع  
منهم سهو بخفي لانه لو خفي في مسئلة للمبراع بها لما تقدم من قوله في كمال  
انرا خالفا من ردهم وانما نقضوا ائمة لهم وطريق اخبارهم من شيوخهم  
في بيان ما يقع سهوا فخالفا للصواب وعملا ان ينصبوا لكل طريق الحق  
دليلا حقا او ما يكون حقا من نفي واجماع او استدلال بحجج لا يسجل في حكمه  
ان يكون اهل الحق على باطل او يكون في الله عن في ارضه يهملونه ما امروا  
باصلاحه مع علمهم به ولا يجوز ان يجهلوا شيئا من دين الله الذي جعلهم

قولا ما عليه فان كان سهوا من احد الرقاة في حصيل حفظها آخر ولا يجمعون  
على السهو ولا العقل وعدم فهم المراد حول هذا قلنا ان الاجماع دليل قطعي  
حينما يتفق بخلاف الجزم الجزم ان كان هذا قبل ان الاجماع فاطور بخير منواتي ولا  
يأس هذا القول الا ان قيل ان مقتدا الاجماع والجزم المتواتر سواء الا ان يبينها  
عينا وضوحا مطلقا اذ كل من منواتي اجماع ويعني الاجماع من منواتي كما اذا كان  
في جملة كثيرين وبعضهم ليس من منواتي كما اذا كان في غيرهم فلو خول خمسة فضاء على  
هذا عند من يشترط في التواتر الزيادة في الرقاة على اربعة واقاموا لم يشترط فقلنا  
الاجماع خبر متواتر والجزم المتواتر اجماع قطعي كما قد يتحقق الاجماع بمتنع السهو  
والعقل وعدم فهم المراد وقد عرفت كثيرهما يؤكد هذا فراجع هذا اوضح في  
في الجواب عن كل الوجه هو عرفه قوله في الله عز وجل في كل من منواتي  
المواضع ليس بمثل التواتر اذ جعل التواتر حقوق الاجماع لا حقوق الاجماع اذ لا نقول  
ان لا يكون من احد منهم سهوا وغلط ولا نقول اذ العمل السهو امتنع الاجماع ولا  
نقول اذ العمل السهو امتنع بحجته وانما نقول اذ الدليل على الحق الذي قررنا  
سابقا على حقوق الاجماع امتنع العمل السهو والغلط وعدم فهم المراد فانهم  
ويظهر من هذا ان قولهم في الجواب ثانيا ان يجوز خطأ جماعة عن احوال الحنفية  
بضبطهم الى بعيد عن القواب وما بعد هذا من كلامه وان كان هناك سببا للاعتراض  
لانه مصنوع عليه ملحق على الظاهر الا ان تفسيره بمعنى سمي فشرى وقوله في الجواب  
ثم انهم اسندوا على تجويز خطائهم في فهم المعنى المراد بآية الشيخ وجماعة دفعه عنهم  
الخطا في فهم المراد من حديث الترمذي اسندوا به على ان يجب التمسك بالاعتساف  
ومطوح التفسير دعوى من ان يثبت خطأهم في الواقع بل جاز ان يكون  
الخطا عن غيرهم الخ ليس على ما ينبغي لانه جعل اصابة الشيخ افعالا واكتفى الله في فهم  
هذا المعنى بمصيب وهو اقرار المصنف في غير التمسك بالاعتساف سيما القدر وسلام  
وابوا القلاع وابن ادراس فلو ان اللغاة وردت في بعض النسخ في بعض النسخ

مشاهد

ونحوها التي هي من الغسل فان قيل هلا طوى او جوب او واحدة واستجاب بالانوى  
 او بالخشية فيها مطلقا قلنا قد علم بالدليل استحالة تناقض اعتبارهم وان التعلق  
 ظاهر وعلم ان الحجة معدة كبر في هذا لا يرفع الا الغسل واحدة الا صغر في  
 الوضوء وهو طهارة صغرى كما ان الغسل طهارة كبرى ولا يربط ان الغسل يبيح البلع  
 من الغرض لانها محالة من الجوهر وهو السراب الكثر ولا يفسد اليد من الغرض  
 الثانية الجديدة او في ذلك وكثرة الفعل الدال على الجارية المتأنيب كبر الحدة  
 ولا سئل لم تكثر النقص الذي هو الجاني الماقوى في رفع الحدة لانه ان منهم  
 من لا يشترط العلو فلا فائدة في كثرة ما يحمل من التراب بل بسبب التقصير ان تلو  
 ان الحق استمرط العلو اذا امكن وان كان لطيفا ولا ينافي مع جواز التمسك بالحجر  
 للمكان ما حصل من العلو فيه من اعتبار نحوه ولو قيل لو كان كذلك لما جاز التمسك  
 بالحجر اذا كان محسولا او وقع عليه قطر قلنا ان الحكم العام ينطبق انما دقتا  
 ولا يفسر خلف بعض الاربطة في بعض الافراد ظاهر الجواز وجوب دها وخفاها  
 او وجودها فافهم مقامها مثل حصول الغلبة لطيفة منبهة في الماء بل لا يلا  
 تقيد في الماء الا انها في مثل المذابة والفرار كثر واطهر بل ولا وجودها  
 لما عاش في الماء كونه على ما يراه من علي في تحله او ما يصاحبه بل لك من  
 الرياح ولا على في الحكمة وقوف جميع المكلفين على ذلك بحجة بنو ابيهم ما وجدتم  
 الاربطة فتيقنوا بالافلا تخافونها وعدكم فائدية كل مكلف بالاشياء الدقيقة  
 التي لا يثبت عليها التواتر اليها فسئل اهل العفة عن هذا من الدين والكافي  
 يتلونها على ما يظهر وعلى الغالب ان كان في الواقع <sup>على</sup> التعلق على الاربطة  
 فلاننا في ذلك ايضا استجاب التقصير لان التقصير انما يذهب ما يشق البقرة  
 غلط من التراب ما لطف ويكفي ما لطف حصول عساه في نفس الامر وحققه  
 على نحو ما ذكرنا من انما عطفنا في ايضا قلنا نعم في سعة النساء صحتها  
 طبيا فافهم اوجوهكم ما يدرك من ذلك من غير لانه لو اراد به ذلك لما جاز

بالغلب

للتقصير

التعلق

ذلكم

على ما ذكرنا من انما عطفنا في ايضا قلنا نعم في سعة النساء صحتها  
 طبيا فافهم اوجوهكم ما يدرك من ذلك من غير لانه لو اراد به ذلك لما جاز

هذا في ما نأقوله انه في ذلك لبيان كيفية التيمم بالبيان التيمم به والالتزام  
 التي في سورة المائدة في ذلك بعد سورة الشافعي ولهذا كانت آية التيمم بالبيان التيمم  
 فان ثبت فيها غير فيكون الضربان للضرب السبب على ان الشرح مع هذا الجمع في  
 الاختيار بالاختيار المختص كحسنة زيادة عن ابي جعفر ثم قال ضرب واحد  
 للوضوء والغسل من اجابة ضرب بيدك حتى ياتي ثم تنفضها انفضة للوجوب  
 مرة لليدى وصحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله ع ان التيمم في الوضوء مرة  
 واحدة وعن اجابة مرتان وقد صرح في كتابي في وجوب الجمع بخوما ذكرنا  
 وروايتهم من كلامه في يد جبريل قال وما ورد من الاخبار التي تنص ان  
 الغرض من التيمم على جهة الاطلاق خبر ابن بكير عن زائدة عن ابي ثور عن ابي بانه  
 الضربة الثانية مستحبة في الغسل اذا قيل بالمشهور ان مطلقا على القول بها  
 الاخر فان ثبت ان ذلك قول لم وهو جمع بين الاختيار حسن مع الشرح ابراهيم  
 ابن سليمان القطني في شرح القيمة الشهيد قال في رد دليل المشهور  
 مع امكان حمل الزائد على الاسباب وهو استوجبه هذا الحمل المحقق في المحتسب  
 واستقر به صاحب التقاية وصاحب الماركت بعد ذكر امكان الحمل على الاسباب  
 حمل لا هو طرأ على ذلك الربط مطلقا ولكن صاحب الذخيرة فلا يكون على  
 كمال ما وقع منه عن عدم فهم المراد ولا خطأ بل سوابق وقوله  
 على ان الظاهر انما هو في خواص الامتثال الذي حازوا خطاب المشافهة بتأني  
 كلامه وتأييده لا يمتنع على حمل الحق ما يدعيه من الجاه وهذا فرق بين  
 وبين المتكلمين في صحة ما يدعيه من الجاه حسن الفرض بينهم بعدم الخطأ في  
 فنية المفهوم قال في منها التيمم العلم بانهم لا يتكلمون الا بقول الامام  
 ولا يقولون بشيء الا بعد السماع منه اى سماعه الى الاتفاق فلا ياتي  
 احد على الاطلاق فاجواب انه قد ثبت سابقا ان هذا العلم انما يحصل من

واذا التيمم يسول  
 هكذا ولكن يدرك كانه منه بد  
 فامسحوا

هذا حكم بالغلط



من تتبع احوالهم والاطلاع على تقويمهم وديانهم وهو مختلف باختلاف  
 اوصافهم فقد يحصل بالشيء بل الواحد وقد حصل بعشرة بل بعشرين اقل  
 وهذا مثل ما سبق ولكن كلام المعترض محقق على ما مر هو وليس من جوابه  
 جواب ملائمة بقية فانه قول انه هذا العلم يحصل لشيء لا يشي على معرفة  
 بالاجماع فانه لما قيل ان يقول ثبت عندنا العلم بالشيء فلا يحتاج الى الاتفاق  
 بل الواحد يكفي وانما على ما مر تراه فانه الواحد لا يتردد على كل فرض على  
 الواحد الصحيح الصحيح الدلالة ولا يشي به عندنا ما يشي بالاجماع للعلم لا  
 السابقة فراجع ولا عبرة بمجرد الاتفاق على انه قول وقد حصل بعشرة  
 بل بعشرين فما في قول سابقا بالعبارة بالثقل لا يغيره وهذا هو  
 لما رضى الاجماع واكثر قلتم ايجز لانه دلالة على قول الامام ع بتفصيله  
 بخلاف الاجماع وظاهر كلامه انه الواحد قد لا يحصل به العلم وهذا خلاف  
 ما قال من انهم لا يقولون الا بالثقل ويلزمه مع ذلك انه الواحد كاف  
 لانه لا يقول الا على سماع من الامام ع قال فثبت انهم ليس عليهم فتاوى  
 مجردة عن الاسناد الى الامام ع لانه من عاداتهم انهم اذا سئلوا عن  
 من الامام ع شيئا استدلوا به ويجوز ان هذا غير مسلم بل كيف ما يقو  
 بالحكم ولا يترددون باستادته الى الامام ع ثم عليه او لا بل غير ضار  
 وكثير من الاهداء بيننا طرفة عين لا لا استبعادا بل بالثقة يقتضي الاتفاق  
 بقول العامة لا يقول الامام ع من غير ثقل عنه غير موجبة فانه الشبهة  
 كما تكون بالوجه الاول يكون بالوجه الثاني فما استشهد به على وجه  
 الوجه الاول يقتضي الوجه الثاني وعلى تقدير تسليم الدعوى يتم المطلوب  
 ايضا فانه ثقل الشيخ مثلا اجماعهم على الرقابة دون رعاياهم هو  
 تعرف من اهلهم وهذا يجب على خصم بقوله فلا يجوز له رد الجماعات

هذا هو العلم  
 الذي لا يشي  
 بالاجماع  
 بل بالثقل  
 لا يغيره  
 وهذا هو  
 لما رضى  
 الاجماع  
 واكثر  
 قلتم ايجز  
 لانه دلالة  
 على قول  
 الامام ع  
 بتفصيله  
 بخلاف  
 الاجماع  
 وظاهر  
 كلامه انه  
 الواحد قد  
 لا يحصل  
 به العلم  
 وهذا خلاف  
 ما قال من  
 انهم لا  
 يقولون  
 الا بالثقل  
 ويلزمه  
 مع ذلك  
 انه الواحد  
 كاف  
 لانه لا  
 يقول  
 الا على  
 سماع من  
 الامام ع  
 قال فثبت  
 انهم ليس  
 عليهم  
 فتاوى  
 مجردة عن  
 الاسناد  
 الى الامام  
 ع لانه من  
 عاداتهم  
 انهم اذا  
 سئلوا عن  
 من الامام  
 ع شيئا  
 استدلوا  
 به ويجوز  
 ان هذا  
 غير مسلم  
 بل كيف  
 ما يقو

لو ادب اجماعهم ع

إذ

كان

الشيخ واضرب وهذا حالها أقول هو ذا البعض من أئمتهم لا يقولون بعين  
 قول الإمام م ما كان له لهم فتاوى حتى يحصل باقائها لاجماع وأما فتاويهم  
 منونة الاختيار فلا يلتزم من دعويهم الإجماع حجة الإجماع وإن كان عليهم  
 حجة لا يوجب حجة النقص وهو حجة على جارية هذا الشيخ قال ومنها أنه  
 دعوى وجود كذب أصحاب الأئمة ثم ضلوا عن معلوميتها في عصره فقد علم على  
 الشيخ كالطيني والصدوق بعيدة عن الانصاف الخ فاجاب بآية العلم يحصل  
 الكل فلا ريب في حصول البعض وهو كان الخ إلى أن قال ومنها أنه لا اطلاع  
 على هذا هبوا لا علم لا على اطلاع على ما يروى عنهم فضلا عن هذا هبوا هم  
 واجواب أنه لا يحتاج إلى أن يطلع على ما يروى عنهم إلا من حاول إثبات الإجماع  
 الحقيقي المرد في أصول الفقه وحصيله أصعب من صيد العنقا عولنا من  
 حاشا كل إثبات افتاد جماعة من خواص الأئمة على حكم رواية وقوى ظاهر الخ  
 إلى ذلك بل هو أسهل من شرب ماء د الماء على السيد والشيخ ومن قبلها  
 أقول وأيضا كلام البعض من حجة عليه وعلى هارث ويكنى من جوابه  
 بالائتفاء يحصل البعض من المتقدمين الائتفاء يحصل البعض من المتأخرين  
 فإن كان أنما قيل من المتقدمين حسن الظن بغيرهم كما ذكر سابقا في فهم واحد  
 الإمام م عند نقل الحديث بلحني وعدم السهو في النقل فكذلك المتأخرون  
 فانهم أهل لذلك لانه منهم من لا يكاد يوجد مثله في المتقدمين في النقل  
 والفهم إلا أن يقول بأنهم يجوزون بالرأي والقياس والاستحسان واللا  
 يلتزم ما يلتزمه المتقدمين قال وهو ثمرة في الإجماع وبقيها أموي  
 الأول أنه الإجماع الذي يوجبها علماء الإمامية في مصنفاتهم المهمة  
 أنه أرادوا بها الإجماع الحقيقي في جميع المواضع فهو كذا يجب لا يجوز

الافتائية

نسبته اليهم فهم وان ارادوا به معنى غير هذا فله صور احدها ما يكون  
 منتقلا ووجه ظهور الائمة وروايت المشهور بين خواصهم رواية اوفى  
 اور رواية وفوى لعدم الظفر بالخالف حتى دعوى الاجماع قد دعوى الاجماع  
 من المتأخرين كالفاضل والمشهدين واصر ايهم من غير نقل من المتقدمين  
 غير مستقيم لعدم امكان اطلاعهم واقام مثل السيد والشيخ ومن تقدم عليها  
 فيمكن اطلاعهم عليه من غير جهة النقل لمعرفتهم بنفسه الاجماعه وتبين  
 ذلك عليهم لوجود الاصول الاربعة كلها او بعضها عندهم فيكون غاية الاجماع  
 عندهم الشهرة او عدم وجود الخالف ولا مرية في محبة هذا الاجماع اقول  
 قوله ان ارادوا بها الاجماع الحقيقي الى ليس علة قد هو جوابه في عدة  
 مواضع وكيف يكون كذا وكثير من المسائل ادعى فيها الاجماع الحقيقي  
 كله كالمكان الخالف هو جود في الصدر الاول بحسب ما يستحق على طريقة دعوى  
 الاجماع كقول الصدوق بان ماء الورد يرفع الحدة مطلقا ذلك النوع  
 ليس يوافق بنفسه لانه ليس بحدث الى غير ذلك ثم افترض خلافا قال لا يصح  
 ادعوايتها وفي نظايرها الاجماع وهو اجماع حقيقي سواء وجد سابقا الخالف  
 لانقرضه وانقرض قوله كذب بحسب الامور نسبة اليهم ثم قوله  
 وروايت المشهور بين خواصهم الخ ان الاديبي حجة الشهرة فقد من الكلام  
 عليها وانها لا حجة فيها الا على الخو الذي مررناه فانها اجماع ووجه سواء  
 كان رواية او رواية وفوى حتما عدم الظفر بالخالف مبدع  
 الاجماع فان دلة الدليل القاطع على خطأ الخالف لو فرض وجوده كما اخذ  
 على دعوى قول الامام فهو اجماع لا فرق بين المتقدمين وغيرهم والافرق  
 مقابله بدليل الفرق المحيتر واقام مثل فرقة بين السيد والشيخ ومن قبلها

كذب بحسب

وهي بعد هي اقل من الشيء لانه استدل بالام على الفرق بان هو لا يتيسر عليهم لوجود  
 الاصول عندهم لا ينهض بالشيء لانهم ان كان استيقضاهم واعتبارهم وانقطاع  
 معتبرا يقول عليه فلا ريب لانه المتأخرين وان لم يصل اليهم الاصول فقد وصل  
 اليهم كتبهم وصلت اليهم الاصول وهي معتبرة كالاصول بل احسن منها لانه  
 الاصول ليس كلها تعتبر وكتبهم هو الكتاب كلها معتبرة انجبها اصل الاصول المختارة من  
 يعتبر انجبها كالسند والشيء ومن قبلها ما اعتمد المتأخرين الا على ما  
 هو معتدل فلا فرق مع انه عند المتأخرين في ما عند المتقدمين من الفرق في غالبها  
 من شهر لا خبر وتكرره في كثير من الاصول يعرفونها بوجوهها في كتبهم  
 وان لم توجد عندهم الاصول لانه العلة في الخلق اذا راها احدنا  
 ابتداء في السند يذكر صاحب الاصل ويعرف وجود الخبر في اصل ذلك  
 المتأخر المبتدئ به في السند يذكر صاحب كتابه يقول الشيخ في كتابي الاخبار  
 مثلا الحسين بن سعيد وهو لم يلقه وانما صدر به السند لذلك لانه على انه  
 اخذ من اصله فكذلك اذا اخذ من جامع البرقي قال في اصل السند  
 احمد بن محمد بن ابي نصر بل قد عرفت عادة نقل الاخبار بذلك وكذلك  
 يعرفون عمل الايجاب بذلك الخبر من استدل اليهم به على احكامهم وعلم  
 عملهم به يعلمهم له على الحال البعيدة والقص في روايه ودلالة العرض  
 على الكتاب والسنة وعلى مذاهبة الجمهور وبما يجزله في الخبرين بل كلها  
 لا كما دعت على المتأخرين وعندهم زيادة في اثره لا كما يحصل للسند  
 كما نفا من احد القائلين كما سطر اركانهم بعد الاختلاف على قولين  
 وانقلاب المشهور بزيادة ارباب العكس وانقطاع حكم يقية سلفه جميعها  
 وحقه علم يقية مجردة لم تكن قبل ولا لاحقا للمجدد عند النظر في اوجهه

انما  
 انما



السابق من الواردات الالهية التي سخرت بنظر الحجة ثم الحافظ للشيعة  
 لئلا يرفع الحق عن اهله وهذا اعظم من كل شيء الى غير ذلك في عرفنا  
 فترناه ظهر له يقينا انه المتعصبي الذي اليهم الحكم اولى من المتقدمين بكل  
 اعتبار وادلة هذه كفر والشيعة من الاعتبار وصحها لا اعتبار ليس  
 عليها اعتبار ولكني اقول كما قال محال كظم الامر في سنة كبحي للصيانة  
 واد كل انعامه نوحا قال له الثاني لا يكون منعقد في زمان الغيبة  
 المتعصبي على طبق قول واحد من الائمة ثم وان لم يكن صاحب الحق في علم والاطلاع  
 على موافقة قوله لقولهم حاصل بالقرائن المعروفة بالشيعة بل احاديث  
 بالآثار يشهد لهم ايضا بل ربما في الهم للعبيد بخصوصهم بتوقيع الائمة  
 كما هو اقول قوله بالقرائن المعروفة الى غير ذلك انه المتعصبي لما يكون  
 حجة عنده لانهم لا يلقون على قوله على قوله فقولهم حقا لقوله الذي هو  
 بشرط اعتبار حجة الامام وقد هو ما ينحصر في جوابه فقول بل احاديث  
 الاثر بانعاشهم الخ ليس به لانه ان كان الامر بانعاشهم مخصوصا بان ذلك  
 وجب لافذ عنهم ولم يجز الاجتهاد في مقابلة قولهم واقوالهم مختلفة ولا  
 يجوز الترجيح فيها لان غيرهم لم يؤمر بانعاشهم فلا يعتبر نظره في حق  
 بعد لهم العمل بل ما علم عنهم التقوى واختلف هذا لا يقول به هو في ائمة  
 الهدى بل يقول بالائمة النظر والشرح ومن كان له فلاح في الترتيب  
 ما مورايانعة والافوا وان يعرف عن ليس في حال القول حجة ولا  
 في المسئلة عنه جواب كما قال الحق في قال له الثالث ما يكون منعقد  
 في زمان الغيبة الكبرى بين اصحابنا المتعصبي وليس هل الحجة عندي  
 غمائية الشهرة بينهم ولعل اصلها من الشيعة على عارفة والا حجة في

بالعلم المانع من الاتفاق بعينه على مردودها مكان استنادهم الى ما يقرب  
 وليس يدل على لا اطلاع عليه فان القول في حقيقة الخلق اقول قوله  
 ليس هذا بحجة عندى ليس بحجة عندى والحكم يقتضى ان يعرف الرجال بالحق لا بالحق  
 يعرف الحق بالرجال ولا في البيان في عدة مواضع من هذه الرسالة <sup>مفسرة</sup>  
 لا جاعا عنهم في الشهرة غلط لما مر على انه قد في الشهرة تكون حجة  
 في حال ثم نقول كيف تكون شهرة المتقدمين حجة على من ذهب واحد  
 ولا يجوز ان يكون المتقدمون على خلاف المتقدمين والا كان الخطأ عند المتقدمين  
 لانهم في طريقهم وعند هبهم ولا يجوز ان يكون في كل وجه فاعلموا على سبيل  
 الاتصال لانه لو كان كذا لا شهرة او ما من يدعي ذلك فانا نجد ويعمل في اكثر مسائله بطريق  
 المتأخرين فيقول على القول في الحقيقة فتسلك اصنف طرق المتأخرين اذا  
 اعوزهم الجدل لانه لم يكن من اهل الحق ودينه الحار طريقهم ولم يسمع  
 منهم كان محكي باغا لما في معرفة الحق الذي يرتفعه الشارح لانه يحكم  
 بحقيقة بطلان القول بانواعه وديني في جميع احكامه اليقينية اما صرحا او اشارا  
 واذا قيل بالحق اذ يحكي ان يقيني حتى انا وهدنا في حق بالحق في المسئلة  
 ويخالف القائل فيها بمخالفة وتقول بان ذلك مطابقي للحكم الواقعي وسوحيكم  
 ببطلان القول في الفقه في نفس الامر واذا قيل له ما الفرق بينكما قال نحن  
 لسنا من اصحاب القول وانما قلنا يقيني ويحكم بما لا يعلم ولا شك في هذا <sup>كلامه باليقيني</sup>  
 فكل مسألة حكم بها لا في يقيني فواخذها حكم على حكم على نفسه <sup>كلامه باليقيني</sup>  
 راد لو خص الله مسئلة على نفسه والحكم بالحق اذا قلنا باليقيني <sup>مفسرة</sup>  
 معقولة من تأمى بها مردودة فمضى الحكم ولو كان هذا في غايتها لا بد  
 على زعمه فان كان الاولون عامليين بالحق اذا اعوز اليقيني كما يعلمه هو

ولا تكون شهرة المتأخرين  
 حجة وهم كلهم

فإنهم كما لم يثبتوا بالاعتقاد إلى العمل بالحق إذ لم يكن لهم طريق إلى  
ولهذا أتوا في تركه اختياراً للقاء إذا قام الإجماع لذلك وهذا هو مقتضى الاعتقاد  
فيها ولا يشك في ذلك بل لو كان عند أحد منهم ظناً أنه اجتمع في تركه أحد على العمل  
بالأقوى لسقوطه بالحرف حدسهم وحسهم في ترك ذلك التبعي لئلا يثبتوا  
سعيهم وعظم الجرم وإن لم يكن الأول في العمل بالحق في جهلهم بل في  
من يعلم قائماً بطريقهم فكل من لم يثبتهم عنقرضه والمنقرض باطل لأن الحق  
بشجرة أصلها ثابت وقولها فرع أصلها من الشيخ قد مر جوابها وجواب  
أن يكون ما نقلوه من الشهرة أنها مستفاد من كتب الشيخ والسيد المحدث  
وابن زهرية وابن خزيمة وسائر واضعيهم في المانع منها ثم وقول الإجماع  
بالحالة التي مرودها سبق من اختيار الحق عن فقد اليقين وبما أجاب  
به من اعتراض في نفي حجية الإجماع في قوله ومنها أنه خص كلامهم على السماع  
فراجع وقوله فأنه القوة مظنة الخطأ فكأنه لا يثبت إلا لالة الشك في غيره  
في موضع من الأحكام لا يتقسط وإن خصص فهو حق لكنه ليس محل النزاع  
قاله الثاني الظاهر من دليل من حجة الإجماع جميع أنواع نفي  
حجته القطعية فلا أقل من أن نفي حجية الهيئة فلا وجه للاعتراض  
عنه ولو لم يكن بالهيئة فاقول مرة إجماعات السيد والشيخ لورودها في  
في صورة النزاع الشهيد الثاني فثبت أنه الشيخ في يد الإجماع على العمل  
بالتجيز والحال أنه يثبت الإجماع على عدم مرة آخره فثبت أنه يثبت الإجماع  
الخصم فأنه يثبت وجود الخلاف أقول قوله الظاهر من الحل الظاهر من  
أدلة بطلان بالهيئة لالة لا يكون حجة قطعية لالة لا كل ما يحتمل يثبت  
بها القطعية ولا اشكال في ذلك هذا وما قيل في الإجماع المنقول فالحال

بقي

الاجماع

به في نفس ثبوتها في محليتها وما قيل ان حكمها انما هو لا ينفك الا ان  
قد قيل انما ذلك في المنقول عن المحقق او المحقق الخ فانه عند من لا يحصل له  
فاما اسكال فانه لا ينفك القطع وقد بيناه ذلك وبرهانه وقولنا ان  
الشيخ الخ ليس بظاهر لاحتمال ان يكون الشهيد به انما فعل ذلك لانه ظهر له الدليل  
على عدم اخبار الحق في المنقول فيه الاجماع فيما مر عنه رده لعدم ثبوت  
لاحتمال المحقق اذ علم صحة النقل للدليل وبالحجة فليس رده لذلك رجحا  
للاجماع وكيف لا واكثر استدلاله به الا انه في كثير من الموارد يستدل على  
المسئلة ويورد الدليل ويؤيده بنقل الاجماع عن السيد والشيخ ولعلنا لم نأت  
بقرينة الشيخ يريد الاجماع كصحة لانه لو كان كذلك لكانت احواله ان كان في مطوم  
النسب لم يرد الاجماع بذلك الشهيد وان كان بهجول النسب لم يبلغ الشيخ  
الاجماع كصحة وان ادعى المحقق لم يقر ذلك رده الشهيد لعدم حصول ذلك  
له والشهيد به لا يحصل هذا المسئلة وهو في اهل الفرق ولا ينافي في ذلك انما يقع  
منه ما ينافي هذا الكلام لانه لا يستلزم عن العقول هو ولا غيره الا في عظمته  
قال به في سري الوهم في عصرنا هذا الى ابطال اجاعات فقها نانا الاولين  
والاخرين حتى في صورة عدم وجود الخالف لعدم تحقق الاجماع في نفسه ولعدم  
الاطلاع عليه بل هو ثقة على معارفه فتاوى علماء الامام المفسرين في الاقطار  
ومثل هذا الاجماع متعلق بحصوله وقد عيبه كاذب فلان بوجه في نقل تلك  
الاجاعات وطعنوا فيها ونسبوه الى الجهل وانه سبب ذلك مخالفتهم لعلماء  
العامة فاقبلوا من اصولهم وهو قد في علماء الشريعة اذ ما منهم احد  
الذين يعمل بالاجماع سيما السيد والمحقق والمحدث وثقة الاسلام ورجال الحديث  
وامثالهم من هو في دعائهم او قبلهم والحق انهم يفتنونهم في نقلهم احوال  
العامة ولا يفتنونهم في دعائهم الخامة مع انهم يفتنونهم في نقلهم  
الحواليات وكان لا نسب انهم لا يفتنونهم لانهم لا يفتنونهم على

منه

النفقة الاولى والاخرى  
في الاجماع  
نقلهم



حقيقة ان يجلوه على اقرب مجازاته وهو الشهرة او عدم وجود الخاف  
 او الابعاء على عدم رد الحكم او الابعاء على زيادة الحكم بمعنى بلديتها في كتب  
 اصحاب الائمة كما اعتمدوا عليهم الشهيد الاول في الذكرى بخود ذلك قول  
 انما سري الوهم من عدم التورع ومن الخزي في الاقدام على ما لا يعلم فكانت  
 النفوس تلجج اليه بوجوبه بمعنى انه من شأنها ان لا يحب الدخول تحت حكمه لئلا  
 يتبها وعظم دعويها فلا تقبل الدخول تحت طاعته عندها الا فسل فلان انقلد  
 على القول بغير علم وعلى انكارها لم يعلم لاجل اغواضها الفاسدة فان كان من فوائدها  
 في مسئلة مرد وراة محسوسة جادتها كك انما دعيها غلبا وانما دعيها  
 كراهة الفضيحة بين امثالها وان الناس طلبوا الحق بدون ملاحظة الاعراض  
 الفاسدة لم يتفقوا وان كانوا مختلفين في النظر لانهم متفقون على الفطرة  
 التي فطرهم الله عليها لانه الذي يجرده من الناس ان يتبعوا وصري النعم  
 طلبها لا يعلم من يعلم غير مستكشف ولا مستبكر ولا مبرر في الجهل فلو انهم  
 تسألوا من يقول بحجة الابعاء من العارفين به ويقيمونها واذعروا عليها  
 دليل صولم يرضه قال عبد علي ولا يستكشف كراهة ان تقاتل بلدي فان ذلك  
 غير من ان يكون عندنا طوكا نواكله لا نقفوا على حقوق هذه الداء انفسا  
 وضع التورع فيما هو متفق عليه في التورع فيه وفي ذلك انكر الابعاء  
 حجة على طريقته الشيعية للعدم حقيقة في نفسه والعدم امكن الاطلاع  
 عليه لتوقفه على معرفة فتاوى علماء الاعصار المنتشر في الاقطار الشيعية  
 لا يثبت ذلك عليه في ايمان الاطلاع لا يتوقف على ذلك وقوله في قول  
 هذا الابعاء متعذر موصول وقد عي كاذب باطل لانه لا يكثر وجود مسائل  
 متفق عليها بين مجاز ان جميع العلماء المنتشر في اقطار الارض متفقون

بيان  
وانتقم

للمعصية التي لا تليق بها

النسائل فيها

عليها

عليها كوجوب المسح في الوضوء ونحوه متعده <sup>الحج</sup> على الثاني وبالاستماع وكلامه  
 هذا ولان كان في مقام الرد على منكري حجة الاجماع <sup>اللاتي</sup> هي لا يقول بها  
 قاله الثالث لا ريب ان اجماع الامامية ان <sup>الحق</sup> فهو حجة قطعا للقطع  
 بدخول قول المصوم في جملة اقوالهم لكنه قال ان تحقيقه في غير موضع  
 الدين اوضر من بيان المذهب <sup>الحق</sup> في غيرها <sup>الاشهر</sup> من ان يذكر ولا ينبغي  
 الالتفات الى اجماعات المتأخرين لعدم القطع بدخول قول المصومين  
 هذا على قطع به في زمن ابن ادريس وما شاكله الى يومنا هذا ولو ان  
 به المشهور بينهم لم يكن حجة <sup>كافية</sup> في اجماع كل اجماع يدعى في كلام الله  
 مما يترتب عن عصر الشيخ الزمانا هذا وليس مستند الى نقل متواتر او احاد  
 عبيد تعتبر الاما د فلا يدري ان يولد به الشهرة ثم ذكر ان يمكن الاطلاع على  
 الاجماع في الزمان القاصر <sup>من</sup> لعصر ظهور المائة علما كان العلم بقوالهم  
 فيمكن فيه حصول الاجماع والعلم به طريق البتة <sup>اقول</sup> قولهم <sup>والخلاف</sup> في اشهر  
 من ان يذكر قد تقدم ما يصلح جوابا له ونقضا لقولهم <sup>اللاتي</sup> في باطل  
 اما اولا فقد اثبتنا اللغات فتبينه غير مسموع وسراج ما مضى <sup>واما</sup> ثانيا  
 فلا تفيهم اللغات اليه جعله متفرعا على وقوع الخلاف وليس كما وقع فيه  
 لخلافه بل يقتضيه اجماع وقوع الخلاف ليس دليلا وباق الكلام قد مر الكلام فيه  
 قاله وعلى هذا لا حاجة الى اعتدال الشهيد الاول مع انه احسن الادب مع  
 مشايخنا المتقدمين <sup>واما</sup> الشهيد الثاني فقد اساء الادب معهم كثيرا  
 بعد ان اورد ما يقرر به عن ارباب مسئلة ادعى <sup>في</sup> الشبهة الاجماع و  
 ليس كذلك قاله واوردنا هذه المسائل للثبوت على ان لا يغفل القدر بدعوى الاجماع  
 فقد وقع فيه الخطا والجملة كثيرة من كل واحد من الفقهاء فيما من <sup>الشيخ</sup>

في غير ما  
 ينبغي

على علم اللغات  
 على علوم تحقيق

ولما نقلت وفيه سر من الخلف السيد والشيخ وغيرها ونسبتهم الى الحجاز فتم مع  
 نال من نفسه في لسان كثير من أهلها نقل عنه في ربه في وجود غسل القطعة  
 اذا كان فيها عظم قال في هذا الحكم ذكره الشيخ انه واثبها فاحتج عليه في خلاف  
 بالجماع البصري ولما عترف جميع من الاصحاب بعدم الوقوف على نص في ذلك لكن  
 قال في حقه انه نقل الاجماع من الشيخ كاف في ثبوت الحكم بل ربما كان أقوى من  
 النص فهو هنا في الاستدلال من الشيخ وغيره في دعوى الاجماع و  
 المياخذ في تكرارها قولنا ان مقام الشهيد ارفع من انه يحمل كل العمل بان ينسب  
 الاجماع ويصح في الشيخ وغيره ولكن لم مقامه والكلمة محال وان كنا نحس  
 عليه الغفلة واخطأ ولكن يبقى لك ان الاجماع المتقوله ليس من قبل الاجماع  
 مجيد بل في فيها مجرد النقل وتكون بحجج ثابتة فادع مقادها بل هي  
 فيل المسائل الماجها دية فيجزي فيها التبرجج الخلاف في شرائط الحجج من جهة  
 معرفة دخول قول المعصوم في الفرائض الدالة على ذلك قلنا وقع الخطأ و  
 أعماله المتابع من التقليد فيه فلعدم العمدة واما احتمال الحجاز فتم فلا مكان  
 الاعمال على نقل الثقة لانه من رتبة دالة ذلك راجع الحصول القطع للعدل  
 فيكون في حقه وان كان لما يكون ذلك في غيره بل لا بد من الاطلاع على الامثلة  
 في النقل حيث يمكن تعلم هل المتقوله ضروري او ممكن او مشهور في او غير ذلك  
 ولما يكون في النقل بدو النظر في قوله انه اساء الادب معها كتره  
 لانه التكرار على الشهيد في اساءة الادب مع الشيخ والسيد حمل ينسب على نفسه  
 في اساءة الادب مع الفقيه مثل السيد والشيخ مثل الشيخ وقوله مع  
 في هذه المسألة فاعمل على طهارة ما كان كثير منها ما نقل عنه في المراسل لا يلزم الماتقنة  
 بل معنى كلام الشهيد كما قلنا انه حصل له النقل بنقل الشيخ في موضعين في  
 لا يحصل لان قولنا انه ما اذا يحصل النقل حصوله عن رجاء الحكم في القضية  
 الشيخ

ذلك

التي بنية التي اشار اليها الصادق ع في مقوله بغيره بغيره يقول وعرفنا  
 فانه العالم يتغير من الله فيكون الدليل ما رانا نظره ومطابقا ولو كان  
 في الحقيقة نظره ما كان الدليل بدلا له اذ اننا رانا الدليل يتغير مع تغير  
 لعدم المرجح الاثرى لا يتغير كل دليل وانما يتغير ما يوافق وتغير الشيء لا على  
 كونه من الدلالة يتغير منه العالم بما يوافق وتكون الموافقة عند ذلك لا على وقوعه  
 ذلك النقل الحاصل على ما لا يخفى من جهة فكل الموافقة عند ذلك لا على  
 احتمال الخطا ~~الذي لا يخفى~~ لا يخفى على غير ذلك النقل بدون النقل فيه الى  
 ان يحصل الموافقة فانهم لاشارة قالوه وقد بينا مما مر ان مثل هذا الشئ  
 العظيم مبني على ان طريق المتقين والمؤمنين واحدة وليس كذلك فلما ان  
 نقول ان المتقين انما يكون بهذا الموضع الذي يخرج احدتها العامة لاجل  
 النواهي بما لا يتكررون لاجل ان ذلك دليل عند الحكماء ان كل عند المؤمن  
 والاجماع من اشهر ادلتهم فلا ينبغي لبنيهم الى الجمل وان ذلك بسبب انهم  
 والجميع سرائر لكن لا بد وان يوافق الاجماع التام في اتفاق الاراء فان  
 من خصات العامة قطعا يدل على ذلك ما رآه في الكافي من جملة رسا  
 كتبها الصادق ع الى ابيها يقول فيها ووجدت رسول الله ص قبل موت  
 فقالوا نحن نعلم ما يقضي الله بنية من يستحق ان نأخذ بما اجمع عليه ائمتنا  
 التامة ثم قال ع في احد الحديث على الله ولا يقوى ضلالة من اخذ بذلك  
 فاجاب عن السيد والشيخ ما رآه ان ارجح الدلائل في اتفاق الاراء  
 قولهم ان اجماع العامة القاطنة بذلك وان اردوا به التام في اتفاق  
 القاطنة فهذا هو الحق الذي لا يخفى من رآه اقول لو لم يكن كذا يعني ان شرطه  
 المتفق عليه ليس مثل طريقه انما هو من ليس بشي مما بينا سابقا ان الطريق

والحق في حق  
 بيان

به

قوله



واحدة ولا لزوم لقطع الحق وان تقام في وقت من زمان التكليف عن القوة  
المحققة فقولنا ان نقول انما نعلم هذه الاصول الى مصنوع في حق  
المناخريين ليس كهم بان الاجماع عندهم لا يكون حجة الا اذا كان كاشفا  
عن قول المعصوم وهو من نقل ذلك عنهم وكسبتهم مشيئة بذلك  
فلما على المناخريين بقوله كما انك باطل وقولهم بهتان وقولهم فلا  
يلتزم نسبتهم الى الجمل يعني المتقدمين معارض بالقول الحق انه لا يجوز نسبة  
المناخريين الى الجمل ولو قلنا بالطريق الاولى لم يكن خطأ لما بينت سابقا من  
اختصاص المناخريين بمزايا الاحتمالات المتعددة مع ان ما استقر من المذهب  
مع ادلة وتواضعه وما اتفق عليه وما اختلف فيه ودرجات اليهم طلبة  
من جهة المخالفة مع العامة فالمتقدمون أشد حادة من جهة ان الطبع  
نسرا في فلا ريب ان المتقدمين يكاف عليهم من ذلك أشد من المناخريين  
للقطاط الاحكام والحكام في عصر المتقدمين بخلاف المناخريين وليس  
في الحديث على المناخريين طعن بوجه ما حكا علم السيد الشيخ واضحا  
من الارادة الحسنه بانهم ان ارادوا التماسي عن اتفاق الراء الى اخر كلامه  
فهو في حق المناخريين بالطريق الاولى لما ان المناخريين لا يكادون يرون  
التناسي عن الراء قط وما يتوهم من عبادات بعضهم فهو امالاته وقد ظهر  
له تحقيق دخول قول المعصوم في ذلك ولم يظهر اخره الناظر في عبادات  
اذا غلط في التعبير عن هذا المعنى فانه راد على غيره دليل الجمل اجماع ذلك  
الجزء على ذلك ليبتل صوابه في الخطأ في الارادة لذلك سهواً ومن حجب  
منهم الى اعتبار حجية حجة الشهرة كما سبق انما يزعم ان ذلك حصل منه  
قوة القدر في قول كلام المعصوم على كل نقل في السنة لا يعتبر في

بهاه انما نفعه ديا بطلع ومنه قوله  
 بل تاتيه بغيره فبهم وبهذه ايضا  
 قال عليه السلام ديا بطلع وبهاه  
 اي بغيره فبهم وبهذه ايضا

الاراء ولا اتفاقها في الدين كما لم يقدح قول المجتهدين والمذاهب عليهم  
 لهم قال الخليل سبيل مختلف علما في مسائل الشريعة اختلاف انظارهم علم اي جهنم وخير يهت  
 وصاحبها كما هو خارجي سائر الامة وسبيل مختلف في المسائل المنصوص بوزن طرف مناهل  
 فسيب اختلاف الارقايات ظاهرة وقل ما وجد فيه التوافق في جميع شروطين من شروط الوحدانية المتأينة  
 وقد كانت الائمة في زمان النبوة واستتار لقوة في انفسهم واكثر ما يكون التوافق وحده الموضع وحده المجلد وحده  
 السائل على ما هو معتقد بعض من علمي السبل الى المذاهب او يكون للحجج وموافاقه وغير اذ راي الوحدانية  
 عاما مقصودا على سبيل او قضية في كل قضية مخصوصة او اشتباه على بعض

الثانية

التمسك عنهم وغنى الوسائل بيننا وبينهم كما وقع في زمن النبي صلى الله عليه وسلم  
 ان سرعان الائمة كما ان الحول هو الزمان الذي تشرف فيه الاسلاف ووقع  
 فيه النقل عن النبي صلى الله عليه وسلم وكانت الرواية اكثر عدد افهم باختلاف اولى المراتب  
 الى الاشتباه مع ظهور الاصحاب اقرب من الاشتباه مع الجماعة خصوصاً اذا  
 كانوا من العلماء الحفائض ولم يوجد لهم في الفقه قد دل العقل والنقل على  
 صحة العمل بالجمهور الضعيف وترك العمل بالواحد القوي نعم في بعض القصور  
 قد يحصل القوة القوي في خلاف المشهور في العمل بالجماعة على النظر الى اصل  
 من المشهور سيما اذا كانت الشهرة بين الماء حربي دون غيرهم وما لم يكن  
 ما قيل المناسب للهل الورع او راعي في العمل بالامكان الشرعية ما امكنه من  
 الاضطرار في المسائل الخلافية فيجوز فيها طريقا لا تقارن فيه رواية ولا تواتر  
 دابة تتفق في حسن الاراء والآثار وتستشهد على صحة الفتاوى  
 الاخبار رافضة مسلك المارفين وسبيل واضح لا عيب يجتر له انتهى  
 كلامه الذي اردنا نقله والكل احم عليه في الله عنه وعناذني جميع  
 المؤمنين قول اول كلامه هذا لا بأس فيه ان يؤلفهم بالخلق اولى وقول

واخص منها بهت كما قال الله تعالى  
 صحت التي لا تزل تها  
 رجل يجهل ولا يبال ولا يهت  
 انتهى كتبه كما ثم في علمي امينا



لا ريب ان الاستنباه مع الاحتياط في من الاستنباه مع الجماعة الخ يقول الخلاص فيه  
 الا ان لا فائدة فيه فيما نحن بصدده وقوله لا استنباه اذا كانت الشهادة بين المسلمين  
 الخ مردود بما تقدم من وقوله وما احسن ما قيل في الخبر كلامه فيه ان لا يترجم عنه  
 ان المصير الى الاعتبار بدون ملاحظة كلام العلماء وسلكوا ما اجمع بينهم ليس فيه  
 احتياط في الفتوى سلوك طريق اجمع بينهم فانه الذي لا ريب فيه ولا عيب  
 يعتبر فيه وما سواه فغير ذلك وهو كما نرى دائما او ردت كلامه على الله  
 مقامه لما في الكلام عليه من الفوائد المتعلقة بمسئلة الجماعة مما تليته ونقته  
 واعلم ان فيما كتبت بعض الكمال المستغربين ولا خوف الاطالة وقوله عم  
 ما كل ما يحتمل يقال ولا كل ما يقال جار وقته ولا كل ما حار وقته حضر اهله  
 لا وحدث في ذلك من الاخبار صحيح الاعتبار ما يجعلها النسبة بعد ما كانت  
 وحسبته ولكن لما جاز الى ذلك فانه اهله يعرفونها والاعتبار <sup>عشر</sup> ~~بها~~  
 في الحديث غير محاضرين بها والسلام على من اتبع الهدى وخرج عنها  
 العبد المسكين احمد بن زينة الدين بن ابراهيم الاحمدي قبل الزوال من  
 السادس عشر من شهر رمضان سنة خمس عشرة بعد المائتين والالف  
 من الهجرة النبوية على مهاجرها افضل الصلوة والسلام حاملا <sup>مستغفرا</sup>  
 مصليا مسلما والحمد لله رب العالمين اقول فانا العبد المسكين كظم  
 على نفي التمني قد فرغ كما ينبغي وناسخها قبل الزوال من التاسع  
 عشر من شهر جمادى الثانية سنة خمس عشرة بعد المائتين والالف  
 من الهجرة النبوية على مهاجرها افضل الحية والثناء حاملا <sup>الف</sup> ~~شاكرا~~  
 مستغفرا مصليا مسلما فائلا والحمد لله رب العالمين والطوبى للقيوم  
 وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين  
 اجمعين الى يوم الدين

